

۱۷۵



کتابخانه
جمهوری اسلامی
ایران

۹۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۰۸۳

کتاب مجرای اسلام

مؤلف شیخ طهرانی

مترجم کاتب ابراهیم صالح بن محمد اکیلی

شماره قفسه ۱۵۹۱۸

۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلام



مجلس شورای ایران

کتاب محمد باقر

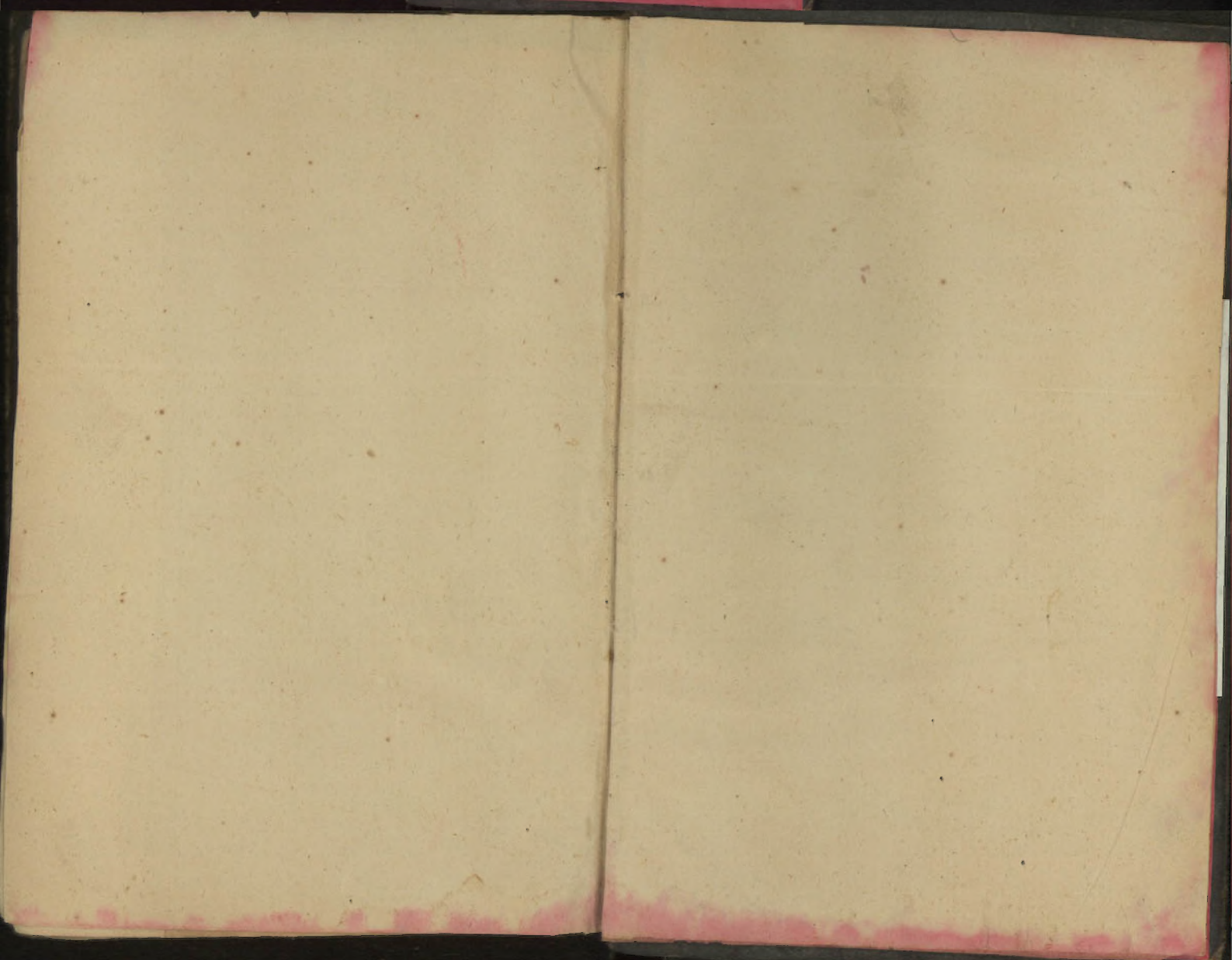
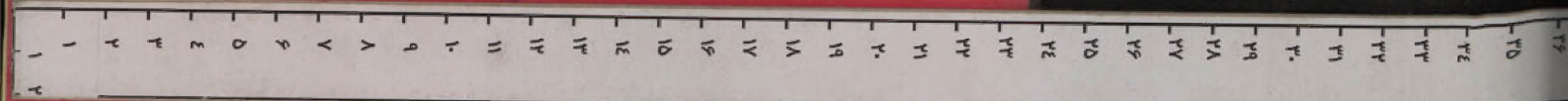
شماره ثبت کتاب

مؤلف شیخ محمد

مترجم کاتب ابراهیم صالح بن محمد ابراهیم

۲۰۷۰۸۳۴

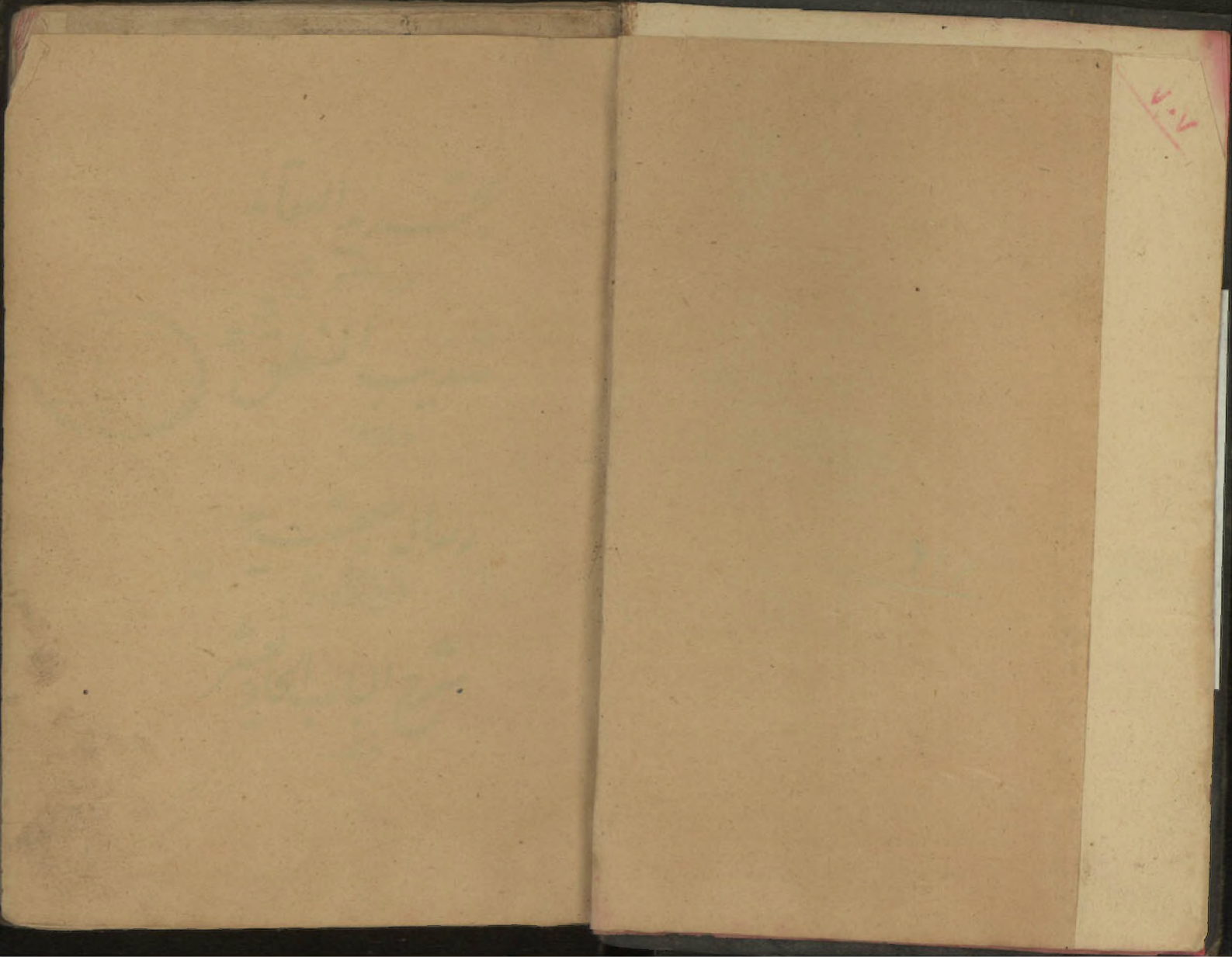
شماره قفسه ۱۵۹۱۸



V.V.

515

V.V.



بحمد العقائد

لصحة الحق



تهذيب المنطق

للعقائد

رسالة جعفرية

الشيخ جعفر

من مكتبة

شرح الباب الحادي عشر

الشيخ

من مكتبة

مكتبة



وان يحمله دخر اليوم المعاد وسببته تجريد العقائد
ورتيبته على سبته مفاصل المقصد الاول في
الامور العامة وفيه فصول ثلاثة الاول
في الوجود والعدم وتحديد ما بالثابت العين و
المعنى العين والذي يمكن ان يخرج عنه ويشق عنه او
بغير ذلك ليشتمل على دوو ظاهرين المراد تعريف اللفظ
اذ لا شيء اعرف من الوجود والاستدلال بنوقف
المفدين بالنافي عليه او بنوقف الشيء على نفسه
او عدم تركيب الوجود مع فرضه او بابطال الرسم
باطل وتردد الزهر حال النجم بمطلق الوجود

بسم الله الرحمن الرحيم
اما بعد حمد واجبا لوجوده على نعمائه والصلوة
على سيدنا انبيائه وعلى اكرم احبابه فاني بحج
الماسئلة من غير مسائل الكلام وترتيبها
البلغ النظام مشير الى غرور فرائد الاعتقاد
مسائل الاجتهاد مما فادى الدليل اليه وفوى
اعتمادى عليه والله اسأل العظمة والتكاد



والخادم مفهوم بغيره وقوله المسمى يعطى الشك
 فياير الماهية والاشكال الماهيات اوله يخبر احدا
 ولا يشك كمالا تعظلا ونقص الامكان وفائدة المحل
 والحاجة الى الاستدلال وانقضاء التناقض وتتركب
 الواجب وقبامه بالماهية من حيث هي في ايدانه
 عليها في الصور وهو ينقسم الى الذهني والحاجي
 الالطلب الحقيقة والموجود في الذهني انما هو الصورة
 الخالصة من كثر الصور وليس الوجود معنى يحصل به
 في العين بل الحصول ولا يزايد فيه ولا شذوذا وهو خبر
 محض ولا مدله ولا مثل فتمت مخالفة المعمولان لا

يرفن

ولا ينافيها وليا وفي الثانية فلا يتحقق بدونه
 والمنانع مكابر مقتضى عقله وكيف يتحقق بدنه
 مع اثبات القدر وانقضاء الانقضاء والمحضا
 الموجود مع عدم تعطل الزائد ولو اقصى التميزه
 الثبوت عين الزم منه محالات والامكان امر ^{ري} عينا
 ويعرض لها وانقضاء على انقضاءه وهو يرافى الثبوت
 والعدم النقي فلا واسطة والوجود لا يدع عليه ^{القسم}
 والكل في است دفنا ويجوز القيام العرض بالعرض و
 توفيقوا بالمال غنسا والعذر بعده وقول التمايل
 والاختلاف والالزام القسم باطل فطل ما هو ^{علما} هو

من يصدق الذات الغير المتناهية في العدم وانتفا
تأثير المؤثر فيها وبنايتها واختلافهم في اثبات صفة
الجنس وما يتبعها في الوجود ومعاني الخير للوجود
واثبات صفة العدم كونه معدوماً وامكان وصفه
بالجمعية ووقوع الشك في اثبات الصانع بعد تصدق
بالقدرة والعلم والحيث ومزجها بحال المحال الى المثل
وغیرہ وقيل الاختلاف بها وخلافك مما لا يثبت
بذلك ثم الوجود قد يؤخذ على الاطلاق فيقال له عدم
مثله وقد يجنبان لابعبار التقابل وتعلقان
معا وقد يؤخذ معقداً فيقال له مثله ويقتصر الى

الموضوع

الموضوع كافتقار ملكه وقد يؤخذ شخصياً ونوعياً
وسبباً ولا حيز له بل هو يسطقلا فصل له ويكثر
بكثر الموضوعات ويقال بالتشكيك على واد
فليس جزء من غير مطلقاً والشيء من المعقولات
الثانية وليست متصلة في الوجود فلا شيء مطلقاً
ثابت بل هي عرض لمخصوصيات الماهية وقد يتبادر
الاعدام ولهذا استدعم العلل الى عدم العلة
لا غير نافي عدم الشرط وجود المشروط وحيث عدم الحد
وجود الآخر بخلاف نافي الاعدام ثم العدم قد يميز
لغته فيصير النوعية والتقابل عليه باعتبار

وعدم المعلول ليس علة لعدم العلة في الخارج
وانجاز في الذهن على انه برهان في العالم
والاشياء المرتبة في العز والخصوص مجردا
عنها وقسمه كل منها الى احتياج والغنى حقيقة
واذا حل الوجود وجعل رابطا بين مواد تلك
اقتضاها في العقل دالة على ثبات الرابطة
وصفها هي الوجوب والامتناع والامكان وكذا
العدم والحب في تعريفها كالوجود وقد يؤخذ
ذاته فيكون حقيقة لا يمكن انفلاها وقد
يؤخذ الاولان باعتبار العز والقيمة ما في الجمع

بينهما يمكن انفلاها وما في الجمع من الثلاثة
المكانات وثبوت الوجوب والامتناع في اسم
الضرورة وان انفلاها بالسلب لا محاب وكل منها
يصدق على الآخر اذا تقابل في المضاف اليه وقد
يؤخذ الامكان بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين
فمن الاخرى والحاصل قد يؤخذ بالمسألة الى الاستقبال
ولا يترط العدم في الحال والا اجتماع التقيضان
والثلاثة اعتبارا له لصدقها على المدوم وانفلاها
التم ولو كان الوجوب ثبوتا لزم امكان الواسع
ولو كان الامتناع ثبوتا لزم امكان المنع ولو كان

الامكان ثبوتاً لزمنه في كل ممكن على مكانه والحق
بين نفي الامكان والامكان المنقح لا يلزم ثبوته
والوجوب شامل للذاتي وجنبي وكذا الامتناع
معرض ما بالغير منها ممكن ولا يمكن بالغير لما تقدم
في الضمة الحقيقية وعروض الامكان عند عدم
اعتبار الوجود والعدم بالنظر في الماهية وعلتها
وعند اعتبارها بالنظر في الوجود يثبت ما بالغير ولا
مناقاة بين الامكان الذاتي والغيري ^{كل}
ممكن العروض ممكن ذاتي ولا عكس اذا لاحظنا ^{من}
الممكن موجوداً طلب العلة وان لم يتصور غير ^{قد}

تصور وجود الحوادث فلا يطلبها ثم الحدوث
كيفية الوجود فليس عليه لما تقدم عليه بمراتب
ولا تصور الاولوية لاحد الطرفين بالنظر في
ذاته ولا يكون الخارج جبر لان فرضها لا يجبر لها بل
فالهدم من الازمنة الى الوجوب وهو سابق للغير
وجوب اخر لا يتلوه عنه فثبته فليده والامكان
لازم والاجب الماهية او يمنع وجوب الفعلية
فانته جواز عدم وليس بالانتم الماهية ^{لغير}
الوجوب الى الامكان لانه تمام النفس والاعتقاد
قابل للشك والضعف وعدم وجود المركبات

وهو غير الامكان الثاني والوجود ان اخذ غير
مسوق بغيره او بالعدم فقديم والا فحدث و
السبق ومقابلا اما بالعلية او بالطبع او بالثبات
او بالرسبة المحبة او العقلية او بالشرف او
بالذات والحصر استقراني ومقولية التشكيك
ويحفظ الاصناف بين المتنافين في انواعه و
وجها الفقاوت امتنع بغيره والتقدم دائما
يعارض زمانا او مكانا او غيرهما والتقدم ^{الحدث}
الحقيقيان لا يغيرهما الزمان والاتساع
والحدوث الثاني محقق والتقدم والحدوث

^{يقصد}
اعتبار ان عقليان بانقطاع الاعيان ^{في} وجود
الحقيقة منها ومن الثاني والعرضي والخيالي
صدق الثاني على المركب ولا يكون الثاني جزءا
منه ولا يريد وجوده عليه ولا لكان كذا
والوجود المعلوم هو القول بالتشكيك اما
الخاص به فلا وليس بغير نوعية على ما سلف
فان الاختلاف خبريانه في العوض وعدمه و
تأثير الماهية من حيث هي في الوجود غير معقول
والنفس بالقابل لظاهر الطالب والوجود من
المجولات العقلية لا متاع استنائه عن المحل

وحصوله فيه وهو من المعقولات الثانية وكذا
 العدم وجهانها والمادية والكيفية والحرية
 والذاتية والعرضية والجمعية والعضوية
 والجمعية والعقلانية انما هي التفضيل ويجوز
 بينهما بالتناقض لا اتماله فيه وان يصور
 الاشياء في عدم نفسه وعدم العدم بان
 في الذهن ويرفعه وتثبت باخبار وقسيم
 ويصح الحكم عليه من حيث هو مضمور ولا نشأ
 ولهذا يضم الموجود الى ثابت في الذهن ^بغير ثابت
 فيه ويجزم بينهما بالناظر وهو لا يستدعي الطولية

اكل من النازين وهو لا يستدعي ولو فرض له هو به
 لكان حكمها حكم الثابت واذا حكم الذهن ^{مؤ}على الحكم
 الخارجيه بمثلها وحيث الظاهر في صحته والا
 فلا يكون صحيحا باعتبار مطابقة لما في نفس الامر
 لا مكان تصور الكواذب ثم الوجود والعدم قد
 يتحلان وقد يرتبط بها المحول والحل ^{نقاد}لستدعي
 الطرفين من غير تغييرهما من بعد اخرج وجهه ^{نقاد}الا
 قد يكون احدهما وقد يكون ثالثا والعاقل لا يند ^ع
 قيام احدهما بالآخر ولا اخبار عدم القايم في
 القايم لو استدعاوا ثبات الوجود للمعية لا

ليشع وجودها قبل وجودها وسلبه عنها
لا يتحقق تغيرها وثبوتها بل يقفها لا اثبات فيها
وثبوتها في الذهن وان كان لازما لكنه ليس
ليشع والحل والوضع من المعقول لا الثانيه فيها
لأن
بالفكرين وليس الموصوفه بثبوتيه والاعمال
ثم الموجود قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض
اما الموجود في الكتابة والعبارة فيجازى ^{المعقول}
لا يعاد لاستماع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه
بعبارة العود ولو احسن عقل العلم بين الشيء
ونفسه ولم يبق فرق بينه وبين المبدأ ^{في} وصدق

المعقول

المقابل لان عليه دفعه ويلزم العلم والحكم باستماع
العود لا يلزم للمعية وقسمه الموجود الى الواجب
والمكن ضرورية وردت على الموجود من حيث هو
قابل للتقييد وعدمه والحكم على المكن بالامكان التوحيدي
حكم على المعية لا باعتبار العلم والوجود ثم ^{الامكان}
فد يكون الذي الفعل وقد يكون معقولا باعتبار
ذاته وحكم الذهن على المكن بالامكان اعتبارا على
مجانز غير مطابقة لما في العقل لان ^{الامكان}
عقل والحكم بحاجة المكن ضروري وخفاء الضد
لحقا الصوري غير قاطع والموتورية اعباء والموتورية

في المثل الا لا من حيث هو موجود ولا من حيث هو
 معدوم وتأثير المور في المصية ^{ويطيقه} وجوب
 لاحق وعدم الممكن مستند الى عدم علته ^{والممكن}
 الباقي ^{بغير} مقتضى المور لوجود علته والمور
 البقاء بعد الحادث لاحداثا ولهذا كان
 استناد القديم ^{ممكن} الى المور الموجب ^{لوا}
 ولا يمكن استناده الى الختار ولا قديم سوى الله
 فظا لما سباني ولا يقتضي الحادث الى الما
 والمدف والالزم ^{الحد} القديم لا يجوز عليه
 لوجوبه بالذات او لاستناده اليه

في الماهية ولو احفظها وهي مشتقة عما هو هو
 ما به خارج عن السؤال بما هو ويطلق غالبا
 على الامر المتفعل والذات والحقيقة عليها
 مع اعتبار الوجود والكل من ثواني المفعول
 وحقيقة كل شئ مقابله لما يبرز لها من الاعيان
 والا لما صدق على ما ينفيا ويكون المصية
 مع كل عارض مقابلة لها مع صدق وهي من حيث
 هي ليست الا هي فلو سئل بطريق الغرض ^{فالموت}
 السلب كل شئ مثلا بحيثية لا بعد ما ^{قد}
 يؤخذ المصية ^{انضم} عند وفهمها ما عدا ما يجب ^{انضم}

الباشئ كان زائدا او لا يكون مقولا على ذلك
 المجموع وهي الهيئة لسبب الاشئ ولا يوجد لها
 في الالهة ان وقد يؤخذ لا يشوب اشئ
 وهو كل طبع موجود في الخارج وهو جزء
 من الاشخاص وصادف على المجموع الحاصل
 وما يضاف اليه والكلية العارضة
 يقال لها كل منطوق للركب على هذا هنيئا
 وهذه اعتبارات ينبغي تحصيلها في كل هيئة
 معقولة والمناهية مفاتيح وهي ما لا يخرج
 ومفاهيم كثيرة وهي ما لا جزء وهما موجودان ضروريان

ويضافها اعتبارا ان متناهيان وقد يتناهيان
 فيما كان في العموم والخصوص مع اعتبار
 بما مضى وكما يتحقق الخارج في المركب فكذلك في
 البسيط وهما مفهومان بانفسهما وقد يتغيران الى
 المحل والمركب مركب عما يتقدمه وجودا وعلما
 ما يفسر الى الذهن والخارج وهو علة الفنى عن
 السبب باعتبار الذهن بين وباعتبار الخارج
 غنى من حيث خواص ثلث واحد متساكن وانما
 اعم ولا بد من الخارج ما لبعض الاجزاء الى البعض
 يمكن شمولها باعتبار واحد وقد يميز في الخارج

وقد يميز في الذهن واذا اعتبر عرض العموم
لها ومضايقة قدرها بين وقد يتداخل
وقد يتخذ مواد وقد يتخذ مواد وقد يتخذ
بمحموله في عرضها الكلية والفصلية وجمليتها
واحد والجنس كالمادة وهو معلول ^{والفصل}
كالصورة وهو علة وما لا جنس له لا فضل له
وكل فضل تام فهو واحد ولا يمكن وجود جنسين في
مرتبة واحدة لما هيته واحدة فلا تركيب عقلي لا
منها ويجب تاهها وقد يكون منها عقلي طبيعي
ومنتطق كجنسها ومنها عاقل وسواها منتطقا

وهو

وقد يميز كل جنس يكون في مرتبة ومن الجنس ^{ما}
بمفرد وهو الذي لا جنس فوقه ولا تحته ^{صافيا}
وقد يجمعان مع التفاضل لا يمكن اخذ الجنس ^{لنفسه}
الى الفضل واذا نسب الى ما ايضا فان اليه
كان الجنس اعم والفضل مساويا او الشخص
الامور الاعتبارية فاذا نظر اليه من حيث
هو ام عقلي وجد مشاركا لبعض من الشخص ^ث
فيه ولا مسلسل بل ينقطع بانقطاع ^{عليا}
واما ما به الشخص فقد يكون نفس المهيته
فلا يتركز وقد يستدل الى المادة الملتصقة

بالاعراض الخامسة الخالفة بها ولا يحصل التخصر
بالضماء على عقل المتكلم والتميز بغير التخصر
ويجوز امتياز كل من الشئين بالآخر والتخصر قد لا
يتميز مشاركة الكل قد يكون اضافيا فيتميز و
التخصر المنطوق تحت عام غير متميز والمميز والتخصر
بغير الوجود وهو بغير الوجود لصدقه على الكثير
من حيث هو كثير بخلاف الوحدة وديا وقه ولا يكون
تعريفها الا باعتبار الظاهر والكثرة عند العقل
والخيار ليسوا بان فيكون كل منهما اعرف بالآخر
وليس الوحدة امر اعين بالهم من فوائ المعقولة

وكذا الكثير وتقابلها لاضافة العلية والمعلولة
والكثير ليس والكيل لا القابل لجرى بينهما ثم
موضوعها قد يكون واحدا فلا حرج بان بالضمير ^{حرف}
ان لم تقوم حيز الكثير ولو لم يكن لها الوجود حيز
وان لم تكن كانت موضوعات ومجولات فاعتر
لموضوع او بالعكس وان فومت فوحدة جنسية
او نوعية او فعلية وقد يتعارف موضوع مجرد عدم
الانقسام لآخر وحدة شخصية بقوله ^{نفسه} لا
ان كان له مفهوم زائد فوضع ومفارقة ^{يكن} ان لم
ذا وضع وهذا اذا لم يقبل الصفة والا فهو مفارقة

او جسم بسيط او مركب وبعض هذه اولى من البعض
 بالوحدان وهو على هذا النحو الوحدان في الكو
 العرض والذاتي تغاير اسمائهما متغاير المضاف
 والاتحاد مع فالهو هو ليس في تغاير والتغا
 على ما سلف والوحدان ليست سببا في هذا
 للحد المقوم بها لا غير اذا اضيف اليها
 حصلت الاثنيتية وهي نوع من الحد ^{بالحكم} ^{بالحكم} ^{بالحكم}
 انواع لا يتباين في تزايد واحد واحد مختلفة الخفا
 هي انواع الحد كل منها اعتباري يحكم به العقل
 على الحقائق اذا انضم بعضها الى بعضها ^{العقل}

اضافة

انما ما يجبه والوحدان قد يمرض لانا منها ^{بها}
 وينقطع بانقطاع الاعيان وقد يمرض لها ^{بها}
 فخصيص المشهور وكذا المقابيل ومضاف الى
 ممرضها باعتبارين في المقابيلها بثالث وكذا
 المقابيل وبعض له ما يستحيل عروضة لها من ^{بها}
 المنوع الى انواعه الامر بغير اعني تقابل السلب
 الايجاب وهو راجع الى القول والعقد والمكدر ^{الحد}
 وهو الاول ما خردا باعتبار خصوصية ما وتقا ^{بها}
 الصدين وما وجدان وبغيا كس هو وما قبله
 في التحقيق والمشهورية وتقابل المتضاي ^{بها} ويندرج

تحت المحسن باعتبارها عارض ومقولية عليها ^{للتكثير}
واشدها غير المدعي يقال للقول الثاني
وتحت في القضاء بشرائطان وهما في
القضايا الشخصية اما المحصورة بشرط ^{سم}
وهو الاختلاف في زمان الكثرة عند الكثرة و
الجزئيات صادقات في الوجهات بشرط
بشرط فاشرو هو الاختلاف في جهة بحيث لا يمكن
اجتماعها صدف وكذا اذا قيد بعدم بالمكان
في القضايا اسمية معدولة وهي تقابل الوجود
مدف لا كذا بالمكان عدم الموضوع فيصير

مقابلها ما قد يلزم الموضوع احدا الصديق
بينه او لا بينه او لا يلزم شيئا منها ^{عند}
الخطوات الاتصاف بالوسط ولا يعقل للواحد
صديقان وهو منفى عن الاحتباس وبشرط في
الانواع باتحاد المحسن وجعل المحسن والعقل
واحد في الحقيقة والحلولية كل شي
يصدر عنه امر اما بالاستقلال او بالانضمام
فانه علة لذلك الامر والآخر معلول له وهي
فاعلة ومادية وصورية وقاسية فالعقل
مدى التأثير وعند وجوده بجميع جهات التأثير

يجب وجود المعلول ولا يجب مقارنته بعدم
 ولا يجوز نظام المعلول معن وان جاز في المعد
 ثم نفرض الكثرة باعتبار كثر الاضافات وهذا
 الحكم يتكسر على نفسه وفي الوجود النوعية
 لا عكس النسبتان من ثواني المقولات ومنها
 مغالطة التضاد وقد يجتمعان في الشيء الواحد
 بالنسبة الى امرين ولا سيما كسنان منها ولا يفرق
 معروضاتها لمسة واحدة الى غير النهاية لان
 واحد منها منقطع الحصول بدون علة لكن الزا
 بالغير متغايير فيجب وجود علة واحدة لانها

الى طرف والمطبقين من جهة فاضل منها احد
 متناهية واخرى هي لا تشمل منها لان الظن
 باعتبار النسبتين بحيث كل واحد منهما باعتبارها
 يوجب تناهيا للوجود اذ زاد احدى النسبتين
 على الاخرى من حيث النسبة ولان المورث في المجموع
 ان كان بعض اجزاءه كان الشيء موزعا في نفسه و
 ولان المجموع له علة تامة وكل جزء ليس له علة
 تامة اذ الحالة لا يجب به وكيف يجب الحالة لشي
 هو محتاج الى الاما لا يتأخر من تلك الحالة وتكا
 النسبتان في طرفي المقيض والموول والفضل
 فان

مع اتحاد النسبة لتنافي لازمتها وبجيبها لغة بين
 العلة والمعلول ان كان المعلول محتاجا لذاته الى تلك
 العلة والافلا ولا يجزى صدق احد العينين على
 وليس الشخص من المصنوعات بل ذاتة لثقل
 والا لبقائه لا يتخلص لاستقامته عنه بغير لعدم
 فعدمه وكما هو ما وانما احداهما مع عدم صوابه
 والفضل ما يتغير في صورته في الخلق به الفضل ثم
 ثم ارادة ثم حركة من الفضل لا يقع منها الفضل والحركة
 الى مكان فيقع ارادة بحسبها وجزئيات تلك الحركة
 فيج تباين وادارة جزئياتها في السابق من هذه التباين

مرتين

علة السابق من تلك العدة كحصول اخرى فيفضل
 الارادات في النفس والحركات في المناظر الى
 اخرها وينتظم في صدق التأثير على المفارن
 لوضع والتنافي بحسب المبدء والحدث والشدة
 التي يعينها الصدق التام وعدم تمام
 على المورث بالنظر الى اثاره لان الشيء يتغير
 باختلاف الغالب ومع اتحاد الوحدة يتفاوت
 مقابلها والطبيعي مختلف باختلاف الفاضل
 الصغير والكبير في القول فاعلم ان اتحاد المبدأ
 عرض التام في المحل المنفرد بالمال قابل له ما

للتركيب وقوله لهذا في وقد يحصل التركيب
باعتدالات يكتبها باعتبار الحال في هذا
الحال صورة للتركيب وجزءه فاعل الحلة وهو ^{حيد}
والغاية علمها بما هيها العليلة العليلة ^{عليه}
مملولة في وجودها للعلول وهي ثابتة ^{حيد}
أما القوة المحبوبة في الحركة فتأينها الوصول ^ل
الشيء وهو قد يكون غايته للقوة الشوقية وقد
لا يكون وإن لم يحصل في كذا ^{حيد} كذا ^{حيد} كذا ^{حيد}
وعادة أو قصد في أوجبت وجزء ^{حيد}
للطبعات غاياتها وكان الاتفاق فيات والعليلة

فيكون

فلا يكون بسيطاً وقد يكون مركباً وأيضاً بالقوة
أو الفصل وكثرة أو جزئية ذاتية أو عرضية و
خاصة أو عامة وقريبة أو بعيدة ومشتركة أو ^{صنة}
والعدم للمحدث من المبادئ العرضية ^{عل}
في الطرفين واحد والموضوع كالمادة واقفاً ^ث
أما هو في أحد طرفيها ^{حيد} وأيضاً ^{حيد}
الوجود والعدم من سببها في الحركة و
من العليلة المدعى ما تؤدي إلى مثل أو خلاف ^{حيد}
والأعداد قريبة أو بعيدة ومن العليلة العرضية ^{حيد}
في الجواهر والأعراض وغير فصول



والقول اشترى كره في ولاقتنا من الجواهر
ولا ينفك او بين غيرهما والمقول من لفظ العدم
وقد يطلق التضاد على البعض باعتبار اخر وحدث
الحل لا يلائم وحدة الحال الا مع المثالين خلا العكس
واما الانضمام فحينئذ من الجانبين والموضوع
من جهة الشخصات وقد ينفك الحال الى المحل
بوساطة لا وجود للموضوع لا يضرى بالاستقلال كج
الموسط والحركة الموضوعين على طرفي المركب من
ثلاثة اوارعة على التبادل وتبين ما فيها من
يكون به من التفكير وسكون المخلوق واستقاء المذا

الموضوع وهو العرض اولاهو الجهر وهو اما
مقادير في ذاته ومقداره هو العقل او في ذاته
وهو النفس او مفاد ان يكون خلا في المثال
او خلا وهو الصورة او ما يتركب منها وهو الجسم
والموضوع والمحل شيئا كان وجودا وعدمه على الجسم
والخصوص وكذا الحال والعرض بين الموضوع والعرض
مباشرة ويصل هذا العرض على المحل والحال شيئا
والجهرية والعرضية من مواني المصولات
لنيز الحديها على مسط واخلات الانواع في كذا

المسند

والقطر عرض قائم بالنفس باعتبار التناهي والحركة
لا يوجد طاق في الحال ولا يلزم فيها مطلقا ولا
لا تخفى له خارجا ولو تركت الحركة فلا يخفى
لم تكن موجودة والظاهر لعدم تناهي الاجزاء
يلزمه مع ما تقدم النقص بوجود المولف ^{متناهي}
ويقتضي في الغميم الى التناسب ويلزمه عدم
كحرف السبع البطيء وان لا يقطع ^{قطع} المسافة المتساوية
في زمان متناه والتم قصت بطلان الطفر
والداخل والقصبة في انواعها يحدث اثنينية
لنا وفي طباع كل واحد منها طباع المجموع وامتناع

الاهل

الافتكاك لعارض لا يقتضي الامتناع الذاتي
فقد ثبت ان الجسمي واحد منها طباع المجموع
يشمل الانقسام الى لا يتناهي ولا يقتضي ذلك
ثبوت مادة سوى الجسم لا تتخالف العنصر
او وجود ما لا يتناهي لكل جسم مكان طبيعي
يطلبه عند الخروج على اربط الطرق فلو قد
اشغى ومكان المركب مكان في العالم او ما
وجوده في وكذا الشكل والطبيعي والكفر
والمعقول من الاقل العبدان الامارات
لنا وعليه واعلم ان العبد من ملاق ^{ده} الماء

وهو الحال في الجسم وبما يغساوية ومنه
 مفارق بحال فيه الاجسام وثلاثا فيها بحالها
 وثلاثا بحيث يطبق على هذا المتكسر ويخيد
 به والاستماع لخلوه من المادة ولو كان المكث
 سطح التصادم الاحكام ولم يعيد المكان ^{فهذا}
 المكان لا يتبع عليه الخلو من شغل ولا لغاوت
 حركة الخاوي في حركة عديدة عند فرض مغاوت
 اقل من سبعة زواياها والحقبة طرقت الاسناد
 الحاصل في اخذ الامتداده في الاجسام
 فاما في كثير وعصية اما الفلكية في كثير منها

لن

لشعة واحد من غير كوكب محيط بالجميع ونحو ذلك
 الثوابت ثم افلاك الكواكب السائرة ^{يشمل} السائرة
 على افلاكها واورها وخرابها المركز والجوهر
 وعشرون ونحو ذلك على سبعة ايام والف وثيق و
 كوكبا ثوابت والكل لا يطبق عليه عن
 الكيفيات الفعلية والانفعال لثبوته ولو ازمنها ^{شفاف}
 واما العناصر البسيطة اربعة كره النار ^{لهذا}
 والماء والارض واستند عدد عناصر ^{الكيفية} الانواع
 الفعلية والانفعال لثبوته وكل منها يتغير ^{صوت} بالانواع
 والى غير بواسطتها وبواسطتها لثباتها ^{بسم} واحدة

شفاف غير ممتزج بالغير وطا طيفر واحد وقوة على
 احاط المركب بالهواء طارط طب شفاف
 له اربع طبقات والماء بارد وطب شفاف
 محيط مثلث اربع الارض له طيفر واحد ولا
 باردة بالبر ساكنة في الوسط شفاف لها
 طبقات واما المركبات فله اربع اسطفا
 وهي حادثة عند تفاعل بعضها في بعض فيحصل
 الكيفيات في المادة فيكون افر كفيها ونحو ذلك كغيره
 متماثلة في الكل من مطر في المزاج مع حفظ
 صور الباطن ثم يختلف الاخر في الاعداد بحسب

ربا

قريبا وبعد فاما الاعداد مع عدم تماثلها بحسب
 الشخص وان كان لكل نوع من المركبات مزاج ذو
 له طرقا اوطا وتفرط وهي تفر في قبيز
 احكام الاحكام ويزنك الاحكام في جونا
 لوجوب لصفات ما فوله منه به عند مقابلة
 مثله مع فرض نقصانه عنه ولحفظ التميز بين
 ضلعي الزاوية وما اشبهه عليه مع وجود ايضا
 الثاني له واتحاد الحد وانقفاء التميز في ذلك
 على الوحدة والتميزت ببقائها ونحو ذلك
 الكيفيات المذوق والمريرة والمنومة كالهواء

ويجوز رؤيتها بنسبة الضوء واللون وهو ضروري
 والاحكام كلها حادثة لعدم انفكاكها من
 جزئيات متناهية حادثة فانها لا تخلو عن الحركة
 والتكون وكل منها حادث وهو ظاهر
 جزئياته فلا يكون وجودها لا ينشأ من اللطيف
 ويوصف كل حادث بالاضافتين المتقابلتين
 ويجب زيادة الصفات بحديث ما لا يتفق
 عن حوادث متناهية الاجسام حادثة ولما انحال
 قيام الاغراض الا بالباقيت حدوثها وانحلالها
 بوقوعها لا وقت قبلها بل الحيز رتبه احد مقادير

بالامر عند بعضهم والمادة منفعة والقبلة لا
 يستلزم زمانا وقدرا الحقيقي في الجوهر
 المجردة اما العقل فلم يثبت دليل على امتناع زواله
 وجوده مدخوله كقولهم الواحد لا يصيد عنه
 امران ولا سبق له شرط باللاحق فأي اثره او وجوده
 ولانما انتفت صلاحية التأثير لان الوتر مختار
 وقوله استدارة الحركة فتوجب الارادة المتكررة
 للتشبه الكامل ان طلبها حاصل فلا وقع بوجوب
 الانقطاع وغير الممكن في توقفه على اتمام ما
 انقطعه وعلى حصر اقسام الطلب مع التنازل

فيمن انقطع عن جميع اجسامه
 فيكون له انقطاع في جميع اجسامه

في امتناع طلب الحق وقوله لا عليم من المتقاضي

في امتناع طلب الحق وقوله لا عليم من المتقاضي

ولا لا يمكن المنع او على الاقوى لا يمكن

لتنع الامتناع الثاني واما النفس فوكالات

لجسدي الى حيوة القوة وهي مقارضا

شروطه لا تحالة الدود والماعز في الا

ولطالون احدهما مع ثبوت الاخر ولما يقع

الفعل عن المشاهدة والشد في

جوهر مجرد لجزء عارضها وعدم انشائها

على ما يجزى المقادير من حصول الصدود

عن جد واحد ينفق وحدتها واخذها من العوا

لاستدراك استقامتها وتغلبها على

التي لا يمكن ان تكون

لا ينفق اختلافها وهي حادثة وهي

وعلى قول المحض لو كانت اذلية لم اجماع

او طالون ما ثبت او ثبوتها مع وهي

على المساوي لا ينفق بعنائها ولا يميزها

لاخر ولا يميزها احدا من المتعاكس

ولذلك بالاثبات للامتنان من المختلفين

غير استناد للنفس في تشاركها في

والثامير والمولد واخرى احصها بحصول

اما الجري او الكلي والمفارقة الحاذية

والخاصة والمفارقة وقد ضعفت هذه

والخاصة والمفارقة وقد ضعفت هذه

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة

المسألة



کے

ل

W
- 319

10

شد

1

卷

١٢

ک

فان

م

1

...

وذلك ما يقول المساواة وعدمها والقيمة ^{ممكن}
وجودها في غير وهو ذاتي وعرضي ^{ممكن}
الغنيين فيما لاوتهما وفي حصول المنا ^{في}
وعدم الشرط كذا لا على انقضاء الصند ^{صفت}
بالزيادة والكثرة ومقابلتها دون الشدة
ومقابلتها وانواع المتضاد ^{ممكن}
وان كانت مختلف بنوع من الاعراض ^{ممكن}
المجهرية عما يقال في جوابها وفي كل ^{ممكن}
عرضية والسبيل مع بقاء الحقيقة ^{ممكن}
الساكنة الى برهان وبثوث الكرة الحقيقية ^{ممكن}

فانما

والافتقار الى عرض والمفهوم به ^{ممكن}
الحكم المثلثي والسطح والخط والزمان ^{ممكن}
وليس الاطراف اعداما وان تصف بها ^{ممكن}
نوع من الاضافات والمحتمل معروض ^{ممكن}
وما اختار ان ^{ممكن}
حقيقة محتملة حملتها بالاجتماع ^{ممكن}
والحسومات اما انقضاءات او انقضاءات ^{ممكن}
وهي عبارة عن الاشكال ^{ممكن}
لعمومها ^{ممكن}
والرطوبة واليبوسة والبواقي ^{ممكن}

جامعة للتشكلات ومعرفة الاختلاف والبروز
 بالعكس وهما متضادان وظائق الحرارة على
 ارتفاع الكيف في الخفة والطول وكيفية
 يفتي سهولة الشكل واليوسفة بالعكس
 وهما متضادان للين والصلابة والقليل
 يقضي حركة الجسم الى حيث ينطبق مركزه على
 مركز العالم ان كان مطلقا والاختلاف بالعكس
 ويطلقان بالانافز باعتبارين والميل طبيعي
 ونفساني وهو العلة الفرسية للحركة باعتبارها
 عن الثابت متغير ومختلف متضاد ولو لا شؤنه

للمرور

لتساوي ذواتها بين وعادة وعند امرين
 حيز يتفرع بحسب عدة الجهات وينما لا ولا
 باعتبارها ومنه القتل واخرون منهم حيولة
 ومنه لازم ومعارف وضيقة المحل لا غير
 وهو مندور لنا ويتولد من اشياء بعضها الدائم
 من غير شرط وبعضها لا دائمة ومنها اوانل الاشياء
 وهي اللوز النوع وكل من اطرافه ولا اول حقيقة
 وطرافه السواد والبياض المتضادان ويقتضي
 على الثاني الادراك لا الوجود وهما متضادان
 حاسون للشد والضعف المتباينان معا

ولو كان الثاني جبا محصل ضد المحسوس بل هو
 عرضي قائم بالمحل بعد حصول شرط اللقاء
 وهو ذاتي عرضي قول وثان والظن عدم الملكة
 ومنها المسموعة وهي الأصوات الحاصلة من
 التمثيل المعول للفرع أو الفاعل بشرط اللقاء
 في الخارج وليست بفاعله لوجوبه في الاستدلال
 الصورة في محصل من آخر وعرضي كالكيفية
 لشيء باعتبارها حرفا اما مضوت او صلا
 متماثل او مختلف بالذات او بالعرض ^{بنظير}
 منها الكلام باقتناء امر ولا يعقل ضمير ^{المفعل} ومنها

الشم

الشم الحاصلة من تفاعل الشمس في مثلها ^{منها}
 السموات ولا اسماء لانواعها الا من غير الموات ^{فمنها}
 او الحالف والاستعدادات المتوسطة منظرها
 النقيض والنفسانية حال اوجدها منها ^{اسم}
 وهو اما مضمون او صديق جازم مطابق ^{تأ}
 ولا يجد ويقينان الضرورة والاكتساب
 ولا بد من الانطباع في المحل الجرد العالي
 حلول المثال مفاير ولا يمكن الاتحاد وتختلف
 باختلاف المعقول كالحال والاستقبال ^{سقط}
 الاضاهة فغوى الاشكال مع الاتحاد وهو ^{ضمير}

لوجوده في هو فعلي وانفالي غيرهما في
 اقسامه شتر ومكشوب وواجب وممكن وهو
 بمعنى اصل الموازن في الشايق في الوجود
 ولا بد فيه من الاستعداد واما الضرر في
 واما المكتسب في الابل وباصطلاح فياخذ
 الادراك مفارقة الحيل النوع وباصطلاح
 مفارقة النوعين وتعلقه على التام بالعلم
 تعلق كذلك بالعلول وراشدها في ذوات
 انما يعلم بكلياتها والعقل عن تعلقها بها العلم بالضرر
 عند سلامة الآلات ويطلق على غير ذلك

الاشهاد

والاعتقاد يقال لاحد قمتين في كسبان في الموم
 والخصوص ويضع فيه الضاد بخلاف العلم وهو
 عدم ملكة العلم وفريقه وبين الدنيا في
 تردد الدفن بين الطرفين وقد يقع قلوب كل
 للاعتقاد والعلم بنفسه وبالاخر فياخذ بالاعتبار
 لا الصور والجهل بمفاهيمها واما قسم
 والظن ترجح احد الطرفين وهو غير اعتقاد
 ويضد الشك والضعف طرأه علم وحيد
 العلم بحيل النظر مع سلامة خبره في وضع
 فساد احد ما لم يحصل منه وحصول العلم

في النظر
 المسئلة الثانية والعشرون

الصحح

واجب الحجة في العلم بغيره لا من غير الصور
 علم الغاية وضدها فصورها ولو لم يكن
 العقلية واتقاء الضد المطلق قد يتغير
 كان التكليف مطلقا وعلو العلم دليل على
 وبما يطعن عليه من كبر الاستحالة الدور وقد
 المقتضى القطع ويجوز ان يكون عند الفاضل
 وقبيلها فالقياس اقرب في استثنائه في الاول
 الصورة الغريبة اربع والبعيدة اثنان وعشرون
 المادة الغريبة خمس والبعيدة اربع والثاني
 مضل وانما امران وكذا غير الحقيقة في العقل

مفتر

مفتر والآخر ان يبين ان الفطن وتفصيل
 المشية المذكورة في غير هذا الفن والعقل
 مثلا فهان لا تستلزام اضمام المحل الغضام
 وفان تشابهت عرض الوضع للمجرد والتركيب
 لا يتأخر ولا تستلزام التفرع من العقلية المستلزم
 لا مكان المصاحبة ومنها الغدرة وتعارف الطبيعة
 والمزاج مغايرة الصور والمغايرة في النتائج
 للفعل بالمتغير وتقلها بالغير من وتقلها
 التكليف الكافر والتناقض ولزم احدا الحالين
 ولا يتحد وقوع المقدور مع تعدد الفاعل

في ثلثها وتقابل العدم والملك وتضاد
الخلق لتضاد احكامها والفعل ومنها ^{الذرة} الام
وهو موطن الادراك تخصصا باضافته ^{بمختلف}
بالقياس وليس كذلك في جواهر ^{الغيب} الاله
الطبيعة لا غير وقد يستدل بالام الى المتعريف
وكل منها حسي ومغلي وهو قوي ومنها ^{بالذرة} الا
والكل اعم وهو موطن العلم واحد ^{التيقن} لا يتم
ويتغير اعتبارها بالنسبة الى الفاعل ^{بغير} وقد
تبلغان بنهاياتها في التهوؤ والتفوق ^{في}
الكيفيات تنفي عن الحيوة وهو غير ^{الحيوة} يقتضي

مزدور

مشروط باعتدال المزاج عندنا فلا بد من
البذرة وينفي عن الروح ويقابل الموت ^{تقابل}
العدم والملك ومن الكيفيات ^{بغير} الغناء
الغنى المرض والفرح والفهم والغضب ^{المرئ}
والحمى والنحس والحسد والمخاض والكليات
المستقلة كالاستقامة والاعتناء والغمير
والتعقيب والشكل والمقتضيات ^{بغير} كالزوجة ^{بغير}
فالمستقيم اخص المخطوط الواصلة بين نقطتين
وكما انه موجود كذا الدائرة والقضائفة
من المستقيم والمشدوب وكذا غرضها

والشكوك في احاطة الحد والحد وحدها ^{الحجم}
ومع انضمام اللون يحصل الخلفه ^{المناس}
وهو حقيقى مشهورى ويجب فيه الانكاس
والتكافؤ في الفصل او القوة وعرض للوجود
اجمع وثبوتها ذهني والاشكال لا يقع
تعلق الامانة فيها بها والقديم وجودها ^{عليه}
وللزم عدم التام في كل من غير مرتب
الاعتدال وتكثر صفاته ثم يخص كل منها
شهور مضاف حقيقى مغرض له الاختلاف
والاتفاق اما باعتبار امر زائد ولا ^{الامر}

الامر

الغلبة الى المكان وانواعه اربعة عند ^{قوم}
هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
فالحركة كمال اول الماهو والقوة من حيث هو ^{لغز}
او حصول الجسم في مكان بعد اخر وجودها
من وري توقف على المتقابلين والعلمين ^{والمستويين}
والمقدار وقامته وما اليه قد يجزأ محلا
وقد يجزأ ان ذاتا او عرضا وطما اعتبارا
متقابلا ان احدهما بالنظر الى ما يقابلان
له ولو احدثت العلان ان انقضى المعلول وعم
صلا في الطبيعة المختلفة المستلزمة في حالها

والمنسوب اليه اربع فان لسبايط الجواهر ^{حد}
 دفعة وركبانها سديم مدم اجزائها
 والمضاف تابع وكذا مني والحذف دفعة ولا
 سهل مركزي معقولة الفعل والانفعال ^{فهي}
 الكم باعتبارين لدخول الماء والغازورة ^{المكون}
 عليه ولصديق الانية عند الغليان و ^{حيز}
 اجزاء المنفذ في جميع الاقطار على السبب
 في الكيف للاتخالة الحسنة مع الجزر ^{بطلان}
 الكون والبروز لتكذيب الحس ^{ما} وفي
 الازن والوضع ^ظ وفد عرض لها و ^{عشار}

و

وحد المنظار والحمل والمقابل واخذوف
 المتقابلين والمنسوب اليه مقتضى الاختلاف
 وتقاربا لاولين التقاد ولا ^{لمن} حد للتقاربا
 والفاعل في الانقسام وتعرض لها كغيره
 تشدد فكون الحرك سرعية وتضعف ^{فكون}
 طينة ولا تختلف بها المصاة وسبب الطوب
 المماثلة الخارجية والداخلية ^{بكتا}
 والاما احرا انصفت بالمقابل ^{بضال}
 لذوات الزوايا والانقطاعات ^{بين} لوجود ^{تبان}
 اني السيلين والسكون حفظ ^{بل} الذي من ^{تقاربا}



الحركتين وفي غير الاين حفظ النوع ونشأ

لضاد ما فيه ومن الكون طبعي وقسري

وارادى فطبعي الحركة انما يحصل عند ^{رغبة} مقادير

اعرض طبعي ليزيد الجسم الذي فيقف ^{يكون} فلا

دور في وقتها لتدني القوة متقادة

قابلية للضعف وطبعي السكون ليسند ^{الطبيعي} الى

مطلقا ويرى العياطة ومقابلها الحركة

خاصة ولا عيلا الخبز ولا انواعه مما يفيض

الدور التي هو النسبة الى الزمان مقدا

الحركة في حيث التقدم والناظر الحاضرا

لها ما فيها راحوا ما يمرض المفعول بالماث

للمتغيرات وبالمرض المعروفها ولا يقتصر جود

معروفها وعدمها اليه والطرف كالنقطة ^{عدو}

في الزمان لاعلى الشدح وحدوث العالم

ليس له حدوثه الوضع وهو هيئة مرتين

الجسم باعتبار اثنين وفيه تضاد وشدة

ومعنى الملك هو النسبة الملك

وان يفعل وان يفعل والخبر في ما ذهنا ^{لزم} والا

النم في اثبات الصانع وصفاته واثاره

وفي حصول ^ح في مجده الموجود ان كانا

فهو المظهر والاستلزام لا يستلزم الدور والشيء
 في صفاته تعالى وجود الظاهر بعد
 ينبغي الاحتجاب والواسطة غير مقولة فيكون ^{من}
 الوجود والامكان للأثر باعتبارين واحتجاب
 القدرة على المستقبل مع العدم في الحال
 انقضاء الفعل للفضل الصمد وعمومية ^{لعله}
 لغيره وعمومية الصفه والاحكام والنفوذ
 استناد كل شيء اليه لا لغير العلم والاعمال
 عام والتعالي احتجابي ولا يستند العلم ^{العلم} و
 مقاربة للعلوم ما عند الله لان الشئ ^{الشيء} المحسوس

اشد من نسبة الصورة المعقولة لنا وبقية ^{صافا}
 ممكن ويمكن اجتماع الوجوب والامكان ^{عنا}
 وكل قادر على الخي بالضم وتخصيص بعض الممكنات
 بالاحتجاب في وقت يدل على ارادته ^{لعله}
 زائد على الداعي والالزام التام او عند
 العدماء والغفل دل على انصافهم ^{من}
 على الداعي الادب والفضل على استقامة
 الاثار وعمومية قدرته يدل على بؤس الكمال
 والقناني غير معقول وانقضاء ^{عن} القبيح
 يدل على صدق وجوب الوجود يدل على ^{مدته}

في الزيادة والشرب والمثل والتركيب

وفي الزيادة والشرب والمثل والتركيب
والصند والتجرو والحلول والاعداد والجمعة
وحلول الحوادث في غير الحاجز والام ^{مطلقات}
واللذة المزاجية والمغاي والاحوال ^{الصفاء}
الزائدة عينا والروية وسوال موسى ^{السل}
لقومرو النظر لاديل على الروية مع قوله
الناويل وتعليق الروية باستقرار المترك ^{مدل}
على الامكان واشتراك العلوك لاديل ^ط
اشتراك العلل مع منع التقليل والخصر ^ط
بثوث الجود والملك والنام وفوقه ^{مقدمة}

في الزيادة والشرب والمثل والتركيب

الزاد

والخبرية والحكم والتجبر والضمير والفتوة
واما اليد والوجه والقدم والرحمة والكرم
والرضا والتكوين والحيز الى ما تقدم ^{الروية} في انما
الفضل المتصف بالزاد اما حتى او قبض ^{الحسن}
اربعه وهما عقليان للعلم بحسن الاحسان ونحو
الظلم من غير شرع ولا انتقام ^{مطلقا} لوثبت
شروا وكذا النفاكس ومجوزا المتفاوت في العلم
لنقاوت الشؤور وارثا ^{افلا} القيمين مع ^{هم}
امكان النطق بالجواب ^{اطل} واستفادته ^{وعلى}
يدان على استقاء الفهم عن اها ^{المنع} فلهذا ^{مقدمة}

1

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الدين

لعمري العترة ولا ينافي الامتناع الاخر ^{نف}
 العترة يستلزم الحب ولا يلزم عوده اليه ^{نف}
 الفصح في ذلك كما تراه اذ اذ الحس والاشرف ^{نف}
 والحق بعض الافعال مستند البناء والمنك ^{نف}
 غير لازمة والعلم تابع والعلم ما ينير استنادا ^{نف}
 البناء والوجوب الداعي لا يتلقى اعتدلة ^{نف}
 والاجاد لا يستلزم العلم الامع ^{نف}
 منكي الاحمال ومع الاجتماع يقع مراده ^{نف}
 اعتباري وامتناع الحجة ^{نف}
 في بعض الاما الغند الاطاع ولا تستلزم ^{نف}

في

في الحجة بين قلنا ومقلدوا الشكر على الفتح ^{نف}
 الايمان والسمع مداول ومعارض مسئلة ^{نف}
 سمنا وحسن المدح والدم على المنول ^{نف}
 بامانة البناء والوجوب باختيار البس ^{نف}
 والدم في الغاء الصبي عليه لا على الاحراق ^{نف}
 والعقد ان اذ اريد بها خلق الفصل ^{نف}
 والارام صح في الواجب ^{نف}
 وقدينا امير المؤمنين ^{نف}
 اشارة الى خلاف الحق ^{نف}
 والهدى مقابل الاولان ^{نف}

وسدب غير المكلف فيجوز كلام نوح في حجاز
 والحديث ليس عقوبة له والنتيجة في بعض
 الاحكام جارية والكليف حسن لاشتماله على
 مصلحة لا يحصل بدونه بخلاف المخرج
 المتداوي والمعامات والشكر باطلا
 لان النوع يحتاج الى العاقل المتعلم للسنن
 النافع استمالها في الرأفة وادامه النظر
 في الامور المالية وذلك كالأنداء ان
 المتعلم لافادة العدل مع زيادة ^{الزاد} الجبر
 وواجب الزجر عن الفواحش وشرائط حسنه

الحرة

المضيق وتقدمه وامكان مغايرة وثبوت صفة
 زائد على حسنة وعل المكلف بصفتها الفعل
 وفقد المصلحة عليه وامتناع البيع عليه وقدره
 المكلف على الفعل وعليه او امكان الاثر ^{مستلزم}
 اما علم حقيقي او سمعي واما ظن واما عمل ^{مستلزم}
 للاجماع ولا يصل الى الثواب وعلم حسنة ^{مستلزم}
 وضرب الكاف من اختياره وهو مفسد ^{حسنة} لاف
 المكلف بمجاولته بشرطناه والفائدة ^{مستلزم}
 واللفظ واجب لحيث الغرض به فان كان
 من غير ^{مستلزم} وجب العلم ان كان من المكلف وجب ان

لشعره به ويوجهه وان كان من جنسها شطفي
 التكليف العلم بالفضل ووجه النفع متغير والكاف
 لا يخرج من لطف والاحبار بالسعادة والسفاوة
 ليس مضد ويخرج منه الغدب مع متغير
 الدم ولا بد من المناسبة ولا يخرج بلا حرج
 بالنسبة الى المنع ولا يبلغ الا نحو علم التكليف
 اللطف اجلا او تفصيلا او يزيدا للطف على غيره
 المحسن ويدخله التحيز ويشترط حسن العبد
 وصغر الامر بفتح صدره عما هو مضمون
 صدره من غير متناوبه الماهول احتمالا

او لا شأنا له على النفع او دفع الضرر الى المدين او لكونه
 عاديا او على وجه الدفع ولا بد من المشتل على النفع
 من اللطف ويخرج في المحض كونه مقابلا ولا يكفي اللطف
 في التكليف في المحض ولا يخرج مع اشتغال الله
 لطيفه ولا يشترط في المحض اختيار المثل المفضل
 والعون نفع متغير مال من تقليم واجلال ونحو عليه
 ثم يترال الالام وتقوم للمنافع لمصلحة الغير وانما
 الغنم سواء استندت الى علم ضرر غيره او كسب
 او ظن لا ما يتدلى الى هذا العبد امر العباد بالفضار
 او بالخير او يمكن غير العاقل بخلاف الامر في عند

الا انما في النار والقتل عند شهادة الزور
 والانتصاف عليهم واجب فلا وسعاهم يجوز
 يمكن الظالم من الظلم من دون عوض في الحال ^ي او
 ظلمه فان كان المظلوم من اهل الجنة فرفق الله به
 اعوانه على الاوقات او نقص عليه مثاقيلها ^{كان} وان
 من اهل العقاب سقط بها جزا من عقابه بحيث
 لا يظهر له التخفيف بان يشرق الناقص على الاوقات
 ولا يحد له من الزايد بان يختار معه الاوان ^{كان}
 منقطعا ولا يحد حصوله في الدنيا او في الآخرة
 التأخير والامر على العظم مع انه غير محال ^ع في الزمان

والجواب

ولا يجب اخاره صاحبها ايضا له عوضا ولا تسفين
 من اضر ولا يصح اسقاطه والعوض عليه ثم يجب ^{لن} ان
 الاجل الرضا عند كل عاقل وعلى ما يجب من امانته
 واجل الوقت الذي علم الله به بطلان حيوته
 غير والمقول يجوز منه الامران لولاه ويجوز
 ان يكون الاجل لطفا للغير لا للتكليف والرزق
 ما صح الانتفاع به ولم يكن له من ضرره ^{لشي} او
 في تحصيله قد يجب وقد يوجب وقد يباح وقد يحرم
 والشرا يفقد العوض الذي يباح به الشيء
 وهو رخص وقلة ولا بد من اعتبار العادة ^{بما} في

الحقوق

الوقت والمكان ويستند الى الله نعم والينا
والاصل قد يجب ايجاد الداعي واستقاء الصانع
في البنية العشرية لا مثالا على التقادير
كما صنفه العقل ما يدل عليه واستقاده الحكم
فيما لا يدل وازالة الخوف واستقادة الحسن
والغير والتافع والعتار ونظم النوع الانساني
وتكميل اختصاصه بحسب استعداداتهم
المختلفة وتخليهم الصانع الخفية والاعمال
والسياسات والاحبار والنبوة والصفات
اللطيفة للكل وشبهه البراهمة والظواهر المتقدمة

وهي واجبة لا مثالا على اللطف في التكاثر
العقلية ويجب في البنى الصمة للحصول اليقين
فصل الفرض والجواب من مباحثه ومصادرها
عبدو كمال العقل والذكاء واللفظة وقوة الراء
وعدم السهو وكل ما يفرغ عنه من دابة الابعاد
وعبر الاممات والقطاعات والقاطعة والاشياء
وشبهها والاكل على الطريق وشبهه وطريق
معرفة صدق طوبى المعجزة على يده وهو ثبوت
ما ليس بمناد او نفي ما هو معناد مع حرف العاقل
وطاعة الدعوى وقصة مريم وغير ما يطبق

ظهورها على الصالحين ولا يلزم خروجها عن
الاعتناء ولا التفرقة لعدم التميز ولا اطلاقها^{لها}
ولا العمومية ومجرباته صلى الله عليه وآله^س
قبل النبوة غطى الارهاص وقصة سليمة
وفوق وابراهيم بن علي جاز اظهرها للمعجز^{على}
العكر وديبل الجوب يعطي العمومية ولا يجب
الشرعية وظهر معجز القرآن ومجرب مع آهرا^ن
دعوة بني امير محمد صلى الله عليه وآله يدل على
نبوته والخصم مع الامتناع وتوف الدواعي
يدل على الاعتناء والمفوز فناء مؤاخر المعجزات

بعضه واعجاز القرآن قيل لفصاحته وقيل
لاسلوبه وفصاحته وقيل للصرفه والكل
محتمل والنسخ تابع للمصالح وقد وقع حيث^{است}
حرم على نوح ما بعض ما اهل البيت قدّم وما يجب^{الحق}
بعدنا غيره وحرم الجمع بين الاثنين وغير ذلك
من الاحكام وغيرهم عن موسى الناسيد
خلق ومع تسليمه لا يدل على المراد قطعاً
والمع دل على عموم نبوته عم وهو افضل من
الملك وكذا غيره من الانبياء الوجود المصطفى
القوة العقلية وقسرة على الانبياء عليهم

في الامامة الامام لطف
يجب على الله تعميلا للعرض والمفاسد
معلومة الانتفاء والمحضار للطف فيه
معلوم العتق ووجوده لطف وتصرفه
لطف اخر وعده منا وامتناع التذويب
عصية ولانه حافظ للشرع ولوجوب الا^{ضحا}
عليه لو اذم على العصية فمضاد امر الطاعة
ويقوت العرض من نفسه ولا يخطا^{جته} طادر
عن اقل العوام ولا تنافي العصية القديمة^{فج} و
تقديم المفضول معلوم ولا ترجيح في المساو^ب

والعصية تفيض القس وسيرته صومها^{فج} صا
على صلوات الله عليه وللنجل في قوله
سلموا عليه بامر المؤمنين وانت الخليفة^س من بعد
وفيهما ولقوله تعالى انما وليكم الله ورسوله
وانما احبب الاوصاف في علي ع ومحدث
الغدير المفاثر ومحدث الميزان المتوازن و
لا اختلاف في المدينة فجميع الاجماع^{للقوله} و
انت اخي وصي وخليفة من بعدى^ض وقما
دينى كبر الدال ولانه افضل وامامة المفضل
فيجبه عقلا والظهور المحجزة على يد^{حسب} القانع باب

ومحاطة الثبان ورفع الصخرة العظيمة عن
القلب ومجارية الجن ورد الشمس وغير ذلك
وادعى الإمامة فيكون مادقا وليس كذلك
فلا يصلح للإمامة ففتن هو ولقوله نعم
وكونوا مع الصادقين ولقوله وأول
الامر منكم ولأن الجماعة غير على غير
الإمامة لظلمهم بتقديم كفرهم وخالف
ابوبكر كتاب الله ثم في منع ارتد رسول الله
بغير رواء ومنع فاطمة عاينته لم يترك مع
الخطبة وشهد بذلك على قائم أمين وصدق

الانزعاج

الانزعاج في ادعاء المحرم لحن ولهذا ردوا عن
عبد العزيز التلمذ وشهد بذلك ولو صحت
لا يصلح عليها ابوبكر فدفنت ليل ولقوله
ولست بخيركم وعليكم ولقوله ان له شيطانا
ولقوله عركاكت سبيل بكر فلنزوق الله الملمين
شرفا فمن عاد الى مثلها فاقولوا وشكركم عند
موته في تخلفه للإمامة وخالف الرسول في
الاختلاف وفي تولية من عزله وفي الخلف
عن جيش اسامة مع علمه بصحة الشقيد وولي
اسامة عليهم فهو افضل وعليه السلام

لم يزل احدا فهو افضل من سامية ولم يزل
احدا في زمانه واعطاه سورة براءه فنزل
وامره برده واخذ السورة منه وان لا يقرأها
الا هو واحدا من اهل البيت بها عظام ولم
يلك عارفا بالاحكام حتى قطع ليار سائر
واحرق بالنار ولم يعرف الكلاله ولا ميراث
الحجة واضطر في احكامه ولم يجد بدا الا
افضل منه ودفع في بيت رسول الله صلى
نهي الله عن قبوله في جونه وبعث الى بيت
امير المؤمنين لما اتبع من العبد فامر من قبله

في
البيت
دبر

هذا هو البيت الذي
كان فيه رسول الله
صلى الله عليه وآله
وآله وصحبه
الطيبين الطاهرين
الذين هم بيت
العليين

وفيه فاطمة عليها السلام وجامعة بناتها ثم
ورد علي الحسنان لما يوجع وندم على كثرة
بيت فاطمة عليها السلام وامر عمر بن الخطاب
حامل واخرى محبونة فيها على فقال لولا
هلك عمرو وشكل في موت النبي صلى الله عليه وآله
ابو بكر عليه انك ميت وانهم ميتون فقال كان
لمسمع من الانبياء وقال كل الناس افقه
من عمر حتى المحدث انك لما منع من الخصال في
الصدائق واعطى ازواج النبي صلى الله عليه وآله وضع
فلهذا واهل البيت عليهم السلام من خمسهم وقصة

في الحذر بما في القضية وفضل القضية ومع^{المعاني}
وحكم في التورى بعد التواب وحرف كتاب
فاطمة م وولي عثمان من ظهر فضله حتى^{قوا} احد
فامر المسلمين ما احسنوا واثرا له بالاموال^{حج}
لنفسه ووضع منه اشياء منكم في حق الصحابة
ضرب ابن مسعود حتى مات واحرق صحفاه^{ضرب}
عمار حتى اصابه فوق وضرب ابا ذر وضا^{الدين}
واسقط القود من ابن عمر والحجر الوليد^{بهما} مع^{جوا}
وخذله الصحابة حتى قتل وقال امير المؤمنين ع الله
قتله ولم يدفن الا بعد ثلث وثمانين سنة

عن بدر واحد وعلم احسن لكثرة جهاد
وعظم بلاه وفي فناء النعم باجمعها اوله
يلج احد وجن في غارة بدر واحد ويوم^{جرا} الا
وجنبر وحين وغيرها ولانه اعلم لقوة كل
وشدة ملازمته للرسول ورحبة الصحابة
الير في اكثر الوقايح بعد طلوعه وقت النبي^ص
اقصاه على واستد الفضل في جميع العلوم^{له}
واخبره بذلك ولقوله وانفنا وكثرة^{نه}
على غيره وكان ازهد الناس سب النعم^م وعبده
واحلمهم واشرفهم خلفا واهلهم ايمانا وضمهم

واسمهم راديا واكثرهم مصرا على اقامة
حدود الله واحفظهم للكتاب العزيز ولا
بالغير واجابة دلالته وظهور المعجزات عنه
واختصاصه بالقرابة والامارة ووجوب المحبة
والضمة وسواها الانبياء وخير الطائفة
والمنزلة والعذرة والغيره وغيره ولا تنقل
سبق كونه وكثرة الاختصاص به ومتميزة بالكمال
النفسانية والبدنية والخاصية والفضل
الموازلة على الاحد عشر وجوب العصمة ^{بجانب} واما
غرضهم وجود الكمال لانفسهم ومخارج ^{كثرة}

وتلك

ومخالفة فقهه في المعاد والوعود الوعد
ومستفاد بذلك حكم المشايخ واحد التمتع دل
على امكان التنازل والكرية ووجوب الخلا
اختلاف ممنوعة والامكان يعطى جواز
العدم والتبع دل عليه وسؤال في الكلف ^{لنفسه}
كافي قصة ابراهيم واشتات الفنا غير معقول
لانه ان قام بذاته لم يكن صندا وكذا ان قام
بالجوهر ولا سقاء الاولوية ولا استلزامه ^{نقله}
الحقايق والشم واشتات بقاء لافي محل
ليتم الترتيب بلا مرجع واستماع ^{للقصص}

واثباته في محمل لازم توقف الشرح على
نفسه اما ابتداء او بواسطة ووجوب
ايفاء الوعد والحكمة يقتضي وجوب العتب
والضروبة فاضية بثبوت الجسماني من دين محمد
مع امكانه ولا يحتاج اعادة فواصل المكلف
وعدم الانحراف الافلاك وحصول الخيرة فيها
ودوام الخيرة مع الانحراف وثبوت البدن من
غير التوالد وتماهي لقوى الجسمانية استبعادا
ولتخفيف الثواب والمدح فعند الواجب المندقة
ومثل هذا القبح والاخلال به ليس شرط فعل الثواب

لوجوبه او لوجوب وجوبه والمندوب سبيل له
لانه ترك القبح والاخلال به لانه اخلال به
لان المنفعة من غير عوض ولو امكن الاندفاع
كان عتبا وكذا يتبع العقاب الذم بميل القبح
والاخلال بالواجب كمثل ما له على اللطف والتمتع
ولا استماع في اجتماع الاحتقافين باعتبارين
واجاب الشك في تكرار المقبح ولعقضاء العقل
مع الجهل ويشترط في احتقاف الثواب يكون
العقل والاخلال به شاف لا يرفع الذم على من
ولا ينافي النفع الفاعل اذا فعل للوجوه ^{ان}

التواب العظيم والعقاب الامانة للعلم ^{المرور}
باستحقاقها مع مثل موجبها ويجوزها لا ^{تتم} التمام
على اللطف ولدوام المدح والذم وحصول ^{تقديرها}
لولا ويجوزها ولا لكان التواب انقص
حالا من العوض والمقتل على تقدير حصوله ^{فهي}
وهو اذ في باب الزجر وكل ذي مرتبة في ^{الجنة}
لا يطالب الا بزيادة وبلغ سرور مسرته الى
انقضاء المنقرض وغاؤه بالتواب في شقة
ترك القيام واصل النار والجنون الى ترك ^{العبادة}
ويجوز توقف التواب على شرط ولا لا يتعدى ^{من}

بالله خاصة وهو شرط الموافقة لقوله تعالى
اشركت ليجنن علك وقوله ومن يرتد منكم
عن دينه والاحباط باطل لا سئل الله الظلم ^{القول}
فمن يك مثقال ذرة خيرا يره ولعدم الاولوية
اذا كانا لا اخر صفا وحصول المتناقضين مع ^{الذوق}
والكاف محله وعذاب صاحبه الكبيرة منقطع
لاستحقاق التواب بايمانه ولتبعه عند العقلاء
والمتعاقبات وادوام العقاب يخفى الكاف و
العفو واقع لانه حذر من غناه اسقاطه ولا ^{على} من
في تركه مع مراعاة انك من اسقاطه ولا من احسان

وللمع والابجاع على الشفاغ فضل لزيادة المنا
وسيل من في حفرهم ونحو المطاع لا كثير في
الحباب وفيما التميثا من اولا بالكفا
في اسقاط المضار والحق حذف الشفاغ فيما
وبثوث الثاني لهم لقولهم اذ حثت شفاغته
لاهل الكبار من امنق الويزة ولجيز لدفعها
ولسجول الدم على قسيح او اخلول بالواجب يتد على
العتيج لعتير والاشفت وخوف النار ان كان
الخانية فلك وكذا الاحلال بالواجب فلا يصح
العتير لا يتم القياس على الواجب ولو اعتقد في غير

نحو

لعتير الويزة وكذا المعتصر والمعتير ان ترجيح
الداعي من الدم على العتير سب عليه وان لا
الداعي الى الفعل ولو اشرك الترجيح انزل وفتح
الدم ويصينا وكلام امير المؤمنين على ع وادى
والا لزم الحكم بقاء الكفر على الثاني من اقسام
على صغيره والذين ان كان في حفرهم من فعل قسيح
كفى في الدم والعزم وفي الاحلال بالواجب
حكم في بقائه وقضائه وعدمهما وان كان في
حق ادعى استيعابا لانه طلبا والعزم عليه مع
او لا ارشاد ان كان اضلا لا وليس ذلك جروا



الاختدار الى العقاب مع بلوغه وفي الجواب
مع الذكر اشكال في وجوب التعديل اشكال
المعول مع العلة ووجوب سقوط العقاب
ليخط بها الاكثر فربما لا يتأخر عن خطه
ولو لا لاشقى الفرق بين العقاب والتأخير ولا
ولا قبل في الاخرة لانقاء الشرط ومنازل
واضح لامكانه وتواز التمتع بوقوعه وسائر
من الميزان والصراط والحسن في طائر الكتب
ممكنه دل التمتع على ثوبها فيجيب الصديق بها
دل على ان الجنة والتأخير فلو كان الان والاعتاد

منازل

منازل والايمان الصديق بالقلب والثاني
يكفي الاول اقول واستيقنتها انفسهم ولا
لفول فل لم يؤمنوا ولا كفروا الايمان اما
الصداق ويدونه والفتوى المحررة عن طاعة الله
مع الايمان والتعاقب اطهار الايمان والكفر
والفاسق مؤمن او جود حل فيه والامر بالمعروف
والوجوب واجب وكذا النهي عن المنكر وبالمنطق
مندوب معها والا لزم خلاف الواقع والاختلاف
بمكة الله ثم وشطها فاعلمها بالوجوب
التأخير وانقضاء المفسدة تمت هذه الرسالة

تمذيب المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والسلام
ثم بعد ذلك
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
والسلام



بسم الله الرحمن الرحيم ويدعيتان

المحمدية الذي هذا ما سواء الطريق وجعل لنا التوفيق

حقوقه والصلوة على من ارسله مدد هو ^{هذا}

الذين ^{الذين} حقيق ونورا لا اقتداء بدين وعلى الله وحماية

سعد وافي مناجي الصدوق المصديق وصعد

مفاتيح الحق بالتحقيق وصعد وهذا غاية تهذيب

الكلام في تحرير المطلق والكلام وتفسير المرام

تفسير غايد الاسلام حبلته يضرع لمن حاول التفرس

انها

وتذكر لمن اراد ان يذكر من ذوق الافهام

الولد الاعز الحق المحرى بالاكرام سبيح الله

الحق والسلام لا زال له ومن التوفيق مؤامرين

انساب عصام وعلى الله التوكل وبه الاعظام

في المطلق العدم ان كانا دافعا

للشبهة فصدق والا فنفرد ونفيهما ان بالضرورة

الضرورة ولا ككتاب النظر وهو لا يحيط بالمعقول

الحصيل المجهول وقد يقع في الخطا ما يخرج الى قانون

نفسه مراعاة ^{ثم} وهو المنطق وموضوعه المعقول ^{المتصور}

او الصديق من حيث يوصل الى المطلوب ^{المتصور}

فيسمى مرفوعا والمصدر في ويسمى حجة المصدر الأول في
 المقولات ولا الزلف على تمام ما وضع لمطابق
 وعلى حيزه تضمن وعلى الخارج التزام ولا بد من الزوم
 عطف او عرفا ويلزمها المطابقة ولو تفيد ^{عكس}
 والموضوع ان مصدر يخرج من الالزام على جهة المقتضى
 اما تام خبرا واثارا واما ناقصا فيسمى اوجزا ولا ^{مقتضى}
 وهو ان استقلال فعل الالزامية على الالزامية
 كلمة وبدونها اسم ولا فائدة وايضا ان الالزامية ^{مع}
 تشخص وضعاعلم وبدونه موطن الالزامية واثارا
 ومشكك ان تفاوتها وليز او اولوية وان كان ^{وضع}

لعل

لكل فتشرك والافاناشهر في الثاني فنقول ينبغي الى
 النافل والاحتياطية ومجازا المقوم ان امتنع ^{شبه} فرفوض
 على كثيرين خبر في ولا على امتنع افاده او كانت
 وله يوجب او وجبا الواحد فقط مع امكان الغير ^{فيه}
 او الكثير مع التام او عدمه والكلية ان ^{كلها} تتعارف
 فتباينان ولا فان تصادقا من الجانبين فتساويان
 ونقيضا هما كذلك او من جانب ^{واحد} مطلقا ^{بقتضا}
 بالعكس والافان وجوبين نقيضا هما باين خبر في ^{سنة}
 وقد يقال المجزئ الاخص وهو اسم والكلية اصل ^{لها}
 الجنب وهو المعول على اكثره المختلف ^{في جواب}

فان كان الجواب عن الماهية فهو من جنس المشاركات
 هو الجواب عنها وعن الكل فغير كالجوانب والافيد
 كالحسب الثاني النوع وهو المقول على الكثرة لا يتفق
 الحقيقة في جواب ما هو وذا يقال ان الماهية ^{المقول}
 عليها وعلى غيرها الخ في جواب ما هو ويحقق ما ^{ينبغي}
 كالاول بالحقيقة وبهما عموم وخصوص من وجه
 المتبادر منها على الانسان وتعارفها في الجواب
 والتعظيم ثم الاجناس يترتب مضافا الى الاعمال
 وليس جنس الاجناس والانواع متبادلة الى ^{الانسان}
 وليس نوع الانواع وما بينهما متوسط ^{الانسان} الفصل

وهو المقول على الشيء في جواب ما هو في ذاته فان
 ميز من المشاركات في المحقق القريب فقريب البعيد
 بعيد واذا نسب الى ما يميز مفهوم واما يميز عنه
 نفسه والمفهوم للعالي مفهوم للناقل ولا عكس ^{المفهوم}
 بالعكس الرابع الخاصة وهو الخارج المقول ^{على}
 حقيقة واحدة فقط الخامس العزلة العام وهو ^ج
 المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان اشتمل ^ك
 عن الشيء فلازم النظر الى الماهية او الوجود ^ب
 يلزم تصور من تصور الملزوم او من تصورها ^{اللزوم}
 وغيره من غيرهما ولا يفرق بينهما ^{الجزء}

او بطور خاصه مفهوم الكل يسمى كليا مستظفا
 و معروفه طبيعيا و المجموع عليا و هذا المجموع الحسنه
 و الحق وجوده الطبيعي بمعنى وجوده اشخاصه فصل
 الثاني في بيان ما يقال عليه كانه مشهور و ليس طان
 مساويا ارجح فلا يصح بالاعم و الاخص في المساويه
 و الاخص في التفرع بالعضل الغير جرد بالحق
 رسمه فان كان الحبل الغريب فنام و الا فافضل
 بالعرض العام و قد اجتزأ النافض ان يكون عام كاللفظ
 وهو ما يفصده بتداول اللفظ المفرد الثاني
 الصدق انما الفقيه في احوال الصدق و اللذيقان

طبيعي

الحكم من حيث يثبت في الشيء او غيره عن تحليله موجبه او
 وليسمى الحكم عليه موجبا و الحكم به محمولا و المال
 النسبه رابطه و قد استعملها هو و لا فشرطه و ليس
 مفهوما و الثاني في اليا و الموضوع ان كان شخصا متميزا
 الفقيه شخصيه و محصوره و الا فان كان فصل
 فطبيعيه و الا فان كان كذا افراد كذا او مضاعف
 كليته او جزئيه و ما به البيان سور او لا فلهذا
 و تارة الجزئيه و لا بد في الموجب من وجود الموضوع
 و هي الخاصه او معتدله و تحقيرها و هذا فالله عز
 و قد يميل حرف الجرح من جنس و فني معد و له وقد

الحكم

بكيفية النسبة في جبرها وما يليها من جهة فان كان ^{الممكن} ان يكون
 ضرورة النسبة وادام ذات الموضوع ضرورة
 مطلقا او مادام وصفه مطلقا مائة او في وقت معين
 فوقت مطلقا وغير معين فتنسب مطلقا او يدومها ^{مادام}
 الذات مادام ^{مطلقة} او مادام الوصف فغير عامة او ضمنية
 فمطلقة عامة او بعد ضرورة خلافها مائة عامة ^{هذه}
 لبايط وقد يعيد العاقلان والوقدان المطلقا
 بلا دوام الذاتي في الشريطة الخاصة والعرفية ^{مستحقة}
 والوقفية والمشفرة وتفيد المطلقا العامة بالضرورة
 الذاتية في الوجود بالضرورة او بالادوام ^{للمت}

الوجودية الا لا يمر وقد يفيد المكون الخاصة ^{في}
 الجانبا للواقع ايضا وليكن الممكن الخاصة ^{كش}
 لان الادوام اشارت الى مطلقة عامة واللازمة
 اشارت الى امكنة عامة فالحق الكيفية موافقة ^{لكيفية}
 لما قيد بها الشرطية مسئلة ان حكمها يشوب لبنة
 على تقدير اخرى او غيرها الرمز ان كان ذلك احكاما
 والافاقية ومفصلة ان حكمها يتنافى المستبشر
 او لا تنافيا صديا وكذا هو المحقق او صدقا
 فقط فافتر الجمع او كذا حفظ فافتر الخلو ^{كل}
 منها عادية ان كان الثاني لذاتي الجزين ^{تقنية} ولا فاقا

ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم
فكلية او بعضها مطلقا فجزئية او بعضها متضمنة
فهي هذه وطرف الشرطية في الاصل قضيتان او متصلتان
او مفصلتان او مختلفتان الا انها خرجت بزيادة
الافعال والافعال عن التمام التناقض
القضيتين بحيث يلزم لئلا يزداد صدق كل كذب
وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم والكيف والجهة
والايجاد فيما عداها والقيض للضرورة الممكنة
وللذات المطلق العامة وللشرطية العامة
وللغير العامة الجزئية المطلقة والركبة للمفهوم

بين يفتي الجزئية الجزئية الى كل فرد

العكس السوي بتدوير طرف القضية مع بقاء الصدق
والكيفية الموجبة ان تنعكس جزئية مجازا عموم المحول
او لا الى وانما لجزئية الكلية ان تنعكس كلية ولا ان
التي عن نفس الجزئية لا تنعكس اصلا مجازا عموم
الموجود او المقدم واما الجزئية من الموجبات تنعكس
الامتنان والعامتان جزئية مطلقا والخاصتان
جزئية لذاتية والوقيان والوجوديات المطلقة
عامة ولا عكس للممكنين ومن السوء ان تنعكس العامتان
ذاتية والعامتان عن جزئية عامة والخاصتان عن جزئية

لا دأمة في المعبر والبيان في الكل ان ينظر العكس

الاضل ينتج المح ولا عكس للبول في بالنقض

عكس القيقس تبدل فيقض الطرف مع بقا الصمد

والكيف او جعل فيقض الثاني او لا عين الاول ثانيا

مع مخالفة الكيف وحكم الموجبات هنا حكم التواء

في المستوى وبالعكس والبيان والبيان والنقض

وقد بين الشكاس الخاصين من الموجبة الجزئية

من العرفية الخاصة بالافراض

فولاه ولف من قضال لازم لذاته قول الترفان كان

في زيادة وهما به فاستداني والافاض الى على

الوجه

وموضوع المطلوب من المحل ليم اصغر ومحمول الكبر

والمتكدر اوسط وما في الاصغر الصغير والا كبر

والاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى

فهو الشكل الاول او محمولها ثانيا وموضوعها ثانيا

او عكس الاول فالراج ونظر في الاول الحيا بالنقض

في صليها وكذا الكبرى لنج الموجبات مع الموجبة الجزئية

ومع السالبة السالبة بالترقيم وفي الثاني اختلا

في الكيف وكذا الكبرى مع دوام الصغرى او انكسار

سالبه الكبرى وكون الممكن مع الضرورية او كبر

مشروط لنسج الكلين سالبه كذا في المختلفات



كل كائنه الجمع ورفعه كائنه الحلو وقد حصل انتم
 الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب باطل
 وموجبه استثنائي واقراني سلك الاستغراق
 الجزائيات لاثبات حكم كلي والتقليد ان شاذ
 جزئي اخر فعمله الحكم ثبت فيه والعرف في صفة
 الدوران والرد يد **فصل** القياس ما به كيانا

من القضايا واصولها الاوليات والثانويات
 الجزائيات والحدسات والمقارنات والعقوبات
 كان الاثر في كل واحد من هذه
 ثم ان الاوسط مع عليه للغير في الذهن على خلاف
 فكل واحد من هذه هو من الشهور والاثبات
 على الاطلاق والماضي بالثبوت في الشهور والاثبات

واما خطا في ثبوت من المقولات والمقولات واما شذوذا
 واما سفسطى في ثبوت من الوهميات والشبهات
 لانه الموضوعات وهي التي هي في العلم من غير ان
 والمباحث هي حلاله في الموضوعات واجزائها وانها في
 بينة بنفسها او ما خرجت به بنيت عليها فاما ثبوت العلم والسياسة
 فضايا لطلب العلم وموضوعا لما في موضوع العلم او في
 فالف له او مركب ومحمولها امور خارجة عنها القصد لها
 وفيها المباحث المأمورية قبل المقصود والمقدما لها
 بوجه القبوله وخطا المرغبة كغيرها العلم وبيانها
 بذكر ما يبعثه من ثباتها من الاول الغرض للملكية
 المقصود وهي اجتهاد الكمال على البسط في الطلب على المشقة
 الله وهي غرض العلم يكون عنده اجبال ما يقصد به العلم
 ليكنر عليه المقدم الخامس من اعلى هو لطلب فيه ما

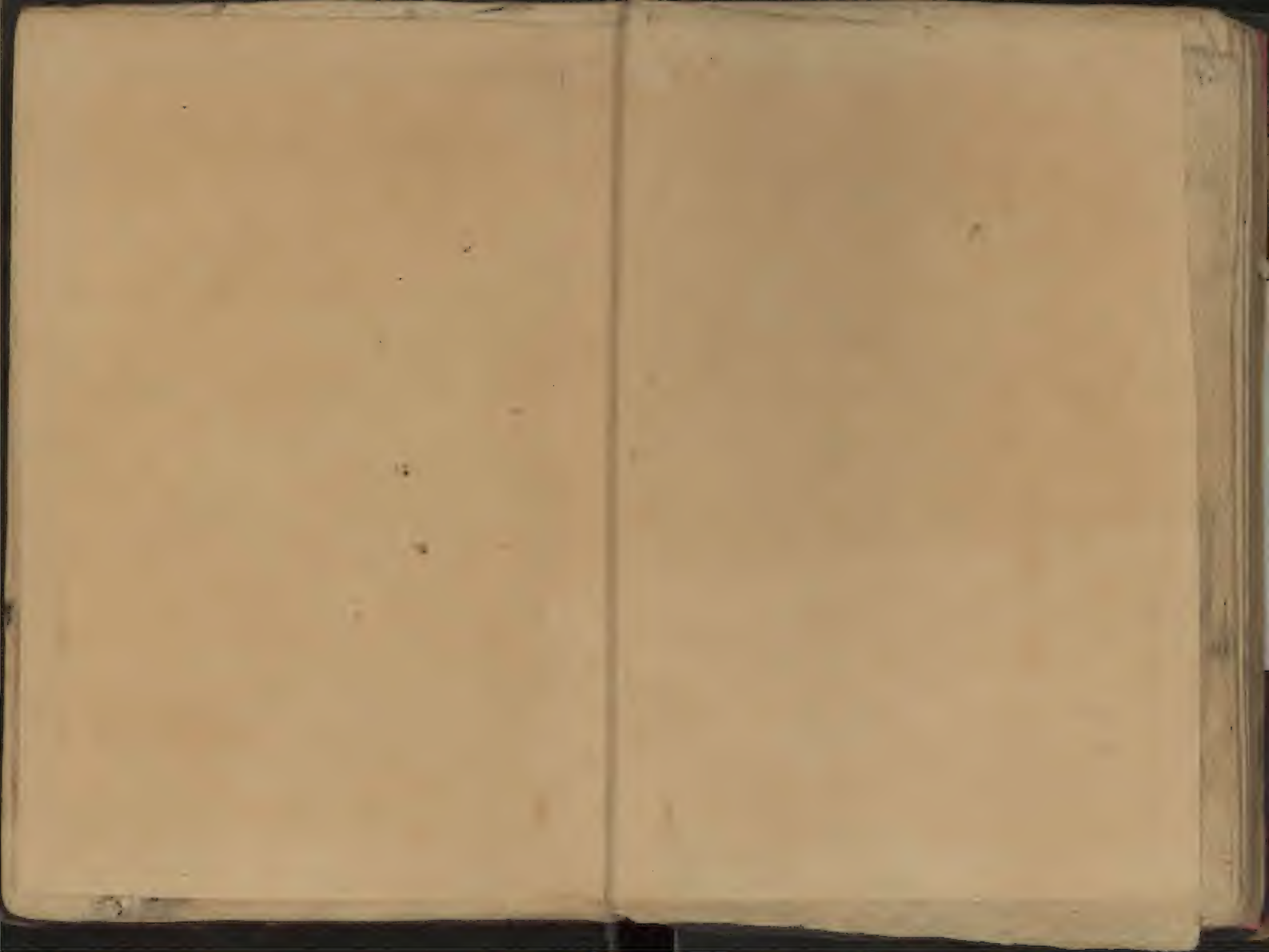
ما

ما

الناس انهم من اى مريد هو لبقته على ما يجب
 ويخرج عما يجب السامع الفهم لطلب في كل باب ما
 يلين به الدامن الاغواء الغلبة وهي النفس اعنى
 المتكبر من خوف والتعبد على
 والتعبد اى فعل الحق واليقين
 اى الطريق الى الحق هو على
 الحق والعمل به هذا
 بالمقاصد
 اشبه

واما من كان
 من الناس
 من كان
 من كان

من كان
 من كان
 من كان



الرسالة الجعفرية

عليه السلام

للإمام الجعفر بن محمد الباقر عليه السلام

عنه السلام

الحمد لله الذي جعل في كتابه

التي هي في الدنيا والآخرة

التي هي في الدنيا والآخرة

التي هي في الدنيا والآخرة

التي هي في الدنيا والآخرة

التي هي في الدنيا والآخرة

التي هي في الدنيا والآخرة

التي هي في الدنيا والآخرة

١	٢	٣	٤
٥	٦	٧	٨
٩	١٠	١١	١٢
١٣	١٤	١٥	١٦

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
التي هي في الدنيا والآخرة

الحمد لله الذي جعل الدين
 والعبادة سبيلاً إلى
 السعادة والنجاة من
 النار والهلاك
 والحمد لله الذي جعل
 الدين والعبادة سبيلاً
 إلى السعادة والنجاة من
 النار والهلاك

نستعين
 الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي جعل الدين
 والعبادة سبيلاً إلى
 السعادة والنجاة من
 النار والهلاك
 والحمد لله الذي جعل
 الدين والعبادة سبيلاً
 إلى السعادة والنجاة من
 النار والهلاك

كثر

كثر ما ينسب على حسب ضيق الحال
 مداومة الحال والرجاء
 بها المستفيدين وثبت لي بها قدم صدق يوم
 الدين انه ولي ذلك والقادر عليه وهي حزمة
 مقدمة وابواب رخصة **اما القيد** فالصلوة
 لغذاء الدعاء وشرفها قبل هي افعال مفتوحة والكبير
 مشروطة بالصلوة للقرينة او د على طرده الذكر المند
 على حال الاستقبال مفتوحة والكبير والبعض
 الصلوة فردنا فيه مخيطة بالتسليم وورد على
 عكسه صلوة المضطرة في القبلة فخرنا منه مشروطة
 بالقبلة فاستقام وهي راجعة ومنه فالترا
 اقسام منها البرقية ووجوبها ثابت بالنقص **ع**
 كل هي من ضروريات الدين حتى ان مستحل تركها

على حال الاستقبال مفتوحة

والصاف

الحمد لله رب العالمين

وبه فضل الله في اقسامها واسماها الطهارة
هي الغضوة او الغسل او التيمم على وجهه ثانيا
في استباحة الصلوة وكل منها واجب وندب
في الغضوة ما كان لواجب الصلوة والطهارة
ومن كساة القرآن والمندوب ما عداه
الواجب من الغسل ما كان لاحد الامور
الثلاثة او لدخول المساجد مع اللبس في غير
المسجدين او قراءة العزائم وجباة الغسل
المتن وكسر الحب مع تضيق اللبس
لفعله وكذا الحايض والنفساء اذا انقطع دمها
قبل الفجر بمقدار فعله واستحاضة الكثير
على تفصيل المندوب ما عداه والواجب من
التيمم ما كان لاحد الامور المذكورة وخروج

في الغضوة ما كان لواجب الصلوة والطهارة
ومن كساة القرآن والمندوب ما عداه
الواجب من الغسل ما كان لاحد الامور
الثلاثة او لدخول المساجد مع اللبس في غير
المسجدين او قراءة العزائم وجباة الغسل
المتن وكسر الحب مع تضيق اللبس
لفعله وكذا الحايض والنفساء اذا انقطع دمها
قبل الفجر بمقدار فعله واستحاضة الكثير
على تفصيل المندوب ما عداه والواجب من
التيمم ما كان لاحد الامور المذكورة وخروج

الحب والحايض والنفساء من المسجدين
المندوب ما عداه وانما يجب الوضوء لما ذكر
من خروج البول والغائط من فمهما
من شجرة والطبيعي وغيره اذا صار معتادا او انسب
والغسل المفضل للحسن ولو قد راى كل من
والاستحاضة على وجهه والغسل بالحمانية
من الحوض والاستحاضة غير القليلة والنفساء
من الميت نجسا وموت المسلم من تحمله الا ان
والتي بموجبها تمام التيمم من فعله بعد
نجب التلذذ به بالنفساء وهو احق
اسباب كفي في رفعها قصد الاستحاضة او رفع
مطلقا او مضافا الى احداهما في اجزاء
الحمانية عنه قولان والاجزاء فيجب على المحتل

في الغضوة ما كان لواجب الصلوة والطهارة
ومن كساة القرآن والمندوب ما عداه
الواجب من الغسل ما كان لاحد الامور
الثلاثة او لدخول المساجد مع اللبس في غير
المسجدين او قراءة العزائم وجباة الغسل
المتن وكسر الحب مع تضيق اللبس
لفعله وكذا الحايض والنفساء اذا انقطع دمها
قبل الفجر بمقدار فعله واستحاضة الكثير
على تفصيل المندوب ما عداه والواجب من
التيمم ما كان لاحد الامور المذكورة وخروج

ستر العود عن ناظر محترم وتحت استقبل
 القيلة واستدبارها ولونه البنية والاستحباب
 من البول بالماء خاصة والمشتهر واعتبار
 المتلبن فيعتبر الفصل وكذلك الغايط البتعد
 فيه الانقاء وتحت في غيره بدينه وبين
 ثلاث بظاهرها في نالها ولو باطراف حرا
 محرم ما لو لم يمتق بها وجبت الزيادة
 ولو بقي بمادونها اعتبرت كمال ولا فرق في
 بين الطبيعي وغيره مع اعتبار في الماء
 وهي مطلق ومضاف وأساسا فالمطلق
 ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد
 ولا يصح سلبه عنه وهو في أصل خلقته طهور
 فان لاقاه طاهر فله في حكمه وان تغير به

في كل ما كان طاهرا
 في كل ما كان طاهرا

م

ما لم يفتر إطلاق اسم الماء عليه الى قيدين
 لاقته الخباثة فان كان جاريا وهو السابغ لم
 ينجس بها وان نقص عن الكثرة لم ينجس
 لونه او طعمه او ريحه فينجس المتغير وما
 ان نقص عن الكثرة واستوعب التغير عموما
 الماء ويظهر من ان التغير ولو من نفسه وما
 الحمام بالمادة المشتملة على الكثرة وماء العيت
 متقاطر كالحاركي وان كان كذلك نجس بيا
 ان نقص عن الكثرة في طهره بالعام قوله ان
 وان كان كثر فصاعدا وهو ما بلغ تكثيره
 مستوي الخلقه اثنين واربعين وسبعة
 اثبات او كان وزنه الفاضل بالبراي
 لم ينجس الا بالتغير ويظهر ان بالقاء كثر دفعة

في كل ما كان طاهرا
 في كل ما كان طاهرا

الاستباحة الصلوة لوجهه قربته الى الله ولحقه
 او الكفة به صح ان لم يكن بالجملة والحق ان
 على سبيل الاستباحة او مع الغيبة ان كان يقصد
 واسبق على زمان السنة فيكتفى به ولو ختم من قبله
 او كان من اجنب لم يصح يغسل الوجه من قدام
 شعر الرأس ولو ختم ابدان به المحل الذي يغسل
 في غسل ظاهر الشعر كما ختمه وان خفف في الغسل
 الوجه وان استجاب غسل البدن مع الرقيق
 المبتدئ بها وتقديم اليه يغسل الشهود وقامه
 والراي من الحزم واضح وظاهر وان طال ويدا
 لم يمتنع عن الاصلته ولم تكن فوق المرفق
 فقد مر شعر الرأس المختص او بشرته ببقية البلل

في غسل الرأس في الصلاة
 في غسل الرأس في الصلاة
 في غسل الرأس في الصلاة

بالجملة ولو ختم من قبله والحق ان
 المصاح الى العظمين الثانيين في وسط القدم
 بالبلل ولو ختم شعيرة الوجه ويكن من قبله
 البدانة باليمنى واليسرى كذا في الحلة
 هي ان يكل طهارته قبل حلق ما تقدم ومع
 لا فراط الحرس قلة الماء قبل التسقيط وليس بعد
 المباشرة بنفسه اختياراً ولطهور يتيم فيه وفي الغسل
 والاعتناء بالخالص والظاهر وطهارة الحلق خاصة
 بهما ولو ختم من قبله في التيم تغسل وعن شك في سبي
 من افعالهم مثل الفراء اعادهم وما بعدهم لا يغسل
 مستأنف وتعدى لا يلتفت ولو سبق المخلول
 الى بقية على الحالين وليسقط اعتبار الشك ببلوغ الكفة
 وعن سبق الحدث او الطهارة وشك في الصلوة

في غسل الرأس في الصلاة
 في غسل الرأس في الصلاة
 في غسل الرأس في الصلاة

في غسل الرأس في الصلاة

هذا هو الوجه الثاني في بيان...

هذا هو الوجه الثالث في بيان...

عمل بغيره ولو بغيره وشك في السابق فان عمل...

حاله قبل ان ينفذها فلو انفذها ما نفعها...

موضع العمل في ان يخلل حتى يصل الماء البشري...

الطهارة فان تعذر مسح على ظاهرها طهارة...

المسح من مقلقة فان تعذر فليس مسح ولا الطهارة...

التصديق **الرجل** العكس وهو ان يخلل في غسل الخنثية...

يجب انزال الماء على كل حال ولو بغيره في الغيب...

المسح به في الحكم البلوي به مع امكانه في المشي...

في سقطه عن يمين بالجماع حتى يغيب الخنثية او قد اراد...

في قبل فذهب الذكر وان لم يجر ارميته والافاد في...

في الوجهة قول **والوجوب** ان يغيب الخنثية...

به حكم العذات **والوجوب** والحرية يحرم قبل العمل...

هذا هو الوجه الرابع في بيان...

الصلوة

هذا هو الوجه الخامس في بيان...

الصلوة في الصور والطواف في مشرقة المصحف...

باسم الله والنية في الصلاة عليه السلام ويدخل المسجد...

خاتمة والشيء مطلقا ويصح في غير وقت الصلاة...

المواضع والاعتناء ولو اعتنى كنية احداهما...

العمل بالنية مقارنة لتقدم الاعمال المستوية...

من الرأس مستندا للحكم الى آخره ان كل لاسن...

الصلوة لوجهه فربه الى الله ولو تم الزرع او كفى...

على ما سبق تفصيله غسل الرأس والرقبة والاذنين...

وما ظهر من الصلابة ثم الميا من ثم المياسرة...

وصور الماء وان كان كنيفا لا يغسل الشعر...

عمل البتة عليه ويتحقق في غسل العورين...

اي جانب شاء والترتيب كما ذكر في المواضع...

بالرأس فيقارن بالنية اصابة الماء لوجه من البدن...

هذا هو الوجه السادس في بيان...

هذا هو الوجه السابع في بيان...

هذا هو الوجه الثامن في بيان...

هذا هو الوجه التاسع في بيان...

هذا هو الوجه العاشر في بيان...

هذا هو الوجه الحادي عشر في بيان...

هذا هو الوجه الثاني عشر في بيان...

هذا هو الوجه الثالث عشر في بيان...

هذا هو الوجه الرابع عشر في بيان...

في وقتها

ويستعمله الباقي من غير تخفيف ولو بعد عدة لم يتغير
 أعاد أن طال الزمان بحيث يمتلي الرحلة عرفاً في
 الترتيب بغيرها وما بعد لها وينبغي الاستمرار به بالسر
 لتقليل التعب بعدة كما أن للسل المشقة جديداً
 تدومها إلى الأبد خاصة مع إمكانية بعد الفعل ولا
 الثاني بعد الوضع ولو حدث في أثناءه كفاً ولو غاباً
 على الأصح ولو قام على مكان محسوس لم يتغير ثم إن
 عليه الماء للفعل غسل الخيض والاستحاضة والسقا
 ومن ثبت كغسل الحائض تواتره لا بد من الوضع قبله
 أو بعده ولو تخلل الحدث كفي إقامته مع الوضع **والحيض**
 هو الدم المتعلق بالعدة أسود حاراً عسيفاً غليظاً
 ومخالطه بالعلقة تسعاً غيب يائنه يبلغ سبعمائة
 فرسنية أو ثمانية وخمسين في غيورها في يومين أو يومين
 على أن يسلك الطبع من كونه بالبرص

كذا

في وقتها

في وقتها

بانتقاء

في وقتها

بانتقاء التطرف ومن القبح يخرج من هذا كراهة العمل
 بجائع العمل على المأزك وأدلة ثلاثة أيام متواليه عليها
 وأكثر من عشرة في أقل الطهر واحد ما كثر وإذا قطع
 الدم على العشرة ما كثر حيفين وإن تخلل السقا بعد الطهر
 وإن غيرهما لم يدره وهو الذي اتفق حيفها وفيه
 الخطأ وانقطاعاً ترجع إلى عادتها ولو انقضت في حيفها
 حاقرة استقرت في المنطق دون الآخر ولا يدره بعد
 أيام العادة إن تسقط يوم أو يومين إلى العشرة فما
 تنقص ما تركته زمان الاستغفار من يوم وصلوه
 العادة خاصة وحكم لهذا بالحيض بوقته الدم
 للضربة ترجع إلى القيس ثم الروايات أن نسبت العدة
 ولو نزلت معها أن نسبت أحدهما علمت بما علمت
 في تخصيص العدة إن ذكرته وإن ذكرت الوقت كما

في وقتها

في وقتها

١٢٠
 تحت في الشفق واحتاطت بالجمع بين تكليفي فيكون حراما
 والاحتياط في المحل ونزح ردها الى التواني
 في غلبه بقية احداهما والاحتياط بعد التواني
 عادة نسيانها ثم اقرارها على ما في التواني وهي سنة
 او سبعة من كل شهر او ثلثه من شهر وعشرة من آخر
 محترمة في التقصص والاحتياط في دم اصغر من
 لثقي عاليا يجب اعتبارها فان لم يظن الكبر في
 شقيه وجب ابداله وتطهير ما لم يخرج المحل والدم
 كبره وان تغيبه ولم يسل فيه ذلك تغيبه كونه
 غسل للعداة وان سال فيه ذلك غسل للعداة في محله
 بينهما واخر للعشابين كذلك في معانها على وجه
 الظاهر فان اخلت بشئ منها لم يصح صلواتها
 شئ من غسل النهار لم يصح صلواتها وان انقطع للثوب
 من الكبر

١٢١
 تحت في الشفق واحتاطت بالجمع بين تكليفي فيكون حراما
 والاحتياط في المحل ونزح ردها الى التواني
 في غلبه بقية احداهما والاحتياط بعد التواني
 عادة نسيانها ثم اقرارها على ما في التواني وهي سنة
 او سبعة من كل شهر او ثلثه من شهر وعشرة من آخر
 محترمة في التقصص والاحتياط في دم اصغر من
 لثقي عاليا يجب اعتبارها فان لم يظن الكبر في
 شقيه وجب ابداله وتطهير ما لم يخرج المحل والدم
 كبره وان تغيبه ولم يسل فيه ذلك تغيبه كونه
 غسل للعداة وان سال فيه ذلك غسل للعداة في محله
 بينهما واخر للعشابين كذلك في معانها على وجه
 الظاهر فان اخلت بشئ منها لم يصح صلواتها
 شئ من غسل النهار لم يصح صلواتها وان انقطع للثوب
 من الكبر

١٢٢
 وجب ما انقضاه الدم سابقا من غسل ووضوء
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بالفعل على الوجه المنقول وكذا القطعة ذات العظم ورسد
 من لم يرد أو المقتل صحيحا أو غصين أو غصيلة على
 قول قوي أو المقتل ليعقل السلب وقتلهم
 غسل ولو من غير وجه أو غسل فاسد
 ولو فعل الكافي لم يرد فقد طهر من الحرم من
 المسلمين أو من غيره فقل أو قل غير ما يقتل له
 كان بقا ولو من بعض العتقات أو نقد في غسله
 أحد الخليلين أو كان كافرا وإن غسل وجب غسل
 أو فاحش الملا في مع الزوجة على ما تروى ويجب على
 كل تكلف على الكفاية فوجهه المختار السلم وحرمة
 النبل بان يلق على ظهره ويجعل جازله اليماحيث
 جلس كان مستقبلا ثم إن الزوجة جازله عن بدنه ثم

الوجه المنقول وكذا القطعة ذات العظم ورسد
 من لم يرد أو المقتل صحيحا أو غصين أو غصيلة على
 قول قوي أو المقتل ليعقل السلب وقتلهم
 غسل ولو من غير وجه أو غسل فاسد
 ولو فعل الكافي لم يرد فقد طهر من الحرم من
 المسلمين أو من غيره فقل أو قل غير ما يقتل له
 كان بقا ولو من بعض العتقات أو نقد في غسله
 أحد الخليلين أو كان كافرا وإن غسل وجب غسل
 أو فاحش الملا في مع الزوجة على ما تروى ويجب على
 كل تكلف على الكفاية فوجهه المختار السلم وحرمة
 النبل بان يلق على ظهره ويجعل جازله اليماحيث
 جلس كان مستقبلا ثم إن الزوجة جازله عن بدنه ثم

تغسله بما هو طهر فيه حتى السدر ثم بما هو طهر فيه كما
 كذلك ثم بما هو طهر فيه حتى السدر ثم بما هو طهر فيه كما
 يسقط التزيت بغسله في الكثرة وقار بالثنية أو في السدر
 كل غسله بغيره بنية واحدة لها وجهان إلى الغسل كما
 ولو تعدل الخليل غسل ثم تابا فراح ولو وجد ماء
 تقدم السدر وبقية عن المفقود ولو لم يجد شيئا فقه
 تلوأعلى ما تروى وأولها تساقط تغسل الرجل الزوجة
 ثم الرجال الحرام ثم ثم البنات ثم النساء الحرام ثم
 المرأة وكيفية في يمينه وتصب في يمينه أو خنثرا أو كوفي القدره لغاية واحدة على
 من جنس ما يصلي فيه للرجل أو أصل الزوجة فقد
 على الدين والوصايا مع فقد هاتين بيت المال
 أو من الكثرة ولكن الزوجة الذائبة غير الذائبة على
 زوجها وإن كانت ذات مال ونحوه مساجدة
 السبعة بمسئ الكافر ويكتب بقرينة الحسين عليه السلام

تغسله بما هو طهر فيه حتى السدر ثم بما هو طهر فيه كما
 كذلك ثم بما هو طهر فيه حتى السدر ثم بما هو طهر فيه كما
 يسقط التزيت بغسله في الكثرة وقار بالثنية أو في السدر
 كل غسله بغيره بنية واحدة لها وجهان إلى الغسل كما
 ولو تعدل الخليل غسل ثم تابا فراح ولو وجد ماء
 تقدم السدر وبقية عن المفقود ولو لم يجد شيئا فقه
 تلوأعلى ما تروى وأولها تساقط تغسل الرجل الزوجة
 ثم الرجال الحرام ثم ثم البنات ثم النساء الحرام ثم
 المرأة وكيفية في يمينه وتصب في يمينه أو خنثرا أو كوفي القدره لغاية واحدة على
 من جنس ما يصلي فيه للرجل أو أصل الزوجة فقد
 على الدين والوصايا مع فقد هاتين بيت المال
 أو من الكثرة ولكن الزوجة الذائبة غير الذائبة على
 زوجها وإن كانت ذات مال ونحوه مساجدة
 السبعة بمسئ الكافر ويكتب بقرينة الحسين عليه السلام

على القيصيص ولا زان انه يشهد الشهادتين ويقر
 علم السلام ويجعل معه خديتان من الخصال
 ثم الخلاف ثم حجر رجب استحبابا بها يجب كفاية
 ان يصلي على المسلم ومن حمله من علمت سنين
 اوله انساب بها الزكوة بلا رت فلاب ان يصلي
 ثم القدر ثم الاخ للدين ثم للاب ثم للام ثم الخال
 ثم ابن العم ثم ابن الخال ومع صغر الاكفي فالحكم للكبيرة
 ومع تقدم الخال وامام الاصل او عطفوا لا يتردد
 باذن الوكيل ومع تساوي الرز ولياء والفتاح
 يقدم الاكفي او فلا فقه ولا سنن ولا يستتب الوكيل
 انتفاء الاهلية ويجوز معهما ولا تنفذ جماعة بدون
 اذنه فصيح فرادى ويعتص فيها الاستقبال في
 العزرة دون الظهارة وجعل راس الميت عن
 بين المصلي مستقيما وعدم الساعد كبريت والقبلة كبريت

الجرح في الارض الى النحر

والنية وتكبيرات خمس والتشهد عقيب من وحى
 الصلوة على النبي والمزعيق الثانية والدماء
 للمؤمنين عقيب الثالثة والليت عقيب الرابعة
 لا تصرف بالخاصة وعن المنافق بالاربعه
 للمستضعف والطفل نحو ما فعل ثم يجب دفنه في
 تكلم بوجه قبره فوجهه الى القبلة بان يصيح على جأ
 الا عين الا في الدابة الخاوية من مسلم يستدين بها
 ومع تعدد التبر يتقرر ويجعل في رجا من رسل
 ويحرم بنس القبر في مواضع وقيل الميت بعد دفنه
 لا الى المشاهدة لشرقة مع عدم المصلحة ولا يصح على
 الميت صلى على قبره ولا تحمله الى القبر ثم يام
 وهو التراب بالحق انفق ان لا يدرا ان الحجر
 القبريل وارض التربة والحصى قبل المخراف دون
 المعدن والاسنان والشقوق بغير مع صدق اسم او غير الخيط

او غير الخيط

هذا اذا كان الميت من المسلمين
 وان كان من الكفار فلهما
 ان يدفن في ارض المسلمين
 وان كان من الكفار فلهما
 ان يدفن في ارض الكفار
 وان كان من الكفار فلهما
 ان يدفن في ارض الكفار

ولو بشره او استبحر او غار به او شاهد حاله في
 يجب شرب منه وهذه الماء لا تقف ^{تقد} ^{تقد}
 في غير الشرب والليق ومعرفة الدابة ثم الرجل
 سها أتت له ولو كان الغسل بشا وانه قدم على ^{الشيء}
 ويجب طلب الماء في الجهات الاربع ^{في كل} ^{في كل}
 ومثلون في السبل ولو لم يجدوا شربوا ^{منه} ^{منه}
 عن ثمن الثلث مع القدرة وعدم الضرر وخوف
 استعماله ولو لم يجدوا بعض الاعضاء كالفقد ^{منه} ^{منه}
 الشين وكذلك الخوف على النفس او مال او يضيع ^{لا}
 اعادة على من صلى بيمينه وان كان في غير الحائض
 او المنيوع من حمام الجمعة ويقدم الغيب على الميت
 كالحديث بلقاء الميذر ^{لا} ^{لا}
 على باقي المحدثين وفي النجاسة على الجميع ^{يجب}
 فيه اليقظة مقارنة للضرب على الارض ^{مستدانة}

الحكم ^{الصلوة} ^{الصلوة}
 لوجوبه قربة الى الله ولا يدخل الرقع هنا ^{يجب}
 الضرب بكنة يديه تعاطيها اختيارا ^{طهارة}
 وطهارة المضروب عليه وبحل النبي ولو تعذر ^{طهارة}
 النجاسة عن الاعضاء صح ان لم يكن جالسا ^{طهارة}
 متعذره ومسح الجبهة بطن الكفين ^{من} ^{من}
 الى طرف الانف ^{الى} ^{الى}
 مسح الجنبين والحاجبين ^{من} ^{من}
 ثم مسح ظهره ^{من} ^{من}
 اطراف الاصابع ثم مسح اليسرى ^{من} ^{من}
 ويؤيد كلا من الفعل ولا يفصح الفصل ^{لا} ^{لا}
 تفريقا للمباشرة بنفسه ^{لا} ^{لا}
 كما ذكر ولا يشترط علق شئ من العنان ^{لا} ^{لا}
 النطق ويجب للوضوء صبره ^{لا} ^{لا}

مع التعدي وهي عشرة البرك والغايط
غريها كذا إذا كان يدين سائلة وإن غرض
بحرقه وهو من ذي النفس مطلقا ولو غلق في
البقيع وغيرها انما يخرج من الدم في اللحم بعد
الذبح والغدق قطره من الدم في
النفس المان ولو خرج من صفة أو نحوه في
تخلل العروق والكتل والخزير وأجزاءها وما
والكافر بالواقع منه الحرج والغلاة والنوازل
التي هي

عن الخفاضة بالارض او البحر الطاهرين مع الحفاة واللبس
 المشي سطر وما حالته الشان وماذا او دخانا او دخانا
 خرافا وجرأا والبطون والعلقم بالاستحوا التحسينا او التحسين
 فالحا والعدنة من انا والكفر بالسلامة والمخاركة بالسلامة
 والعصير بنقصه او انقلا به وكذا الخرافا بالاناء والدم
 الى البعوض ونحوه والبراهين ونحوه ونحوه ونحوه
 العين وان لم يغيب ونحوه ونحوه عن سعة درهم
 حر الدم او المنجس به غيب الفلز به ونحوه العين
 ومغفر في الدرع وقله بنقص الكلف عن
 دم القروح والبرج الى ان يبرأ ويجب العصب
 بينهما ونحوه في اقليم فيه الصلوة وحده
 كانت مغلفة واشترط بعضهم كونها في محالها
 آخذ من كونها في كسب ونحوه انهم اخطوا وادخلوا
 كان عموم الخبير بدفعه ولكن بحاسة قوب المرتبة

هذا هو الوجه في الخرافا
 والبطون والعلقم بالاستحوا
 التحسينا او التحسين
 فالحا والعدنة من انا
 والكفر بالسلامة والمخاركة
 بالسلامة والعصير بنقصه
 او انقلا به وكذا الخرافا
 بالاناء والدم الى البعوض
 ونحوه والبراهين ونحوه
 ونحوه ونحوه العين وان لم
 يغيب ونحوه ونحوه عن سعة
 درهم حر الدم او المنجس به
 غيب الفلز به ونحوه العين
 ومغفر في الدرع وقله بنقص
 الكلف عن دم القروح والبرج
 الى ان يبرأ ويجب العصب
 بينهما ونحوه في اقليم فيه
 الصلوة وحده كانت مغلفة
 واشترط بعضهم كونها في
 محالها آخذ من كونها في
 كسب ونحوه انهم اخطوا
 وادخلوا كان عموم الخبير
 بدفعه ولكن بحاسة قوب
 المرتبة

لصبي حيث لم يغيره الا غلبته في كل يوم وبلية مرق
 الحق به الصبي والولد المتعدد وبما الذي لم يخطئ اليك
 يتناقض به وليس ببعيد عن الخرافة مطلقا مع
 تعدد الزالة ولو اختص بها النهر لم يجب ترجيح
 بل الصلوة فيه افضل وعلى التقديرين فلا قضاء وانما
 امكن تخفيفها وجب مع الفائدة كما اذا اختلف النوع عامر الدم

انتهت بالتخفيف الى حد العرق **بمجم** الخرافا
 والبطون والعلقم بالاستحوا التحسينا او التحسين
 فالحا والعدنة من انا والكفر بالسلامة والمخاركة
 بالسلامة والعصير بنقصه او انقلا به وكذا الخرافا
 بالاناء والدم الى البعوض ونحوه والبراهين ونحوه
 ونحوه ونحوه العين وان لم يغيب ونحوه ونحوه عن
 سعة درهم حر الدم او المنجس به غيب الفلز به ونحوه
 العين ومغفر في الدرع وقله بنقص الكلف عن دم
 القروح والبرج الى ان يبرأ ويجب العصب بينهما ونحوه
 في اقليم فيه الصلوة وحده كانت مغلفة واشترط
 بعضهم كونها في محالها آخذ من كونها في كسب ونحوه
 انهم اخطوا وادخلوا كان عموم الخبير بدفعه ولكن
 بحاسة قوب المرتبة

نيلام

هذا هو الوجه في الخرافا
 والبطون والعلقم بالاستحوا
 التحسينا او التحسين
 فالحا والعدنة من انا
 والكفر بالسلامة والمخاركة
 بالسلامة والعصير بنقصه
 او انقلا به وكذا الخرافا
 بالاناء والدم الى البعوض
 ونحوه والبراهين ونحوه
 ونحوه ونحوه العين وان لم
 يغيب ونحوه ونحوه عن سعة
 درهم حر الدم او المنجس به
 غيب الفلز به ونحوه العين
 ومغفر في الدرع وقله بنقص
 الكلف عن دم القروح والبرج
 الى ان يبرأ ويجب العصب
 بينهما ونحوه في اقليم فيه
 الصلوة وحده كانت مغلفة
 واشترط بعضهم كونها في
 محالها آخذ من كونها في
 كسب ونحوه انهم اخطوا
 وادخلوا كان عموم الخبير
 بدفعه ولكن بحاسة قوب
 المرتبة



قوله **في فاتي** مقدمات الصلوة فيه
 فصل **في** اعدادها والواجب سبع الركعات في
 الجمعة والعبادات والركعات والظروف والركعات
 ما يلزم بنيتها وبشبهه فالركعة خمس الظهور والعصر
 العشاء كل واحدة اربع ركعات والغروب ثلاث والصبح
 ركعتان والوسطى اثنتي عشرة على الاقوى ^{في} ينصرف
 الركعات في السجود والخريف وفوائدها اربع ركعات
 لكل ركعة الظهور ثمان قبل الغروب والمغرب اربع
 والعشاء ركعتان من جلوس بعد ما يعتكف من ركعة
 والليل ثمان وركعتان للشفق وركعة للوتر في
 ركعتان قبلها ويسقط في السجود من الظهور في
 الوتر على المشهور وباقى الصلوات الواجبة في
 انشاء الله تعالى **في** الوقت ^{الذي} للظهور ^{في} حال
 ويعلم بزيادة الظل بعد انقضاء او خروجه بعد

عدد في اطول ايام السنة بمكة وصنعاء ويظهر
 في جانب المشرق ويختص مقدار ايامها ثمانية اقل
 والكشوط اقل الواجب ويختلف باختلاف لزوم
 القصر والتمام ومصادفه او المساوئ ^{في} منظرها
 محذرا ونحوه ولو نسي بعض الركعات لقراءة ^{في} في
 تاخير العصر مقدار ما ياتيه فلو كان ما ينزل في الركعة
 لا اعتبر بقدره ثم يشترك الوقت بينهما وبين العصر
 الظهور مقداره ولو نسي الظهور في العصر في المشرك
 عند ان تكملة في انقضاء ^{في} في العصر في انقضاء
 اذ الوقت الفضل للظهور الى ان يصيب الغروب ^{في} في
 النقص ^{في} في المتخلف من الزوال والعصر الى ان
 يصيب غلظه وقت الاجزاء الى ان يبقى المغرب ^{في} في
 العصر يختص بها ولو ادرك قبل الغروب مقدار خمس

ثمة الموالع والشرع ولم يكن صلى وجب الفريضة
 مقدار ركعة وجب العصر إذا لم يعرب عن وقت
 ويعلم بذهاب الفريضة لا باستئثار الفريضة وقت
 مقدرا إذا لم يدخل وقت العشاء على وقت العشاء
 إلى ما بقي من نصف الليل مقدار العشاء فيختص
 وقت الفضل إلى هاب المغرب والعشاء إلى طلوع
 الشمس لا إلى أن يبقى من نصف الليل مقدار العشاء
 فيترك الفريضة يومين صلى بادر ركعتين والعشاء
 بادر ركعة وللصبح طلوع الفجر الثاني وهو العصر
 ونفسه إلى المساء والفقير إلى وقت طلوع
 الشمس ووقت صلاة الزوال إلى أن يزيد الفريضة
 والعصر إلى ركعة أو دام وقبل غداث بامتداد وقت
 الفضل وهو يومك ويوم الجمعة يريدان بعد الصلاة
 إلى صلاة يوم الجمعة

ستأخذ التيسر النفس وتساعدان فاعلموا ستأخذ
 عند قيامها أو ركعتين عند الزوال ويجوز تأخيرها عن
 عن العصر وصلته ستبين الفريضة ولو خرج في
 الصلاة وقد نلتس ركعتينها في اليوم الجمعة ووقت
 المغرب عند قيامها إلى هاب الفريضة المغربية ولا يتم
 بها وقت التوبة بعد العشاء ولا يكون قتها وصلوة
 الليل والشفع والموت بعد نصفه وقربها من الفجر
 ويجوز تقديمها بعد ركعتي الشباب والمساء وقضاها العشاء
 أفضل ولو طلع الفجر وقد نلتس ما رجع إليها بحقيقة ما
 وقت ما يلة الصبح بعد الفجر من الليلة وتأخيرها
 إلى طلوع الفجر لا بأس أفضل وقتها إلى أن يسفها
 ويجوز معرفة الوقت باليقين ومع تعدد كل من الطرفين
 المتقاربه ما رأت كما لو ردت إلى طابق فان طابق

التي لا توارى

في وقت

او دخل الوقت عليه متلفس الجرافة والاعاد والمكشوف
بقدر العدل العارف بالوقت وكذا الحبيب والعالي
سبحان الله وهو شر في الصلوة مع القدرة في غير هذا الوقت
وغير الطواف العاجب مع ناطق جرم المكشوف له وكنه
الوجه في القصيد والذنيات والذوق والمراة جميع
واسمها مع الشعر والذنين والفريق ويد بها على النور
والكفين من انزل والقدسين من لفصل الساق طارئة
ويطأها نعم يجب ستر جن من الكف والقدم من با
المقدرة كادخال جن من غير محل الفرض في الظهارة
والا في الخصية والخصية لا يجب ستر واسمها والخصية
كالمراة ولو لم يكن من بعض الافة وكالمراة ولو لم يكن من
اناء الصلوة وعلى ذلك يتم استترة فان استلزم المناء
بطلت مع سعة الوقت ولو انكشف عنده المصلى

في وقت

في وقت

بغير فعله فلا يطاق وجوب المداة الى السور ولو صلى
عازا ناسيا اعاد على الموضع وان خرج الوقت وراجه
سبحان الله سائر احوال العوز من يؤمن به القبل واحد في الحضي
قبل يؤمن الذكر ويحتمل مخالف غيره المطلق ولو جاز في الموضع
شرق الشرب العوز في جمعة اجزاء لان وضع يده في
الحوض في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
على مرتفع وضابط استر في الحضي في وقت السجدة
لو جاز في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
ثم الحضي في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
استبحان يصلي عازا ناسيا مع أمن المطلق في السجدة
في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة
في وقت السجدة في وقت السجدة في وقت السجدة

في وقت

في وقت

انكرا في الدنيا المينة بالدلائل على قلوبهم
 بالتمسك في كل خلاف ما لو جند في سوق السلام
 مع ستم غير ستم في الحال ولا حلد غير الما كول
 داني فكي وبيع اركان ملام الصلوة فيه منفردا ولا
 شعير وسوق وروى في الخلاف على اوضح من غيره
 انكرا في الدنيا المينة بالدلائل على قلوبهم
 بالتمسك في كل خلاف ما لو جند في سوق السلام
 مع ستم غير ستم في الحال ولا حلد غير الما كول
 داني فكي وبيع اركان ملام الصلوة فيه منفردا ولا
 شعير وسوق وروى في الخلاف على اوضح من غيره

انكرا في الدنيا المينة بالدلائل على قلوبهم
 بالتمسك في كل خلاف ما لو جند في سوق السلام
 مع ستم غير ستم في الحال ولا حلد غير الما كول
 داني فكي وبيع اركان ملام الصلوة فيه منفردا ولا
 شعير وسوق وروى في الخلاف على اوضح من غيره
 انكرا في الدنيا المينة بالدلائل على قلوبهم
 بالتمسك في كل خلاف ما لو جند في سوق السلام
 مع ستم غير ستم في الحال ولا حلد غير الما كول
 داني فكي وبيع اركان ملام الصلوة فيه منفردا ولا
 شعير وسوق وروى في الخلاف على اوضح من غيره

انكرا في الدنيا المينة بالدلائل على قلوبهم
 بالتمسك في كل خلاف ما لو جند في سوق السلام
 مع ستم غير ستم في الحال ولا حلد غير الما كول
 داني فكي وبيع اركان ملام الصلوة فيه منفردا ولا
 شعير وسوق وروى في الخلاف على اوضح من غيره

الخ استعالي لم يقف عنها الى المصطفى او محمله وفيه جنان
 في اخذها الرجل للراية او تقدمها عليه في الصلوة فو
 اعظم الكرامة من ان يكون الخرم والاحيائية والارحية ولو
 سلف استحقاق الصلوة بين فلا يخرج ويؤلفه بل
 او التماس او قد عثر اذ يعجب وضع الجبهة في السجود
 على الارض واجزاءها ما يخرج عنها الاستحالة كالنار
 والحدود وكذا النيات فان يكون ما كان عليه سائلا
 عاده كالظن والكتات ولو قيل ان هذا هو الموضع
 مع التفتة ان عرف الموضع في المظلة وقد كان
 القوب ولو لم يكن شيئا من الخلف او ما يكون في الشئ
 يوكل به احد او اذ في الشئ كذا في الشئ
 بحال او كل ولو كل شئ في غير ذلك من الشئ
 التزم ويحذر السجود على الارض ان اتخذ من ما
 يجوز السجود عليه ويكره على ما يكون منه للفراي المصنوع

الخ استعالي لم يقف عنها الى المصطفى او محمله

اراد ان يكون السجود على الارض

دون غيرهم عند التسخير وهو متوجه غير المصطفى
 في السجود المستحق واستواء مساقطها او التفتة
 اربع اصابع مضمومة على الخلف في السجود
 على الارض السجود عليها ان كان على الارض اربع اصابع
 جزمها حذرا من تعدد السجود والتخيل للسجود على الارض
 وفضل من على التوبة المجيدة ولو شئت بالثبات
 القيلة وهي بين الكعبتين فكل من المشا
 والجبهة للثبات على الارض وهي تحت التفتة
 في الكعبة فان علم القصد في السجود معصوم
 اصله او قبله المستطوع من السجود لا يعلم الغلط
 مع جواز الاجتهاد في السجود لا مطلقا
 كفاية ولا على الارض على الارض او على الارض
 باليد او بالزمن بين يديه منها فيلزم ولا يحتاج الى شئ
 ولا هل كل ظلم على مات يسجدون بها في كعبهم فلا

اراد ان يكون السجود على الارض

لوجوه قربة الى الله ولو نوى القطع في الدنيا ان فعل
 ما في الدنيا او كد فيه او نوى فعله في الثانية او
 باجر حكن او نوى بعض الصلوة غير حيا او نوى
 التذلل او بالمال الفضا او بالمال الفلح العسر
 الربا ولو في كماله وبطلت على الاصح ما لا يرد
 بالفعل غير الواجب الوضوء او الربا او غير
 بطلت مع الكثرة لادبها ولو لم يسبقه عذر
 ولو كانت قضاء نواه تكبيره بالاحرام وهو
 ينظر للصلوة بتركها ولو لم يسبقه وهو فيها الله
 فلو عكس الترتيب او ابد لها لم يرد فيها او لا بد
 نحوها وان كانت مقصودة معق كالبر عن كل شيء
 يصح ويجوز فيها المأالة والاعراب واسم نفسه
 الاذكار الواجبة والعربية الاعم العجز وضيق الوقت
 في الصلاة

لا تجزئ في الصلاة

في الصلاة

لا تجزئ في الصلاة

بان تجزئ في غير تفاوت بين الالسية وقطع الصلوة
 وعلم المتكسب بغير استيفاء فان لم يقصد
 وكذا من لم يجزئ بغير حيا ويكره مد الالف المخلل
 بين الالام والهاء ويعتبر فيها جميع ما يعتد به الصلوة
 من التهنات والاستقبال والقيام وغيرها ولو كثر
 هو أخذ في القيام او نحوها او كبر لما عدم وهو
 في التوكيد لم يصح ولو كثر ما لا يفتح ولا يرد
 الا في بطلت وصحت الثانية ولو نواه تحت الشاة
 التهنات وهو ركن في الصلوة في موضعين
 مطلقا وكذا بدله وحده الاستصحاب ويجعل نصب
 الفقار واقا في الصلوة ولا يقدر اطراف الرأس
 الا لاول بحيث لا يستند الى ما يعتد عليه والاعتماد
 على الرجلين معا وعدم تاعدهما بما يخرج به

لا تجزئ في الصلاة

حد القيام والمستقران بحيث لا يضرب ولو على
 ما شئت ان على ما لا تستقر ذواته عليه كالنخيل والارزاق
 لم يصح ولو خرج عن المنصب ولو بعونه حتى
 ولو لم يحد الركوع فيسجد للركوع زيادة
 الفرق ولو خرج عن الركوع لم يستند ولو خرج
 فان خرج بعد رجوعه خوف العدة او زيادة
 او حصول المشقة الشديدة او قصر السقف او
 المفكر من الخروج ويجب ان يدفع قدمه في
 ويخرجي تدر ما يجاذي وجهه فاقدم ان كتبه
 يخرج من القعود ولو استند اصاب على جبهته
 كالمحذور فان خرج على اليسر فان خرج استند
 ولو جنى بالركن لم ينعكس العين في الركوع
 والسجود والسجود الخفض وبأني لا زكاه على كفاه

فركوع

تصورها ويقصد الفعل عند القيام ويجوز المساقاة
 للقادر على القيام بعلاج التعيين متى شهد على القادر
 اوقته العاجز استقل تاركاً للقراءة فيها على الصحيح
 صادقهما ولو خف بعد القراءة قام للركوع ولو
 الطمانينة حينئذ قبله ولو خف في الركوع فاعاد
 قبل الطمانينة والذكر قام بالعلم بذكره وبعدهما
 قام للاعتدال من الركوع او بعد الاعتدال قام
 فيه او بعدهما قام للهوى الى السجود ويستحب الفتن
 في كل ثانية بعد القراءة قبل الركوع وفي مفردة الركوع
 كذلك وفي اولى الجماعة وفي ثانیتهما بعد الركوع وقبل
 يجب والتكبير له ورفع اليدين تلقاء وجهه ولو
 الى السماء مسوولين وتفرق اليدين والجموع
 مطلقاً ويقسمه الناسي بعد الركوع ثم بعد الصلوة
 وهو جالس ولو انصرف قضاة في الطريق مستقبلاً

واقله سبحانه الله فلا تأخروا في الدعاء فيه ولا تجميع
 الصلوة بالمباح للدين والدنيا النفسية والعينية في
 على الكفر والمنافقين ومنه اللعن المستحق والفضل
 كلمات الفرج وهي لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله
 الا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات
 ورب الارضين السبع وما بينهما وما بينهن وما بينهن
 ما تحتهن ورب العرش العظيم وسلام على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين ويريد انهم اليك شخصت
 الابصار وفقلت لا اقدم ورفعت اليدي فقلت
 الاعناق وانت دعيت بالاسم اليك سرهم وجمعهم
 في الاعمال رقبنا انهم بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير
 الفاتحين اللهم انا نسئلك اليك غيبة بيننا وفقدنا
 وفقد عدونا وكثرة عدونا ونظائر الاعداء علينا ووقوع
 الفتنة بنا فخرج ذلك اللهم بعدل تطوره وامام حيي

تعرفه الحق رب العالمين الفزاة وهي راحة
 غير ركن وتعين الحمد الثانية وفي الاوليتين من
 والصلوة آية منها من كل سورة ويجب سورة كاملة معها
 مثل اضع لهنها مراعاة في عراب والتشديد وتريد اليك
 ولا تأخر على قولي واخرج سرورهما من محاربه الكفا في ذلك
 الواجبة ومن لا تأخر في ذلك لغيرها عدا اعداء الصلوة وبارك
 اعداء الفزاة ولو سكنت في الاثناء بها لم يفته القطع اعد الصلوة
 ان طال الزمان فخرج عن كونه معصيا والفزاة ان خرج عن
 كونه قارئا معصيا ولو نوى القطع مع الشكوت في على تأخير
 فيه المتأخر وقد سبق انه مطلق ولو نوى والحمد لله ففقد
 اصحها المطلق بطريق الحلف ولا يفلح من كان له اداة
 للاصلاح ويأخر اعادة ما يسمى قارئا ولا سئل الا بوجه
 ولا تساعدة من الشقة عند آيتها وكذا الحمد عند العطسة

على وجه السجدة

والنقص فاذن ذلك مستحب وتجب اجابة التسليم
فانه واجب ويجب تقديم المجرى على السورة فلو خالف
عندنا بطلت صلواته وناسبا بعد السورة والقراءة بالسر
فلا يجري غيرهما ولو مع العجز ورعاية النظم فلا يجري
القراءة مقطوعة كاسماء العلة ويجب كونهما عن ظهر
القلب على الاصح ومع العجز وضيق الوقت عن التعلم
يجزى من المصحف ولو لم يكن الفاتحة قراءتها
منها مع الضيق وقصر عن الفاتحة من غيرهما
مراعاة الترتيب فلو علم ان لها آخر العوض ولو لم يكن
شيئا منها قراءتها ما يحسن من غيرهما بقدر هامت اليها
فان تعذر جان مفرقا فان لم يحسن شيئا عوض
بالترتيب المجرى في المخيرين ولا يلهى ان يكون للسان
حرفها ولو احسن الذكر العجبة انى به كذلك تحل

عائدا

القراءة

هذا الحديث الحديث الحديث

القراءة ولو لم يحسن قرائنا ولا ذكرنا وجب الوقوف عند
على قولنا وفي بعض الاخبار ابعاء اليه ولو امكن الايقان
حينئذ وجب ولا يجري مع امكان التعلم وفي السورة
بقراءه وانفسر عند العجز عن الكمال وان تعذر اجراءه
عند الضيق والاخر من يحرك لسانه ويشير باصبعه في
قراءته وكذا تكبيره ونشده وسائر اذكاره والا نفع وشبهه
يجتهد في اصلاح اللسان فان خرج اجزاء فقدره ويجزى
للمحل اختيارا والختار ان لم يسعه احب في الصبح وان لم
العشائين واقل اسمع الصبح الفريه ولو تفديل ولا خلاف
في البراءة مطلقا واقل اسمع نفسه ولو تفديل ولا خلاف
المزودة وينتزع بجوز ان لا يسمع احب ولا يقرأ
في الفريضة عزيمته ولا ما يفوت بقراءتها ويكره القرآن
بين سورتين على الاصح انه في الصبح والمغرب والقيل

وتبذل وفات كل اثنين فيها سورة ويجب البسطة فيها
 وتوزيع الصحف ويجوز العدد لمن سورة الى
 اخرى ما لم يبلغ النصف على الاكثر ولا في التوحيد
 ويجوز مطلقا الله الى المحققين في الحققة وظهرها بشرع
 التعمد وان لا يبلغ النصف ولا عدل عاد البسطة وجوز
 وكذا الوجه على غير قصد سورة اعادة مع القصد ولو
 لسانه على بسطة سورة فاقرب الاجزاء ولو لم يمتد سورة
 بعينها لم يجب القصد في سورة في اخرتين بل يتعين
 بين الحمد وبين تسبيحات اربع وصورتها سبحات الله
 والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويجب فيها السورة
 والاختلاف وكونها بالعربية ومراعاة ما ذكر ولو كان
 نذرا على قصد الوجوب اجزاء ولا يعدل فيها الى الفرة
 بعد الشروع والى سبق اللسان الى الاخرى في التحسين

قصد احد بنما

جوز

ويجوز قول سبعين واو ثمانية عشر الحمد شرعا ويجوز ان
 به الصلوة على الاصح لا لغيره الركوع وهو ركعتان
 في كل ركعة مرة ويجب فيه الانحناء حتى وصل كفاؤه
 سواء للرجل والمائة وما قبله من وقصيرهما وطولهما
 بحيث كسوى الخلفة ويجب ان لا يقصد بهن
 الركوع فلو قصد غيرهما لقتل جنه لم يعد به ويجب
 ثم الركوع ولو انقرا الى ما يعقد عليه في الانحناء ويجب
 الممكن ويجب انما انيته فيه معنى السكون والاستقرار
 بقدر الذكر الواجب وان لم يحشه والذكر افضل له
 سبحان ربنا العظيم وبحمده واكمله تكورا بها انذارا
 بتحسين تعيين الواجبه منها ولو اطلق اجزاء وحمل على
 الاولين ويجوز سبحان الله وبحمده كما يعد ذكرها ويجب
 فيه المولات وكونه بالعربية مع الامكان وتوزيعه

راكم مطر افلوشع فيه قبل ان يثابه او اكمل بعد رفعه
 عاندا بطلت صلوة وناسيا ليت انهم ان تذكر ما يخرج
 عن حد الركوع ولو سقط قبل الركوع اعاده او بعده
 انظر اليه اجزاء وكذا قبلها على قولين ويجب رفع اليدين
 منه معتدلا ولا يثابح يسكن ولو سيرا وليس ركنا
 ويستحب الدعاء امام الذكر وقوله سمع الله لمن حمده
 بعد الرفع والتكبير للهويك الى الركوع قائما ولو شك بعد
 الانتصاب في اكمال الدعاء بحيث يصل الى حد الركوع لم
 يلغى السجود ويجب لكل ركعة سجدة واحدة
 معاركن في المشهور فلا يبطل الخلول الواحدة
 ويجب الدعاء فيه الى ان يساوي مسجد الجبهة الموقفة
 او يكون التقارب بقدر اربع اصابع فقط فان تعدت
 او فاء ويجب السجود على الجبهة واليدين والركبتين

في الركعة الثانية في الركعة الاولى في الركعة الثالثة

ايهما الرجلين والواجب في كل منهما ستمائة ويجب
 على المصلي ان يقرأ بفعلها عليها فلا يتحامل عنها ولا يجب
 المبالغة ولو وضعه قرح بالجبهة اختلف في دفعه ليضع السلام
 على الارض فان تعدد سجدا على احد الجنبين فان تعدد
 فعلى الذقن ويجب وضع الجبهة على باطن السجود عليه
 كالحق والذكر فيه وافضل له سبحان ربّي الاعلى وسبح
 وبحمدي سبحان الله وكلما بعد ذكر او يجب عزيمته
 مع الامكان ومن لا يلهي وقربته والطمأنينة فيه سجدا
 بقدره ولو شرع فيه قبل بلوغ حد السجدة او اكمل بعد
 رفعه عاندا بطلت صلوة وناسيا ان يذكر ان تذكر
 في سجدة ولو جهل الذكر لم يسقط وجوب الطمأنينة في
 الرفع بين السجدين ولا اعتدال فيه مطعنا ولا يجب
 الطمأنينة في الرفع من السجدة الثانية ولا الجلوس نعم

يستحب ويجب ان لا يقصد بطوئه غير الجود فلو هو
 لاخذ شئ عادى الى القيام وهو كالحصار بصره
 الساجد حينئذ فكل البطالان للزيادة يستحب التكبير
 قبل الهوى وبعد الزرع من الاصل ثم للهوى الى البناء
 ثم للزراع منها معتدلة والدعاء امام التيسير ومثلته
 ارغام الالف والدعاء بين السجدين وعند القيام
 الثانية ولا عفا عنه على الدين ملبس طين سابقا
 ركنيه الشهد ويجب الثانية مرة في الصلاة
 والرباعية مرتين وليس مكنا ويجب الجلوس له
 كونه مع التقية او الضمير وعمله في الحج وضيق
 وحرالته ومراعاة المنقولات وههنا شهادان لا اله الا الله
 الله وحده لا شريك له واشهادان محمد عبده ورسوله
 اللهم صل على محمد وال محمد فلو ابداه لم يردفه

استفاد

اسقط واواضع او الكفى به او صاف الال او
 الرسول الى المضم مع ترك عبده لم يحج ولو ترك
 وحده لا شريك له او لفظ عبده او اظهر المضم في ركن
 اجزاء ولو لم يحسن الشهد وضاق الوقت قبل تحريك
 بالحمد لله بقدره ويستحب التورك بان يجلس على ركن
 لا يسر ويخرج بجذبه من تحت ملاء رجله اليمنى على
 والبسرك على الارض وقصم اليدين على الخدين ملبس
 مضمون الا صاع وسبق بسم الله والله والحمد لله
 الماساء لله وزيادة الثناء والتحيات في الشهدا لله
 يسلم بعد ذلك الاواس والزيادة في الصلوة على النبي
 آله واسماع الامام من خلفه ويكره مغلفا الدعاء
 التسليم في وجوه خلاف ويجب ان التورك
 احوط والى تعيين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 الخروج لا التحيين بينها وبين السلام علينا وعلى عباد الله



الصالحين تكون في بعض الاخبار وكلام جمع من
 اصحابنا انما لا تعد تسليماً وجب الجبرس له
 الظالمية بقدره مع الاختيار وحرية مع الامكان
 او سعة الوقت لا نية الخرج على الاقرب بحسب ما
 ما ذكر في قوله له عز وجل او نكحوا السلام او جمع الرحمة
 او تحدا البركات او اظهر عظم او عكسه لم يصح ثم
 كان المصلي منفرداً سلم تسليماً واحداً بسبقه السلام
 عليكم مستقبلاً ويومئ بوجهه عن عينه استجباً
 فاصداً بها الانبياء والتابعين عليهم السلام والحفظة ان
 قصد الملائكة اجمعين كان حسناً والامام كذلك اتى
 انه يومئ بصفحة وجهه ويقصد المأمومين ايضاً و
 المأموم يسلم مرتين ان كان على يساره احد قتل ولو
 حائطاً ميتاً ونحوه ويقصد بآلهما الروي الامام استجباً
 وبالثنائية الانبياء والحفظة والملائكة والمأمومين ولا

انظر

انظر على الواحدة في التعقيب وهو استجباً
 مؤكداً وفضله عظيم ولا ينبغي لفظه غير ان المأثور
 وافضل تسبيح الزهاد عليها السلام وهو ان تقول
 تكبير ثم ثلاث وتكثرون تحمداً ثم ثلاث وتكثرون تسبيحة
 وليد في التعقيب بالتكبير ثلاثاً في عابديه في كل
 منها الا اذنيه ويقول لا اله الا الله الهنا واحد
 نحن المسلمون الى ان يقول اللهم اهديني من
 وافض علي من فضلك حتى ياتي على آخر التسبيح
 عليها السلام ويدعو ان يعايد به لنفسه ولوالديه
 ولغيره المؤمنين ويسأل الله الجنة ويستعبد من
 النار ويسبح بهما وجهه وصدرة عند الفراق ويستحب
 مؤكداً سجدة الشكر بعد التعقيب بحيث يجعلون
 خاتمة وعند تحمداً تعزياً وفتح نقره ويستحب ان
 يقنن ذراعيه ويلصق صدره وبطنه بالارض



ويعرف بينهما خدييه وجنبية وافضلها الوضع على التخل
 والمداخلة الدعاء وطلب الخواص ويقال شكرا
 مرة واقله ثلاث فاذا رفع راسه مسح يده على وضع
 سجود واما على وجهه فمخارج خده لا يسر على
 جنبته الا جانب خده الايمن ويقال بسم الله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم اللهم
 اذهب عني القم والحر والذنوب ولا تصرف عني
 بذلك سجدة التذوق وهي في حقه عشر
 موضعا في الاعراف والاربع والخلف والي اسفل
 وحريم والحج في موضعين والفرقان والقل وص
 واشتقت ولم تنيل وحم فقلت والنجم واقرأه كما
 اخبره منها يجب فيها السجود وهي التي يقال لها العبر
 وفيما عداها يستحب ويجب السجود على القاري كن
 المستمع وهو المنصت وفي الوجوب على السامع

الوجوب

الوجوب قويم وموضعه عند التلظ به والفرغ
 من الآخرة سواء سجدة حم وغيرها ولا يشترط فيها انما
 على الارض وهل يشترط السر والاستقبال والخلع
 النجاسة والسجود على الاخصاء السعة ووضع الجبهة على
 ما يصح السجود عليه وجهان وجوبه فوري ومأخر
 وجوبه الاول عند المباداة في الفعل وبني القضاء
 بالتأخير ويجب لقارنه التنية لوضع الجبهة لانه السجود
 ولا يرب في تعدد تعدد السبب فان لم يتخلل السجود
 ولا يجب فيها ذكر بل يستحب وكذا التكبير للرفع منها
 في التتابع وبني فصولا في المنايا
 بقطع الصلوة كل ناقض للطهارة وان كان سهوا
 المائتة والارائة وكذا ما لا يحتمل الطهارة بالماء النجس
 المضاف مطلقا والمقصود مع العلم بالغضب والتعمد
 بالآخرة والالتفات بغير اولي وجهه وان لم يتعمدا

ونحو ذلك لا يوجبه خاصة ويجوز في الوقت اذا كان هناك
 والفعل الكسرة غادة اذ لم يكن من الصلوة ينظر الى
 قد سبق السكون الطويل بحيث لا يعد مصليا وابقامها
 في مكان معصوب مع العلم والعهد ولا خيب وكذا في
 معصوب فيعيد مطلقا ولو كان المكان يحسب كالحج
 يتعدك نجاسته او عمت سجدة الجبهة اعادة مطلقا
 مع سبق العلم وفي الوقت خاصة اذا تجدد وكذا في
 والبدن وزيادة كبن ونقصانه مع تجاوز محله ويحيى
 ونقصان كبن او كغيره ولا يرد كرجي الى بلنا
 مطلقا وفي المنايا محلا خاصة على الاصح والكلام
 بحرفين فصاعدا فليس قرآن ولا دعاء ولا ذكر غير الله
 جوازا لمعصوم اولا حد الانبياء او مع المأثور ومنه بم
 وكذا الحرف المظهر والحرف بعده ودة وفي اسانيد
 الاخر من المفهومة نظر وتعد الحقيقة وان لم يكن

الخ

لا التيمم وكذا البكاء لا يور الدين من الاخرى والحمد
 لا تنقية وتغير كل والشرب الموقنين بلا عرض عن الصلوة
 سواهما لا يور الدين اسنانه او اشروع ذوب سكرهم واستغفروا
 الشرب في الوترين الصيام وهو على شان اذا خيف فجاهه
 لا يور عدم صناف غير الشرب وكذا في الاخرى عن القليل
 ونحو تركت واجب فعلا او كيفية وفيما دته ولو جهلا بالحكم
 او سبأ ناله لا يخرج من صفات بعد الجاهل بها وكذا جاز
 وجوب القصر اذا تم ولو جهل كون الجهد والشعر والعلم من
 حنك باصلي فيه فقد رجع بعض الاصحاب بوجوب الطهارة
 لو صلى في شيء فيها وخرج بعض المتأخرين بوجوب الطهارة
 بالثبوت في حق ادعي مضيق وفيه ضعف وبكره بعض
 على ما ذكر في الجرح خاصة وكذا التطبيق مطلقا
 احكام السهرج سمي عن واجبة الصلوة ولو جهلا بحكم
 اني هو كذا كان ولا يمكن سمي عن القرائة او ابعائها

صفاتها وذكر قبل الركوع أو الجهر والخفات على قول
 قوي وعن الركوع أو الرفع عنها أو الظانسية فيه ولما
 يسجد أو عن الذكر فيه أو شيء من وجباته ولما يرفع
 رأسه أو عن السجدين أو أحدهما أو الشهادتين أو
 بعضها أو شيء من وجباته ولما يكتم بعد الطلعة
 في إحدى السجدين أو الذكر فيها أو شيء من وجباته
 ولما ينال جهته مسجدة أو عن رفع الرأس من الأولى
 أو الظانسية فيه ولما يسجد ثانياً ولو تجاوز محل باقي ذلك
 في ركوع آخر بطلت صلواته إن كان المترك ركناً أو
 اسفراً وجوباً وإن عاد لم يطل صلواته لأمرهم ثم
 إن كان المترك سجدة أو أكثر كل واحدة من ركعة
 لو من الركعتين الأولىين أو تشهداً أو صلوة على النبي
 وآله عليهم السلام أو بعضها التي به بعد التسليم تأرياً
 السجدة المنسية أو تشهداً المنسي أو أصلي الصلوة

المنسية

المنسية في فرض كذا أداء أو قضاء أو جوبه وقوله إلى
 الله ويجب فيه ما يجب في إجراء الصلوة وفي بعض الشهد
 مع ذلك أعادته وفي بعض الصلوات أعادتها وسجد
 لتسوي مع الجزء المقضى بعده ولو تعددت الأجزاء
 التي يسجد بها لم يبلغ الكثرة ولما يأتي به بعد الفراغ منها مرتباً
 ترتيبها ويجوز أن يفصل بينها سجدة أو قياماً في موضع
 تعذر بها العكس والتسليم في غير محل فساداً وللإكراه
 النوع منه كذلك وللشك بين الأجزاء الخمس والأربع
 وجوباً مع ذلك لكل زيادة ولو غفلاً ولتقصه الزيادة
 خاصة لبعض الركعات إذا لم تكن تامتين ولو تعدت
 السبب فلا تدخل ويدل على هذا الترتيب الأسباب
 والخبرين عن الأجزاء المنسية وإن تقدم السبب
 وهما بعد التسليم مطلقاً ويجب فيها ما يجب في
 الصلوة وفعلها بعد ما يغبر فصل وهما تابعان

في المداواة والقضاء كالا جراء وندمها السجود سجدي
 في فرض كذا اذا او قضاء لوجوبها فربما الله وذكرها
 بسم الله والله صلى الله على محمد وآل محمد ويتشهد
 بعدها خفيها ويسلم ولو تخلص للمنا في بينهما وبين الصلوة
 لم يطل ولا حكم السهو الامام مع حفظ المأمور
 التحد وبالعكس ان يعلم شيئا فيلزمها حكمه
 ولا السهو في موجب السهو وفي حصوله والام مع
 غلبه فمن احد الطرفين بل يعمل عليه ولا يلزم الكثرة
 ويحقق بتواليه ثلاث فاني ثلاث فريض او فريضة
 واحدة فيبقى على فعل الواجب وعدم المبط
 ولو ترك جزا فيقضي مرات اثرت الكثرة سقط ط
 السجدين لا سقط ط تداركه ولو شك في واجب
 اتى به ان لم يتجاوز محلده فان تذكر انه كان قد
 فعل بطلت ان كان ركنا في الا فليس زيادة سهو او

تجوز

تجوز محله لم يلتفت كن شك في السنة وقد كس
 او التكبس وقد قرأ او في القراءة بعد الركوع وقد كس
 قبله فلو كان واولي بعدم الالتفات لو شك قا
 او فيه او في رفع الرأس منه بعد السجود لا قبله
 او في شيء من واجباته بعد الرفع منه او في شيء
 من واجبات السجود بعد الرفع منه او فيه او في
 الطائفة وقد سجد ثانيا او في السجود وقد ركع
 بعده لا قبله وكذا التشهد والعاضه ولو شك
 فيها قبل الركوع وبعد استيفاء القيام فعلم
 الالتفات قوي ولو تعلق الشك بالركعة
 فان كان في الثنائية او الثلاثية او لم يدرك
 او شك في الاثنين من الرباعية او في اذان قبل
 اكمالها ولم يتذكر حتى اتى بالمنا في بطلت ولو
 كان بعده فان شك بين الاثنين والثلاث او

بين الثلاثين والاربع اربعين الثلاث والاربع
 مطلقاً او بين الثلاثين والثلاث والاربع
 السجود بني على الاكثر واتم في الارض ما بقي بعد
 البناء واحتاط فيها في الثالثة ركعة قائماً
 او ركعتين حال السجود في الثانية ركعتين قائماً
 وفي الرابعة ركعتين قائماً ركعتين حال السجود
 ثلاث قائماً بسليمتين بحيث في التقديم ولو غلق
 الشك بالخاسنة فان شك بين الثلاثين والخمس
 مطلقاً او بين الثلاث والخمس قبل الركوع فانه
 شك بين الثلاثين والاربع فيحاط له بالسجدة
 للزيادة او بين الثلاثين والثلاث والخمس مطلقاً
 على الاقرب لتعدد البناء على احد طرفي الكثرة
 والقلة وان شك بين الاربع والخمس بعد السجود
 بني على الاربع واتم ما بقي بسجدة تسهي قبل الركوع

بطلت

فيه شك

فيه شك ان اصحهما البطلان او بين الثلاثين و
 الاربع والخمس بعد السجود بني على الاربع واحتاط
 بركعتين من قيام وسجد تسهي او بين الثلاث
 والاربع والخمس فان كان قبل الركوع فهو شك
 بين الثلاثين والثلاث والاربع او بعد الركوع
 وقبل اتمام السجود ولا يصح البطلان لتعدد البناء
 او بعد السجود بني على الاربع واحتاط بركعة قائماً
 او ركعتين حال السجود وسجد احتمال الزيادة وان
 شك بين الثلاثين والثلاث والاربع والخمس
 بعد السجود بني على الاربع واتى بالاخطاين في
 سجدة للزيادة المحتملة ولو غلق الشك بالخاسنة
 فالثلاث بلا وجه الحاشية بالشك في الخامسة
 وكل موضع يمكن فيه البناء على احد طرفي الشك
 او اطرافه لم يطل الصلوة وما عداه ينظر في

فانه اذا شك بين الثلاثين والاربع والخمس بعد السجود بني على الاربع واحتاط بركعتين من قيام وسجد تسهي او بين الثلاث والاربع والخمس فان كان قبل الركوع فهو شك بين الثلاثين والثلاث والاربع او بعد الركوع وقبل اتمام السجود ولا يصح البطلان لتعدد البناء او بعد السجود بني على الاربع واحتاط بركعة قائماً او ركعتين حال السجود وسجد احتمال الزيادة وان شك بين الثلاثين والثلاث والاربع والخمس بعد السجود بني على الاربع واتى بالاخطاين في سجدة للزيادة المحتملة ولو غلق الشك بالخاسنة فالثلاث بلا وجه الحاشية بالشك في الخامسة وكل موضع يمكن فيه البناء على احد طرفي الشك او اطرافه لم يطل الصلوة وما عداه ينظر في

خمس عشرة أربع ثمانية الشك بين الاثنين
 الست بين الثلاث والست بين الأربع والست
 بين الخمس والست وما عدا الثانية بعد السجدة
 والرابعة قبل الركوع تبطل وست ثلاثه الشك
 بين الاثنين والثلاث والست بين الاثنين
 والأربع والست بين الاثنين والخمس والست
 بين الثلاث والأربع والست بين الثلاث والخمس
 والست بين الأربع والخمس والست ففي
 الثانية لا تبطل إذا كان الشك بعد السجدة
 وكعين قائما ويسجد للزيادة وفي الرابعة
 الشك بعد السجدة احتياط ركعة قائما ويسجد وإذا
 قبله بطلت في جميع صور وفي الخامسة والسادسة
 نصح إذا كان الشك قبل الركوع فهما وبعد السجدة
 في الثانية وما عدا ذلك تبطل وكذا الصور إذا ابتداء

وأربع رابعة الشك بين الاثنين والثلاث والأربع
 والست بين الاثنين والثلاث والخمس والست بين
 الاثنين والأربع والخمس والست بين الثلاث والأربع
 والخمس والست ففي الأولى أن وقع الشك بعد
 السجدة احتياط ركعين من قيام وكعين من جلوس
 سجدة لغيره وفي الثانية كذلك لكن يقتصر على الركعين
 قيام وإن كان قبل بطلت فهما وفي الرابعة إن كان الشك
 قبل الركوع فهو شك بين الاثنين والثلاث والأربع
 والخمس وإن كان بعد السجدة احتياط ركعين من جلوس
 ويسجد للزيادة الحقة وبعد الركوع وقبل السجدة تبطل
 في الثانية لا يبطل مطلقا وصورة واحدة خامسة
 وهي الشك بين الاثنين والثلاث والأربع والخمس
 والست وحكمها معلوم مما سبق ولو علق الشك بالسا
 بها وإن كان السجدة الأحكام فيها يجب في الاحتياط

النية أصلي ركعة احتياطاً أو ركعتين فأما إذا جالس
 في فرض كذا إذا أوقف قضاء الوجب باعتدافه إلى الله
 والخيرية والتسليم وجميع ما يعتد به في الصلوة وأعين
 لحد ها أخفا تا ولا يحرك النسيح ولو تحلل المنافي
 وبين الصلوة ففي البطلان قولنا إن أفتى بها العدم وفي
 المتنفة تردد ولو ذكر قبل النقصان فبطلان له وبعد له
 يلتفت والمنافي إنشائه ويشكل في صورته تحلل المنافي
 وفي ذات الاحتياطين إذا لم يكن المبدوءه مطابقاً لغيره
 ولو ذكر التمام فحسب في القطع ولا تمام ولو خرج الوقت نوى
 القضاء ولو عاد الفريضة من وجب عليه الاحتياط لمر
 نجر عنه وكذا من وجب عليه الحرة فان قلنا بالبطلان

تحلل المنافي أعادها جديداً ولا أفتى بالحيث إن
 في القضاء وهو واجب مع البلوغ حين القنات العقل
 والسلام والسلافة من الأغواء المستوعب للوقت في كل
 حال من الأحوال والاحتياط في كل حال من الأحوال
 والاحتياط في كل حال من الأحوال والاحتياط في كل حال من الأحوال

كذا الحيف والنفس والنور والسكن والآن وان كانت
 في وقتها ولو شرب الوقت فاستوجب فان جهل كونه مقدراً
 أو شربه لم يفسد ولا قضاء ولا وجب ولو فقد الماء لم يوجب
 ولا قرب ولو استصر الخاف آخره ما كان صلوة في القنات
 عن الكافر لا سلام ولا غير الصلوة من الواجبات
 حكم المحدث السابق ونحوه حين يذكره ولا يصح
 وجوب الفريضة وإن احدث الفانية أو كانت من بين
 ولا ريب أنه الحوط فيصير المداوم والتقليل عن عليه قضاء
 وكذا القضاء عن الغير ولو كان يجب القريب في
 الفرائض والحجرات كافات ولو نسيه أمكن وجوب
 تحصيل بالشكل ولا يصح التسقوط وإعادة العدد كما
 أو قصر وجميع الشروط والواجبات من الهيئات
 غير ها المعتد به في الصلوة وإن لم يكن مقدوراً
 حين القنات ولو تعدد قضى بحسب مقدور

هذا هو الحق والاحتياط في كل حال من الأحوال
 والاحتياط في كل حال من الأحوال والاحتياط في كل حال من الأحوال
 والاحتياط في كل حال من الأحوال والاحتياط في كل حال من الأحوال

مؤمداً ولا ينظر الفلك وإن كانت حال الكمال
 الظهارة ولو ذكر سابقته في أثناء الحقة عدل ان لم
 يتجاوز محله بحيث ان كانت اذ او قضاء أو فاستجاب
 ان لم ينضيق الحاضرة وهو ان يقصد تلك الأصل
 ولا يشترط القائل في الجهر والمخفات ولوله يخص قد
 الغرايات والفاثية كور حتى يغلب على النظر الوفاء
 لوجمل عن الفاثية صلى الصبح والمغرب ورباعية
 مطلقة ثلاثية ولو كان الغرات سفر فثلاثية مطلقة
 رباعية ومغرباً مع ثلاثية فثلاثية كذلك ورباعية
 مطلقة ثلاثية ومغرباً ولو كانت الاثنين من يوم قضى الحاضر
 صحا ورباعيتين بطلن فيهما اثنا عشر والمغرب بينهما
 والمسافر ثنائيتين كذلك واطلاوة ثلاثي والمشتبه
 على الحاضر ثنائية بعد المغرب ولو كانتا يومين أو ثلث
 الجميع والتفريق قضى الحاضر من كل يوم ثلاثاً والمشتبه

الاثنين ولو كان الاثنين يوم التخيير فان اختلف التخيير
 فقيم ولا يفسر ولا يقصو الجمعة ولا العيديات ولا
 كانتا رجبين ولو اردا وسكو فخرجت او حاصت
 لزمان لم يرداد والسكر خاصة يترك الصلوة على
 الصلوة لسيح ويضرب لعشير ويقهر بعد بلوغه بالاختلاف
 او الامنيات او اكمال خمس عشرة في الذكر ونسح في الامانة
 ويتخير بين فدية الوجوب والندب ويجيب على الوحي
 وهو الولد الذكر الذكر في الشهر رمضان اياه من
 صلوة وصيام لعذر كما ذكره محمد على الاظهر ومع
 الاقضاء على الوحي ولو عتق لهاملاً فالمخجه انه من الثلث
 وقيل من الاصل فلو لم يردص ولم يكن له ولي وجب
 المخرج كالحج في القصر وهو حذف الاختيارين
 من الرباعية وله سببان ربط القصد بعلم
 فلا يقصر الهام والطلب الا بقرين ونحوه وان تجاوز مسافة

تؤدي عودته وقصد المنيح كاف ولو في الصديق اذا
كان تابعاً ومنظر الرقعة على حد مسافة مسافة ^{تقصير}
الى ثلاثين يوماً ما لم يعرف العشرة ثم يتم ولو فرضه ^{حاشا}
وكذا كل مسافر يرد عزمه في عيس بلده ثلاثين ^{في}
حد وبلده مقيم وكذا في محل الترخيص قبلها اذا ^{علق}
السفر على الرقعة والمكره يقول على قته ^{القصير}
مسافره ولو بشهادة عدلين وهي ثمانية فتر من ^{مستحق}
عمارة البلد المتوسط والفرسخ ثلاثة اميال والميل ^{بعض}
ثلاث ذراع اول بقعه اذا اراد الرجوع ليومه او ليلته
لا اقل ويكفي مع الشك مسير يوم في النهار والسير
للعديدين ولو سلك ابعدا الطريقين ميلا الى التي ^{خص}
تقصير وان لم يبلغ الاخر مسافة ^{الضريح}
بحيث يخفى اذان البلد وجد راية السور والاعلام
والسباين ويقدر في الموضع والمختص الاستواء والحلة

المدرك

المدرك والحلة في المصراع العظيم كالبلد في العود يتم
بادراك احدهما كون السفر مائة الف ذراع في
الناشر وتارك وقوف عزمه والمجوعة مع الوجوب
وساكن ما يظن فيه العطب والمنصتيد للموت والتابع
للمطابق وفي الغاية المحرقة لا يتنحصر ^{بقا}
القصير ولو رجع عنه قبل بلوغ مسافة او عزمه على اقامة
عشرة مطلقا او عزمه عليها من اقل السفر خلال المسافة
او يقصر ولو تغير عزمه الاقامة بعد بلوغها قصر ان لم
يكن صلي تماماً ولو بالركوع في الثالثة وفي الاكتفاء
مخرج وقت الدعاية او التشرع في صوم واجب او
تلا تمام في مواضع التحجير يرد ^{عدم بلوغه}
حدود بلده فيه ملك ولو بخلة ونحوها فلا استوطنه ^ن
الملك سنة اشهر مقيماً او منفقاً او انخذه وطناً على
الدوام بشرط الاستيطان فلا يتنحصر حينئذ ولو قصد

ذلك اول السفر لم يقصر ان لم يبلغ ما فيها المسافة
ان لا يكثر السفر فالبدوي والمدني والمكاري
والنابج والبريد ونحوهم يقفون اذا صدقوا السلام
بساير احدهم الى مسافه مرتين فيما لانه تصدق
الكثرة بشرط عدم اقامه عشرة مطلقا في بلد ومع البنية
غيره بينها ولو اقام العشرة بعد هاتم سافر وجب القصر
ويكون في العشرة كونها ملققة بحيث لا يتخللها السفر
مسافة استيعاب السفر لوقت الاقامة ولو ادى
من اقل الوقت قد اظهره والصلوة حاضرة ولو
محل الترخيص اومن آخره فدر جامع ركعة اتم وكذا يتم
في فوائت المحضر وان قضيت سفر بخلاف فوائت السفر
وان قضيت حصر او لما يتختم القصر في غير مسجد مكة
والمدينة وجامع الكوفة وجامع الحسين عليه السلام
فيها فان اقام الصلوة مع سعة الوقت انفصل ويجوز

القصر

القصر ولو اقامت في حدها فالظاهر ان التخيير بحاله
ان قضيت في بدو والظاهر اشتراطية اتمام وضوء
في البنية وعدم الخروج بها عن التخيير ثم يترتب حكم الشك
على ما اذا لم ينقطع الترخيص قصر ويجتاز في المخرى ولا
اتم المسافر مع علم المسافة اعاد مطلقا ولو وجد العلم بها
الوقت وقد صلى كذلك الا ان خرج وان قصر ولو انقصر
جاهل بالحكم فلا اعادته في الصلوة والصوم ولو نسيه في
الاعادة في الوقت خاصة ولو خرج ناولي المقام عشرة الى
مادون المسافة وبلغ حد الترخيص فان عزم على العود في
الاقامة عشرة مسافة اتم مطلقا وان عزم على المغادرة قصر
ببلغ محل الترخيص او على العود خاصة والاقامة ولو اقام
في الذهاب والبلد والقصر في العود ولو لم يقصد شيئا
فاهلوا او وردوا فجهان ولو خرج كذلك بعزم التردد مرارا
ولا اقامة آخره اتمام كما سبق ويستحب الجمع بين العزمين

للمساكن الفرق الحاضر وجوب المقصورة بالتسبيحات ^{التي}
 بعدها ثلاثين مرة ^{للقوف} وهو وجوب للقصر
 ايضا احسن وسفرا جماعة وفراى فان كان العلة في غير
 جهة القبلة وبخاف هجره على المسلمين وفيهم قوة ^ب ففرق
 فرقتين مع عدم الاحتياج الى التزيادة صلى ^ب لا تولى ركعة
 فاذا قام انفرج وارقام ^ب باقى ^ب فليدخل معه في الثانية
 ويقرأ قوله في التشهد ^ب فيقول ^ب ويطلب ^ب ليسلم ^ب هم وفي الغزاة
 يصلى ^ب لا تولى ركعة ^ب والثانية ركعتين او بالعكس وهذه
 صلوة ذات ارفع وان اكل الصلوة بكثر فقرة صح والثانية
 فقل له وهي صلوة بطن الخيل وان كان العدو في جهة
 القبلة فربما يخاف هجره وامكن ^ب ففرق ^ب صلتهم صفتين
 واحرم ^ب جميعا ^ب كما نادى سجودا بعه ^ب لا تولى ^ب وحرس ^ب الثاني
 فاذا نام سجود الحارسون وحرس ^ب الساجدون ^ب ولا تولى ^ب انقل
 كل صيف الى موضع الآخر ولو تعاكست الحارسة والسجود

اذا ختم كل صيف باي ركعة واحدة او اخص بها
 احدى الصفتين في الركعتين او بكثره الصفر ^ب فبين
 في السجود والحارسة امكن ^ب الحار ^ب وهي صلوة عسفا
 وان النجم القتال وانتهى الى المسابقة وتعذرت ^ب اليات ^ب
 صلتوا بحسب الامكان ^ب رجلا ^ب انا الى القبلة ^ب وغير هاتين
 عدم ^ب اوكا بنا ^ب ويجوز ^ب الكتب ^ب على ^ب فربوس ^ب سرجه ^ب ارفع
 دابته فان تعذر ^ب اوما ^ب وكذا ^ب الماشي ^ب والسجود ^ب اخفض ^ب يفتقر
 الفعول الكثير مع الحاجة اليه ^ب ويشتر ^ب الجماعة ^ب وان اختلفت
 الجهة مع تعذر ^ب ففعال ^ب ولا ^ب كما ^ب يجزى ^ب عن ^ب الركعة ^ب بال
 الاربع مع ^ب التنية ^ب والتكبير ^ب والتشهد ^ب والتسليم ^ب والموجب ^ب الدعاء
 وان امن ولو كان عاديا بقتال ^ب اوقا ^ب من ^ب الزحف ^ب امكن
 الوجوب وقابلية ^ب الخوف ^ب بقصى ^ب بحسب ^ب الامكان ^ب قصر ^ب وكل
 اسبابه ^ب سواء ^ب في ^ب قصر ^ب الكم ^ب والكيف ^ب حتى ^ب السبل ^ب والسبع ^ب ولو
 انكشف ^ب خطاه ^ب ظنه ^ب وقد ^ب صلى ^ب بحسبه ^ب اجزاء ^ب والمجمل ^ب والفرق

حوران الممكن من الكيفية ولا يقصر ان توضع السعرا
 الحرف في الجماعة وهي مستحبة في الفريض
 وبناك في الخس ويجب في الجمعة والعيد والواجبة وبنا
 ويجوز في الصلاة في الاستسقاء والعيد والواجبة وبنا
 فضلها عظيم لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا الجماعة
 تعدل صلوة الفرد سبع وخمسين درجة والقدر بالذات
 الواحد وعنه ما من ثلثه في قرية او بلدة لا يقيم فيهم
 صلاة حتى يعلمهم الشيطان فعليك بالجماعة فان الذنب بال
 القاصية وعن ابن بابويه من ترك الجماعة ثلاث حجج
 متواليات من غير علة فهو منافق وقد ورد عن الرضا
 عم ان صلوة الجماعة افضل من صلوة الفرد في سجدة
 الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة وما اكثر جمعة افضل الله
 ان يتعطل مسجد قريب بعيبته ويجوز في الصلوة ولا ريب
 ان المسجد افضل بشرط ما استه احداهما بل هو الامام في

عنه

عقلاه وابعاده وعدالته وطهارته مولده وصحته صلواته
 طاهره وبقائه بالنسبة الى من فرضه القياس وان كان
 القراءة في الصلوة المأثورة كوربته ان لم يذكر او غننى
 ويكونه غير مؤتم فلا تصح اعادة الصلوة وان بلغ ثلثا
 التمام او في الغلغلة بعض كلام الاصحاب ولا يخفى
 وان كان ادوارا لا حال في فاقته فيكونه ولا الكافر
 الفاسق ومنه الخالف ولدان ان اتموا الصلوة
 وطريق معرفة العدل العاشر وصلواته عليين خلفه
 لا يكفى الاسلام ولا التعويل على حسن الظاهر على الصحيح
 والخلاف في الفروع مما منع ان ابطال عند المأمورين
 المرأة النساء ولو تنافح الائمة قدم محتان المأمورين
 مع الاختلاف فلا قرأه ولا فقهه فالحاشي فلا تقدم حجره
 فلا سبق في الاسلام فلا يصح القرعة ولا ميراث امارته
 والرايت وذو المنزل يقدمون مطلقا العبد



واقفه اثبات آية في الجمعة وكذا العید مع وجوبها
 عدم تقدم المأموم على الإمام في الموقف والوقوف
 بالعقب لا المسجد آية في الجماعة حول الكعبة فلا يكون
 المأموم اقرب اليها وكذا يشترط عدم غلو الإمام بما يعتد
 به وهو ما لا يتخطا في العادة ويجوز العكس ما لم يضر
 في حد البعد الموقوف في المنحرفة فيفتقر العلوم من الجاهل
 ويشترط القرب عادة ولا يتقدر بسلامة ذراع على
 الاصح ومع اتصال الصفوف لا يضر البعد وان افترق
 اذا كان بين كل صفين القرب العربي ^{تمام} بنية الامام
 فلو تابع بغيب بنية بطلت ان اختلف بما يلزم المنفرد بحجب
 تاخيرها عن بنية الامام فلا تجزى المساواة ويجب بنية
 الامام آية في الجماعة الواجبة لكن يترقب حصول الترتيب
 عليها ويجب وحدة الامام وتعيينه فلو نوى الاقتداء
 بانيين او باحداهما لا يعينه لم يصح ولو انتقل الى آخره

تصور

حضر مانع لا دل حان مشاهدة المأموم
 لا امام او لمن يشاهده من المأمومين ولو لم يسلط
 فيعين عدم العلم بفساد صلواتهم انما يقتدى المرأة
 بالرجل فيقتف الحائض وليس التهن والطريق الفضيل
 الحائض وقت الجلوس خاصة والخبر والظن مانع
 لو صلى الامام في محراب داخل ومقصورة غيب محراب
 فصوله الجاهلين باطلا ان لم يشاهده من يشاهده
 توافق نظم الصلواتين فلا يقتدى في البرقية
 بنحو الكسوف والعید والعكس ويجوز في ركعتيه
 التطواف بالبرقية وعكسه وكذا الفرض بالنفل
 النفل بالنفل في مواضع وبعض البرقية ببعض ومع
 نقص صلوة المأموم يستحب بين التسليم وانتظار ^{تسليم}
 الامام وهو افضل ولو تراءت فله الاقتداء في التتمة
 بمسوق من المأمومين ويجب متابعة الامام في

قوال

ولا فعل فيا تم بالتقدم عمداً ولا تنفل الا ان يركع قبل
 فرائضه من القراءة وليسياً فيرجع فيصلي وان زاد ركعة
 فان لم يرجع فهو متعمد والطاق كالتاسي والخلف
 بركن فاكش لم تنقطع القدرة وبخيل الامام القراءة
 في الجهرية والسريه بكرة للمأموم القراءة فيهما على
 الا شهر ولو لم يسمع في الجهرية ولا ههنا استحب ان
 بقراءة وسقاية ان نفقت قراءته عن قراءة الامام
 ليركع عنها ولو بدرك الركعة مادراكه ركعاً ولو بعد
 الذكر الواجب على الاصح لان شك هل ادركه ركعاً
 او راقعاً ولو ادركه بعد الركوع او بعد السجدة ولو لم
 يسجد معه واستأنف آتية عند قيامه الى الركعة ^{ثالثة} الثالثة
 ولو كانت الاخيرة استأنف بعد التسليم ولو كان بعد
 السجدة كرس مقتداً بآوابه في الشبهة ان شاء فان كان
 الاخيرة قام بعد تسليمه بغير استئناف والظاهر انه

بدر رك فصل القدرة ولو كان التفتد من الاول
 تابعه بعد القيام ايضاً ويراجى السجود نظم
 صلواته فيجعل ما يدركه معه ان لها في تحيين في ثلاثين
 بين النسب والفاصلة وان سبح امامه على
 الاصح ولو كان غير مرتقي فلا قدرة بل بقراءة نفسه
 ولو سأل في الجهرية او مثل حديث النفس وبشهاد
 قائماً ويسلم ان اضطر ويستحب تسوية الصفوف
 باستواء المالك واحسان الفضل ^{لصاف} بالفضل
 الاول ويمينه افضل ويكره تمكين نحو العبد في
 الصبيان منه ولو لم يجد الاموم وكان ذكراً أو
 عن بين الامام وان تعدد خلفه كما لا ريب ^{حده} في
 والخفي ولو امة النساء لم يتقدم من الجاهل
 المرأة ولو احرص الامام قطع المنفل بغير ^{خل} خل
 معه ولو كان فرضاً فغل البنية الى المنفل وان لم ^{تعتن} تعتن

ومع خوف الغلات بقطعها استجابا كما لو كان
 امام المصل ويكره ان يغل بعد المقاتلة ووقت
 القيام عند قد املت الارجاء فوات الركوع
 بالتحريك يكبر مكانه ويسجدان شاء من يلحق
 بالتصريف وان شاء مشايخ ركوعه بشرط عدم
 فعل كثر وان يكون مكان التكبير صالحا للركوع
 ويعيد المنفرد صلواته مع الجماعة استجابا وكذا
 الجامع اماما وموقفا يخص بين شية الى جوار
 والندب ويكره وقوف المأموم وحده اختيارا
 وتخصيص مومنا نفسه بالدعاء ويجوز التسليم
 قبل الامام لعذر فيترك من ففرد ولو ففرد
 لعذر جان حيث لا تجب الجماعة فيبقى على ما
 مفقود من صلواته فان كان قبل القراءة ففرد نفسه
 او بعد الاحتراء بقراءة الامام او في اثناهما ^{احفل}

في

البناء وجوب الاعادة في جوارها فتداه من علم
 بحاسته تزيده او بدنه تردد او جهه المنع ولو علمت
 غشوق عز تصلي مكشوفة الرأس امكن جوارها فتداه
 ما ولا ينبغي ترك الجماعة الا لعذر عار او خاص
 كالطرا او المرض فيصلي في منزله جماعة ويستحب ^{الناس}
 ان يجي زوال العذر وادراك الجماعة ولو ^{من}
 لا امام قاطع كالحديث استناب فان لم يفعل
 او عرض جنوب او موت استناب المأموم ^{في}
 النائب على فعل الامام ولو في اثناء القراءة
 ففي باقي الصلوات اما الجمعة فهي ^{كعتان}
 فيسقط معها الظهور بشرط زيادة على البرية الامام
 العادل ومن نصبه كمرتب في عتبان شرابط
 له داه السالفه ومع الغيبة يجتمع مع الامام
 ووجود نائب الغيبة وهو الفقيه الجامع للشرائط

فيكون من الوجوب وان لم يتحقق ويجزى عن الظاهر
 ولو مات بعد التلبس لم يتطل القدوة ^{فقد} من
 من يتم بهم مع وجود باقي الشرايط ولو احدثت فاقدم
 من يتم بهم ولا يشترع النساء الموجهة حائضات ان يستحب
 امام المصل والوقت وهو وقت الفضيلة للظهر
 فاذا اخرج ولم يأت بها صلى الظهر ولو كان متلبسا
 صححت ان ادرك ركعة قبله ان شرع عالمنا ان
 ظانا ان اذكرها بشرطها على المشهور ولو صلى الظهر
 وهو مخاطب بها لم تصح فان ادركها في الاثناء
 ظهر او العدة وهو حجة احد هم الامام وينتشر
 ابتداء المدة واما قبلوا بفضوا بعد التكبير لم يتطل
 وان لم ينو الا واحدا اما قبله فيسقط ولو اعدوا
 اعدا الخطئة ان لم يسعوا الواجب منها وانما ^{تعتقد}
 بالكلف ذلك المسلم في العبد وان ^{اذا}

اذن موته والمسافر الذي لا يلزمه الاقام
 تزداد اقربه لا تغادر ولو لم يزد وجبت عليه اقام
 الاعي والاعرج البالغ حد الاعداد والريض المنص
 بالخصر او يشق عليه كثير من وجع عن موضع
 اقامتها باز يد من يرتجى والمشتغل بجهتين
 او رعاية مريض والحائض على نفيس او عال في
 حبسا او غضبا باطل او يحق هو عاجز عنه
 المنوع بغير او رجل شديد ونحوهما فان حضر
 قبل صلوة الظهر وجبت عليهم وان عذرت بهم
 الا الرريض اذا قصر بالصبر والخطيئة بعد
 الزوال قبل الصلوة ويجب القيام فيها مطلقا
 مع القدرة واشغال كل واحدة على لفظ الحمد
 والصلوة على النبي وآله عليهم السلام والوعظ ولا
 يتعين له لفظ وقراءة سورة خفيفة آية ناء

القابضة والصلوة على أيهما السليمن والفصل بينهما
 بحلته ورفع الصوت بحيث يسمعه العدد
 والحوط اشتراط الظهارة وجوب الاصغار
 وتحرير الكلام في اثباتهما وان لم يتطابق
 كون الخطيب غير الامام وفي اشتراط عدل الله
 نظر ويستحب بلوغه وكونه متصفا بما
 والارادة بغيره عينية والاعتماد على شيء ولو
 والتسليم ان لا يجيب عليهم الرد والجلوس قبل
 الخطبة حتى يخرج المؤذنون والجماعة فلا يصح
 فرادى بشرطية الامام والمأمور لها ولو ادرك
 المسوق الامام ركعة في الثانية ادرك الجماعة ثم
 بعد فراغه ولو شك في ادراكه ركعة فلا جمعة له
 والوحدة ويتحقق بان يكون بين المحدثين
 فرسخ فلو قصر بطلنا وان اقل من ثابا الترخية فيعيد من

جمعة واللاحقه خاتمة ان سقطت احدهما
 ولو بها ومع اشتباه الثانية بصلون جميعا
 الظاهر في صحة اعتبار فعلها فرادى او بالامام ^ج
 ومع اشتباه السبق قبل بصلون الجماعة والظاهر
 وهو متجه فيعتبر في الظاهر ما سبق واستحب الخطيب
 بالقراءة واختيار الجماعة في الاول ^{ففي}
 في الثانية ويجوز الاذان الثاني زمانا والسفر
 قبلها بعد وجوبها والبيع وشبهه بعد الاذان
 وان سقطت عن احد المتعاقدين وتعلق ^ب
 يستحب من كذا الفصل اداء من فجر الجماعة الى ان
 وقضاء الى آخر السبت وتقدم ما هو اقول المجلس
 الخائفة المعلن من وجهه ^ب وحجم عن سحره ^ل
 ان لم يتمكن من الحاق بعد قيام الامام ^{مع}
 في ثابته نأوا بهما ^{صلواته} والى الثانية فتبطل

واواهم فقولان اظهرهما الصحة ولو كان
السجدين بعد قيام الامام فاني بهما تام ^{حفظ}
قد راجع في الثانية وجلس حتى يفرغ وله ان
يفرد ويقم الجماعة على التقديرين ^{السنن}
الخفيفة خمس في الرأس المضمضة والاستنسا
والتسواك وفرق الشعر وقص الشارب ^{في}
خمس في البدن فقص الاظفار وحلق العانة ^{في}
الابططين والمختان والاستنجاء ويجوز الوضوء ^{في}
الشعر بان يبلغ شحمة الاذن ويستحب التسواك
مؤكدا عند كل صلوة عرضا ويكره في الخلاء ^{في}
الجمام ولا دهان غشا ولا كحل ونثر وقلم
الاطفار يوم الجمعة فمن فاته فيه ففي يوم الثلاثاء
ويجوز مطلقا ويكره بالاسنان ويستحب مؤكدا
الحضاب ويتأكد للنساء وقد ورد انه يقدر ^{سنة}

الاستنجاء

الاستيطان ويخرج به الملائكة ويستحب منه منكر ^{ليس}
وهو براءة في القبر والاستجمام غبا ويستحب يوم
الاربعاء والجمعة ولا كحل بالهبة عند النوم ^{ولا}
ولا ولا طلاء بالنور ^{كل} خمس عشر مرة

صلوة عيد الفطر والاضحية فحجب بشرط الجمعة على
حجب عليه ونسقط عن سقط عنه ومع اختلاف
فيل ندب اجاعته وفرا ^{في} قبل المخرج الجماعة ^{مستحب}
والخطبتان بعدها ويستحب ذكر احكام الفطر ^{ولا}

في الاضحية والاحوط القيام بينهما ويعين الاتحاد بالجمعة

لا بعد بينهما احد الفريقين ووقتها من طلوع

الشمس الى الزوال ويجوز السفر بعد وجوبها وهي

ركعتان كغيرهما من الصلوات لكن تزيد خمس ركعات

بعد القراءة في الاولى واربع كذلك في الثانية

ويقتل بعد كل تكبير وجوبا ولا يتعين لفظه غير

المأثور افضل ويقول المؤذن فيها وفي كل ما يفتح فيه
 غير ما سبق الصلاة مثلنا بالنصب والرفع ويستحب
 الاصحاح بها التكبيرة وخروج الامام من الشياخا
 بالسكينة والوقار وذكر الله تعالى وقراءة الحمد
 في الدور وفي الشمس في الثانية والفصل والتنظيف
 التطيب وليس الفاخر وان يطعم قبل خروجه
 الفطر حلوا وبعد عوده في الاضحية من اضحيته و
 التكبير في الفطر عقب اربع صلوات او لها الغز
 ليلة الفطر وهو الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله
 اكبر والحمد لله على ما هدانا له الشكر على ما
 اولانا وفي الاضحية خمس عشر لمن كان بمكة ناسكا
 على قول وعقب عشر لغيره او لها ظهر العيد ^{يد}
 ومرتقا من بهيمة الانعام ويخير جاضر العيد
 في حضرة الجمعة لوانفقاسا العروبة وغيره على

الامام الحضور ولو نسي التكبير او بعضه وتجاوز
 محل سجدة السجدة صلى الله عليه وآيات فهي ركعتان
 كالبرية تؤدى في كل ركعة خمس ركوعات بقراءة الحمد
 وسورة او بعضها ان كان اتم السورة ولا فرائض
 حيث قطع ان شاء وان قراء الحمد وسورة او
 بعضها بحيث يتم في الركعة من ركعة على قول
 قوي ويكفي خمسة اتم بسجدة ويجب في آية تعيين
 السبب ويستحب الجماعة والاطالة بقراءة وقراءة
 السور الطوال مع تسعة والجر بها اليلا او غيرها
 والقنوت على كل مزدوج او على الخامس والعاشرة
 واقلة على العاشر بعد القراءة ومساواة الركوع
 والسجود والقنوت للقراءة والتكبير عند كل رفع
 وفي الخامس والعاشر سمع الله لمن حمده والبر
 تحت السماء والاعادة لرفع قبل الانحلال ومن جازها

كسوف الشمس والقمر وكل محرف سماوي كالزلازل
 والظلمة الشديدة والريح الصفراء والسوداء
 نحو كسوف الكواكب ونحوها في الكسوف من ابتداء
 الى تمام الانحلاله على الاقرب وفي غيره مدة السبب
 فان قصر لم يجز ان الزلزلة وهو غير تكوّن اداة
 مدة القمر مع ان الوجوب في جميعها بين التناوب
 واعتبار سعة للفعل ويقضي حيث يجب الاداء
 مع الفرائض عند الانسداد لا جهلا بل ان يستمر
 الاحتراق ويقدم المضيق منها ومن الحاضرة
 وجوبا فان تصديقنا قدمت الحاضرة ولو كان
 في انشائه الكسوف قطعها واشتغل الحاضرة على قول
 ومع سعتها يجزى وتقديم الحاضرة افضل
 صلاة الطواف في ركعتان كالسنة لكن يجب فعلها
 عند مقام ابراهيم عليه السلام في المكان المعروف بالعتيق

ثلاث ولو منع من حمار صلى خلفه والحياتية و
 لو سبها رجع الى المقام ثم الى الحرم ثم حيث يذكر وقد
 مات فضاها الولي ويجب كونهما بعد الطواف
 الواجب قبل السجدة واجب ويستحب المبادرة
 بهما الا اذا في بينهما قضاء وقد تقدم في الغسل
 صلوات اللواتي الملقين من الصلوة بندي
 وشبهة يجزى فيه ما يعين في البوعدة وتزيد في
 الصفات العينية فيه اذا كانت مشروعة فلو تبدلت
 شخشي كسوم جمعة معين داخل به عمدا قضى وكفر
 ولا الى مواساة الى ان يغلب ظن الموت ويعين فيه
 الاداء والقضاء في الاول خاصة ولو عيّن مكانا لعقد
 مع المزية لا بد من اعلو قول في الفرق بينه وبين
 الزمان عند النظر فلما في به فيها هو ان يد مزية قبل
 يجري والنظر فيه محال ولو عيّن عددا تعين فيسلم

بعد كل ركعتين ولو قيل ان دعاء التسليم صحيح لا
ان يطلق فيقول على المشرع ولو اطلق الصلاة
وجب ركعتين على الاقويك ولو لم يجرى الكسوف
والعيد وقت شريعتهما انعقد ذلك فلا يشبه
العيد واليهين والتخالف عن الغيب باجازه ونحوها
ولا ريب في اشتراط العدالة للمعبر وعده
نقصان صلواته بنقصان صفته كالعاجز عن القيام
او عن بعض القراءة ولو تجرد العجز احمق لا ينسخ
والفسخ والرجوع بالتفاوت وضعفها الاخر او بقدر
وهل هو على القدر ام على التراخي لا اعلم فيه ^{تصحيحا}
ويحتمل وجوب ما يعتد به متناغلا ^{من الصلوات}
لندوته المستسقاء عند انقطاع الامطار ونحو
الانهار وهي كالعيد القسوت فانه لا يستغفر
وسؤال الرخصة وتوفير المياه وما نوره افضل

يستحب في خطبة الجمعة امر الناس بالتوبة والخروج
عن المظالم وصوم ثلاثة ايام اولها السبت او الا
والخروج في الثالث حفاة بالسكينة والوقار مع
الصلح والشيخ والملاطاف ويستحب الجماعة في
الحج والقراءة وتحمل الامام رداوة من اليدين الى
الياس ولو نازحت الاجابة كثر الخروج ولو سفل
في الخطبة صلواتا شكل ولو كثر الغيث وخيف منه
استحب الدعاء بان الله وتكره نسبه المطر الى الملوك
ويحرم اعتقاده صلوات يوم الغدير قبل الزوال
بنصف ساعة وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة الحمد
مرة وكل من القدر والتوحيد وآية الكرسي الى
قوله هم فيها خالدون عشر جماعة في الصحراء
بعد ان يحطب الامام بهم ويعرفهم فصل اليوم
فاذا انقضت نصابها وتهاونا وتوايها ما تية

الف تحته ويخرج ويعلق مسائل وباقى الصلوات
 المذكورة في كتب الاصحاب فلتطلب
 من هناك وكل التواضع ركعتان بغير تسليم
 ثم الوتر فانها ركعة وصلوة المغرب فانها
 اربع وليكن هذا آخر ما اردناه في هذه الرسالة
 والحمد لله الذي وفق مؤلفها وختم الحسنى في
 انجازها واختمها وانا اضرع اليه بخاضته وخاضته
 محمد واطيب عذرة مع اناعليه من الاعتراف بالحق
 والتقصير والافتقار الى جوده المطلق في الجليل
 الحفيران يجعل ما يقع من ايام هذه المهلة مقصدا
 على ما فيه من ضامه مضمون فافيا تحته وبغير ضام
 والحمد لله رب العالمين تمت الكتاب بعد
 الله وحسن توفيقه في يوم السبت سادس
 شهر ربيع الاول سنة ثمان وعشرين الف من الهجرة النبوية
 ١٠١٨

كتاب

مفتاح الغرر مفتاح الباب الحادي عشر

مختصرا

من الشرح الكبير المسمى بجامع الدرر

للشيخ المحض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد القديم الذي خلق الخلق والهم الذي كتب من صفات الخير والشر وخص
من ينجم نوع الانسان بآية التكميم وفضل تعليم البيان بفضله الامم وكريم
الاطمرد علم آدم الانما وكلها في الجود وخيار الاحسان وامن الملك بالوجود
له ووجه على الاشياء بفضله ونظير الالهيته والادب والبر والبر والبر والبر
وغيره في الصور وارب العقل وخصيص الوكيل والقدرة على الحكيم الذي انعم
انعم في انظر طاهرة لمن تامل فيه واعتره ونوصي العباد والمؤمن بصفات الهادي
ونما في السطوت والرسول ونما في الكتب لئلا يترك علم الحكيم على التوراة
واللهجة الى الصبي نعم الجنة والقدرة على العقيدة وحججنا في سقر وغيره لهم
الادوية والحفظ في شعور اوسان الاجل الحكم في شجرة صلوات الله وسلامه
عليهم جميعا على كبر المعصومين في اضاء النور واما في القدر حاشا
محمد خاتم النبیین والارباب الطيبين الطاهرين في شعور اوسان الحكيم **واجب** فيقول
العبد الحقير الضعيف الى الملك العزيز الحكيم المتكبر بعد الزير بالعبادة الطاهرة و
الكتاب الاثني عشر بن محمد الرازي الحكيم في سيرة دون المتراخي و
بالنور في مولاة علي امير الانام في باب خبير اهل الله الخواص الخائ

حاله ونورنا في حجاب النور بالبر بالبر والارباب والادب والادب والادب
في باب الحبيب في ريشه والاطلاع على انواع النور صوابه والكشف عن اسباب
عزله وامن في الزير في حجاب رياه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
الحط ونور في النور في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
العقود ونور في النور في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
صباح في كلامه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
اقرا في كتابه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
ما في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
عشر عظيم سلام الله كنسب الصانع جميعا في ريشه في ريشه في ريشه
ووامر دول الامم في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
على امير ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
الادب في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
السلطة في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
قال في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه
نور في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه

النور في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه

النور في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه في ريشه

العشرة الزينة الذوق والبرور والجلال مصباح الشهادة والبرور
 يطلق على ما يثبت من البرور والجلال والبرور والجلال مصباح الشهادة
 الكفاية من صورة احوال الذين كانوا حيا فيكون لهم سببا لا يتحقق في القالب
 ولو كان من غير صورة احوال الذين كانوا حيا فيكون لهم سببا لا يتحقق في القالب
 المصحح والنوابة واذا ذكرتم انتم الذوق والجلال مصباح الشهادة
 لان ذلك من غير فعل الواجب والجلال من غير فعل الواجب
 انفعالا او كفايا وكذا الواجب على العين من غير فعل الواجب
 صورة ولا يكون عنان البعض عن غير فعل الواجب على العين من غير فعل الواجب
 انفعالا او كفايا لم يستطع على ما ذكرتم انتم الذوق والجلال مصباح الشهادة
 والمعرفة ان كانت تصور او تصور صورة الشهادة النفس هو مدعى
 الحكم او ادرك صورة الكا صفة في كل ذلك وجب ان يكون مطابقا للاحول
 نفسه وان كانت تصدق للاحول على الشئ اي ما يكون للاحول
 ان النسبة واقعة وليست برأفة وجب ان يكون جازما بما يتطابق
 لان المعرفة الامور برأفة وجب واذا اقرر الحكم كان المتحقق في
 واذا اقرر الشئ كان تعلقا واذا اقرر المتطابق كان تعلقا كذا والاحول

هذا هو الوجه في
 صحة ما ذكرتم
 من ان النسبة
 واقعة وليست
 برأفة

حج الاصل وهو ما يثبت على غيره والبرور والجلال مصباح الشهادة
 شئ من البرور والجلال والبرور والجلال مصباح الشهادة
 والنوابة والعقاب في الحال وتسمية الامور الحسية من غير فعل الواجب
 والامور الحسية او علم الكلام الذي يثبت على هذه الامور احوال الذين كانوا
 عدة من غير فعل الواجب والبرور والجلال مصباح الشهادة
 وذلك لان ثبوتها من غير فعل الواجب قد ذكرتم من انكم لم تكتب من غير فعل الواجب
 لدعوة الى دار البرور والجلال واما ثبوتها على وجود الامور الحسية
 فهي من غير فعل الواجب والتقدير في العلم انهم العلم والمعرفة بالثبوت المطابقة
 الحسية كذا على وجوب صورة الامور الحسية من غير فعل الواجب
 الشئ من كذا كذا على العلم والقدرة وصفا في العلم من غير فعل الواجب
 وما يصح عليه ويتبع من انفعاله الحسية من غير فعل الواجب
 بخلاف ما في الامور الحسية من انفعاله الى الصفات الشريفة والسليمة للاحول
 والكمالات منها والسيورة والامور الحسية والبرور والجلال مصباح الشهادة
 ان الامور الحسية من غير فعل الواجب قد ذكرتم من انكم لم تكتب من غير فعل الواجب
 العلم بالعلم الشئ من غير فعل الواجب قد ذكرتم من انكم لم تكتب من غير فعل الواجب

انقل الى كوزانية بانها كالدرة وكما انك بالنبذة الى العقل لا يجوز
 انما بانها كالدرة غير الكلف الذي لا يلا عليه وما عدى من كوزانية
 بانها كالدرة وانما لا يكون كالدرة الحاصلة بالتمثيل الذي سبق في خبره وكيف لا
 وقد نطق بالوان المجردة مما وضع يوم هذا التخليد والتمثيل انما يكون على ترك
 الواجب او لم يلا ليس وجب كما يراى وانما حصة العلماء وعلماء الطائفة
 الحقبة اعلم الامم لان الانس علة مثلا لا يكون باجتماع شرطه
 حتى انهم صرحوا بعدم ان يدخل جميع الانبياء والمترفين والاراد كخص
 نعيم الجنات بالكلية ويقتضون المجمع الا في الواقع خبره كانت او صفة
 ويعتبر في التخليد والاعمال من اصول الدين والحكام والاصول
 وتفسير الاجماع فيما يتعلق بالكل والوحد من جهة صحيح ان مقتضى
 الكل والوحد المجدد من جهة علماء الهدى العترة فاحتمل وانما ان حمل
 على ما يعنى العامة ايضا كما قيل بعض من صرحوا كذا فان قلت المعارض
 المذكور قد يكون تصوري وقد يكون نصري والاول ان يكتب بالحق
 فلم يخص بالترك لا لانهم التوفيق الذي يركب التصور والاراء بل
 بغير لفظ نعم الحاشية كما نظر قلت وتكثيره على ان المقوم الاصل

في الخبر

هو انما وصف التصديرون التصوري فان ما صدر العلوم المذكور من كوزانية
 او ان كانتا تصديقات فالحق في تلك العلوم هو الادراكات التصورية
 الادراكات التصورية بانها تطلب فيما يكون وسيله الى التصديق بانها
 واذا اوجبت معرفة هذه الامور المذكورة باجتماع العلم الحق واجماعهم حتى خضع
 فخرج الحق من العلم وهو خصال المعقود من خبره فلا بد من ذكره لا يمكن ولا يجوز
فجاء على احد من الحكماء من اصول الخمسة وادلتها ومن جعلها من جهة
 جملة لبيط بان لا يتصوره اصلا او لم يلا كما بان في حقه فلا بد من خراج
ربو الكون وهو الايمان الجامع بغير كماله في الترتيب الحاصل الجامع
 للعلم العربي وغير ذلك لان الايمان بالحقائق العلمية والاشياء على ما جاء
 بالسنن والاعمال على ما يراه بطريق تواتر والى ما يلا ما مضى جملة لبيط او كذا
 ليس محققا بذلك لانه لا غير متصور ولا يمكن التصديق به لان التصديق فرع
 التصور وانما مصدق بيقينه والتخليد لا يكون الاجماع واذا خرج عن رتبة
 الترتيب من جهة من جهة العقاب الرايم من كمال يوم الدين لان استحقاق
 الثواب موقوف على الايمان فلا بد ان لا يمتنع الثواب فزوت
 فيكون معنى العقاب داما او لا فانه لهما بالنسبة الى الكلف واعلم ان معرفة

الاصل المذكور بالليل لا يوجب معرفة حقيقة العبادات المذكورة في هذا
 الباب اذ لا يخلو عنهما ولا دلالة للحاكم على انهما باقية في اللات الثلاث
 فباني وجه استدلاله في ذلك كونهما غير متبادرين في وجه الاستدلال
 النظر والاستدلال عن طريق الحق عقلي لا كغيره من جهات الاستدلال في معرفة الحكم واجبه
 عقلا يمكن شكره وينبغي ان يكون العقل في معرفة الحكم على النظر واللائم الادراك
 يتوقف الواجب المطلق عليه واللائم الالهي وكان متوقفا على وجوده كوجوده اما
 توقف المعرفة على النظر وعدم حصولها الا بالامر من كونه في النظر واللائم كونه في
 العقل في ذلك كان لا يستلزم ان يكون العقل في النظر ولو كان هناك طريق آخر فوقف
 من جهة الفروع اليه وما يذكر في الكلام من التوقف عن معرفة الحكم في وجهها
 من فاسد في وجهها وجوب معرفة الواجب المطلق فذلك في الباب الثاني من مطلق
 الواجب لا على كل حال فان لم يكن متوقفا على كونه في وجهها وجوبه في وجهها
 وجوب التوقف من التكليف في حال عدمها ومع عدم وجوب التوقف من وجهها
 بوجوب عدمها لكنه تجزئه في وجهها في حال التكليف بالحق في حاله
 حدوده على ما علم من ذلك في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها
 في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها

واجب

وجوب معرفة الله واما الثاني ان وجوب النظر للكان شرعا من انما يكون شرعا
 وكل من لم يتقاه في تقديره يتوقف بالعلم وما في الظاهر ان وجوبه كان شرعا
 توقف على ثبوت الشريعة وثبوت الشريعة يتوقف على ثبوت دلالة الحق على صدق
 الامر كونه دعواه وثبوت دلالة الحق على صدق الركوع يتوقف على النظر في
 المعجزة والنظر في المعجزة يتوقف على ثبوت ثبوت النظر في الظاهر وقبوله مستقلا
 بركبته على كل اذ لا يخلو عنهما ولا دلالة للحاكم على انهما باقية في اللات الثلاث
 فباني وجه استدلاله في ذلك كونهما غير متبادرين في وجه الاستدلال
 النظر والاستدلال عن طريق الحق عقلي لا كغيره من جهات الاستدلال في معرفة الحكم واجبه
 عقلا يمكن شكره وينبغي ان يكون العقل في معرفة الحكم على النظر واللائم الادراك
 يتوقف الواجب المطلق عليه واللائم الالهي وكان متوقفا على وجوده كوجوده اما
 توقف المعرفة على النظر وعدم حصولها الا بالامر من كونه في النظر واللائم كونه في
 العقل في ذلك كان لا يستلزم ان يكون العقل في النظر ولو كان هناك طريق آخر فوقف
 من جهة الفروع اليه وما يذكر في الكلام من التوقف عن معرفة الحكم في وجهها
 من فاسد في وجهها وجوب معرفة الواجب المطلق فذلك في الباب الثاني من مطلق
 الواجب لا على كل حال فان لم يكن متوقفا على كونه في وجهها وجوبه في وجهها
 وجوب التوقف من التكليف في حال عدمها ومع عدم وجوب التوقف من وجهها
 بوجوب عدمها لكنه تجزئه في وجهها في حال التكليف بالحق في حاله
 حدوده على ما علم من ذلك في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها في وجهها

وكلّفنا انما قلنا انما يطلب غير ما في الايمان بالكلية بل لا يقدر
بدون التصديق على وجه الاعتقاد والاعتقاد غير متحقق من قصد الاعتقاد وهو محذور
الاعتقاد لا يكون بل لا يجمع ذلك ان يكون من جهة الاعتقاد ولا يحصل ذلك الا بالنية
ولا نية الاعتقاد المحذور وعلى تقدير حصول تلك النية العاقل فهو غير واقع اذا كان التكليف
حالا لا يطاق غير واقع وليس الامر كذلك لان وجوب النظر وان كان نظرا لكنه
من النظر بالكلية التزمه غير غير النظر بالكلية فان النظر يحصل برفع النظر عن كل
يحصل برفع النظر عن كل واحد واجب فاما ان تقطع ان بالنيابة
الذين منها الى الشبهة انما يقع بغير واقع غير غير المحذور بل لا دار
ع من غير محذور بل الباب الى ذلك باعتبار الامر السليم الميراث
على وجوب معرفتها على حصول السوء على ترتيبها الادراكات واجب الوجود
وانما في فرضها التبرير انما كانت فرضها السليمة الرابع والاول الى ان
في السوء وان كان في الامام الرابع في المحذور فان قلت التبرير في اللغة
حصول كل شيء مرتبة ولا يتحقق كون حصول الباب مرتبة الا اذا ثبت وجه تقدم كل
فعل على ما يورده قلت الباب في انما واجب الوجود وصحة وافعالها
على تقدير توريق وسلي وافعالها على غير خاص وعام والى امر على صيغة خاص

باب الوجود خاص بالآخرة والى خاص بالآخرة اما باعتبار ما يحتاج
اليه او باعتبار حفظه وذلك ان ذات الشر وجوده متقدم على صفاته و
افعاله متقدم على صفاته وانما هي في ذاتها والافعال من الصفات متقدم عليها و
الصفات التبريرية متقدمة على الصفات والحق بالآخرة وشراف عموم الفعل
العام متقدم على الخاص متقدم الاول متقدم الثاني متقدم الثالث متقدم
على الخاص من ان في ترتيب الصفات التبريرية متقدم على صفات الصفات المتعلقة
بها اذا كانت على ترتيبها كمتقدم وانما كانت مرتبة وان لا
والفعل المذكور بها على ترتيبها فيكون ترتيب الفعل الاول من حصول
الباب في انما واجب الوجود موجود على مرتبة متقدم
لان انما التبرير كسيرة في نفسه ودرجاته متقدم على الانعام فيكون
متقدم على صفاته متقدم المحذور كما يظهر ذلك من حيث هو وذكر المحذور
لاستنباط الانعام متقدم على التبرير في اللغة بكل مقبول على الاطلاق
اذا نسب اليه الوجود والوجود لا يكون اقسام ثلثة انما ان يكون
واجب الوجود في الخارج لولاه ان كان متقدما للوجود وانما ان يكون
محلي الوجود في الخارج لولاه ان لم يكن متقدما للوجود والوجود الوجود



تأخر المحدث من المحدث بالضرورة فان كان الوجود واجبا لانه فاعلم حاصل
ايضا وان كان ممكنا فممكنا الى موجود اخر فان كان موجوده ممكنا للادوار دار
ويعلم ان الدور الذي توقف الشرع عليه لم يتوقف عليه كل وسطه من المراتب
بالدور الصريح والدور غير متاخر او بوسطه وهو المسمى بالدور المحض غير مرتبة باطلا بالعدم
والتيقيد عليه ان ضرورة العقول فانه يتقدم وجود الموتى على وجود انزله فان الشرع
لما يتقدم وجود الغير فان كان انزله مؤخره فيكون تقدم الشرع على نفسه غير متعين
لان سابق شيئا يتقدمه وان كان مؤخره فيكون تقدمه على نفسه غير متعين
فانه يتقدم مرتبة الدور بل وان كان الدور غير متعين فالتقدم تحت مراتب وان
كان الدور متين فالتقدم خارج كل اقدم الشرع على نفسه ووجوده قبل وجوده
خروج من السلاسل وان كان موجوده ممكنا فممكنا للادوار ولم يبق الى الوجود ولا وجود
الى الادوار لتسلسل وجود السلاسل اللازمة بها وتترتب امور غير متناهية بها
ايضا ولو كان ترتيب وجود جميعها غير متناهية فمفضل منها اعدادا متناهية كقولهم وكلها
اخرى كقولكم ان بعضا منها اعدادا فكلها فان هذا السلسل انما يكون ما كانت له طبعا
مطلقا لا ينطبق الا على ما كان الوجود في السلسل غير متناهية كقولهم وكلها
وان كان الثاني ان السلاسل التي تصهر دورها ان تصهر اذ كانت تحت اولها

وان كان يكون منصف الوجود في الخارج كونه لعدم وجوده في الواقع لا يخرج
 الحكم الواجب بالغير من المنصف في الخارج المنصف بالغير في الحكم الواجب بالغير
 غير يعلم ان هذه القيمة حقيقية وحيث ان الحكم كالاختصاص احد الاقسام الاربعة
 والعدم كالاختصاص اولوية على ما ينظر الى ذاته لان احد الطرفين لو كان
 الاولوية فان لم يكن طرأ على الطرف الآخر فزعم انقلاب حواشي الحكم او تنقضا
 وان احسن فان كان لا سبب لزم امکان ترجيح الزوج على سبب والامكان
 في الحال وان كان سبب فان لم يصرف ذلك الطرف او لم يكن السبب
 سببا لان السبب يبعد الاولوية قطعا وان صار اولوية وحيث فزعم من جهة
 طرف الاولوية لانه في غير اولوية بالغير فبالذات ويصح فلهذا اولوية احد
 طرفي زوج غير ذاته ومع الجمع يجب احد الطرفين في التمسك
 فيصير الحكم واحدا بالغير ان كان الجمع موجودا عليه او متصفا بالغير ان كان
 عدما ولا منافاة بين الامكان الذي هو ذاتي له لا غير ومن الازواج
 والامتناع بالغير فيصير اولوية وكنت فاعلم انه لا نزاع ولا شك في
 ان متصفا موجودا وان كان اولوية وان كانت فانه كان لكنا انظر الى الجمع في ذاتها
 الى وجود موجود في جهة المألوف ان وجود الحكم من غير ان كانت سبب احد طرفي

این مکر موصفا

[illegible]

والله اعلم

والا لزم تعدد الشرائع في ذلك كل خارجا عنها وليس عنها لكان خارجا يكون متزا
فرضه وعلا انها من حيثها وادكان الوجه للجمع خارجا يكون واجبا بالضرورة
اذ الوجه الخارج عن جميع المكملات واجب بالذات لا غير بالذات وهو المطلوب
المتسخ هكذا مع ما يلزم لان باسقاط الواو الحاطة وعدم اشتراط الابطال
المتسل على وجه يستقيم وجود الوجه بالذات بالذات وتزعم ان
المتسل باطل لان عدده لازم على تقدير وجوده لا محال لكن ان الوجه جميع المكملات
متسل واحدة فترى انها غير متساوية في الوجوب وشاهاها وانما
على تقدير الدنيا مرجع تلك المتسلفين وان كان جميع احواد تلك المتسل
الجميع المكملات يمكن حكمه بالضرورة لاختصاصها بالذات واحدا متساوية
جميع الاحاد مع كل واحد فترى اشتغال الوجود بذاتها وقد وجدت فلا بد لها من وجه
متساوية ان يكون الوجه في اول الامر خارجا عنها لا عاجزا ان يكون هو الوجه
تعددها لو كان بعض احوادها كان الشرائع متزاخره وعلا لان التزعم في الجمع
الكل جميع احواده لا بد وان تميز في كل واحد من احواده من جملة الاحاد ومنه وعلا
الاولى لتساوية اولها في تميزه في جميع الجمع لا يكون من جملة من تميز في كل واحد من بعض
بما اختلف والاشي ان الجمع وعلا ما به بالضرورة لاختصاصه ان وجهه لاولها

سوار كان عينا الوجوه
الاول فسا طلبة بالمشق والالتفات
فلا تخرج منه

التي كانت او غير محيطة منقطة او غير منقطة وفيها الارض بالاراست
التي ان كل الارض العاصب الراية العالم اجتمع او اجتمع اليه عند التفرع

۱۰

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فی نصف

9
وكان العلم بالقرص في ذلك
ما بين النجوم في ذلك الوقت
معلوم في ذلك الوقت ولا خلاف
في ذلك الوقت

في هذا الكتاب
 من كتابي في
 تاريخ العرب
 من كتابي في
 تاريخ العرب
 من كتابي في
 تاريخ العرب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

المسألة

المصنف من غير العارفين ان كان مرادهم المحل والكل وان ارادوا غير
 المحل فلا يمكن ان يثبتوا فيه ان بعد تصور و وبطلان الحقول ان كان مرادهم بالمراد
 الحقول والظاهر الصحيح تناول و لا يصلح عليه قوله الحق والحق مطلقا كما كان
 المذهب واللام الحكيان فلا يمكن ان يخرج الله الاعداد واللام هو لا وارجان
 الالهي الفصف به فلا يتصف بهما البار و لا يصلح ان يخرج عليه ان انما كونه ثابتة
 منوطا حاصله لكونه الفصف به و ليس بالكنهات المتناهية المتناهية عن
 صور اسطق انما المتناهية و انما لا وجب ان يكون برك فلا يتصف به
 ولا بما هو من و اما الالهي العقلية فلا انما يحصل كقول و انما لا يحصل
 من حيث هو و لا وجب ان لا يمكن ان يغيب عنه من كماله لا كونه واجبا متبع و
 واما الله العقلية التي مرادها انما لا من حيث هو كمال و ليس لا يتصف فلا يتصف
 انما حاصله لا يمكن ان لا يتبع من لان كماله هو كمال الحقير لا غير و انما لا يحصل
 التام وعدم و ان و لا يتبع من لان كماله هو كمال الحقير لا غير و انما لا يحصل
 البار كانه غير و لا يتبع من لان كماله هو كمال الحقير لا غير و انما لا يحصل
 من انما لا يتبع من لان كماله هو كمال الحقير لا غير و انما لا يحصل
 من انما لا يتبع من لان كماله هو كمال الحقير لا غير و انما لا يحصل

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدىً والحق ظاهراً
والعدل قائماً والبرهان واضحاً
والنور ساطعاً والهدى مستقيماً

الحرم

قصه

والتوضيح ما كان من مقابلة
فعله هو او غيره بالكلية
او غيره من الاسم والذكر
وما لم يرقه فذلك هو

مفتی

[illegible]

1969

[illegible]

19

22

اندریں حصہ

PK

ان فضا

الحمد لله

[illegible][illegible]

رضی ظاہر و الباقی
البواج و نظائر الکتاب
ما حکا منها ۶۶

نفس

[illegible]



لأن الشكر لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
بل شرط أن يحيا الله وانه لا يكون المعروف حروفاً ولا شراً من غير العلم كماله لا بالمشكر
المتعريف المعروف وان يكونا مما غيرهما لأن الله لا يملك المشكر والمتعريف
ولكن شرط أن لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
التي هي التي يخرجها من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
وكونه المتعريف مع حصوله لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
يجب عقله وكونه المتعريف المشكر لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
سبب عقلا والحداد المتعريف المعروف واللام لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
او غير أن لا يكون المعروف حروفاً ولا شراً من غير العلم كماله لا بالمشكر
اللازم على الكيفية لا بالذوق والالتصاف بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
نظير ولا حاجة إلى التوضيح والحداد المتعريف المشكر لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق
وان طاعتها من المؤمنين اقتضوا قائلهم كما في قوله تعالى ولا تظلموا ولا تظلموا
للحروب وانما كانت بغير ممانعة مقتضى قوله تعالى ولا تظلموا ولا تظلموا
مع الله ولا تظلموا مع الله اما الله فلا تظلموا ولا تظلموا مع الله ولا تظلموا مع الله
الذي في علمه لا يخرج من المنة بل هو من جنسها وهو لها الذوق والالتصاف على الإطلاق

کلام

كلما وجب العقل على كل من حصل له الوجب فثبت له الايجاب بالكلية
لان الواجب بعينه لا يتغير ولا يمتنع ولا يمتنع له الايجاب بالكلية
ولا يتغير ولا يمتنع له الايجاب بالكلية لان الواجب بعينه لا يتغير
ولا يمتنع له الايجاب بالكلية لان الواجب بعينه لا يتغير ولا يمتنع
له الايجاب بالكلية لان الواجب بعينه لا يتغير ولا يمتنع له الايجاب
بالكلية لان الواجب بعينه لا يتغير ولا يمتنع له الايجاب بالكلية

على انهاء العهد وقبل التمسك برفيعا عنهما من الامم الاولى والمحمدية على

حسنى التوفيق والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله اجمعين

از قلم من و بر این کتابت رفت التوفیق مساج

عزیز محمد الدار الفاضل بن عبد الله العنبر الحفیدی

الى الله الخیر ابو الصلاح وني محمد الخضر الحسيني

الارسلنا محمد بن عبد الله بن عبد الوهيد

والله اعلم بما في القلوب

محم

[illegible]

548 f.

١١١١
٤٤٤٤

50



1412

بهمنی
 کرامت علی
 در
 ابراهیم
 حارثی
 اولاد



۱۲۸

